

جامعة النجاح الوطنية  
كلية الدراسات العليا

**معوقات إعداد وتنفيذ المخططات التنظيمية العمرانية وسبل معالجتها في  
الضفة الغربية (فلسطين)؛ محافظة جنين حالة دراسية**

إعداد

محمد خيري مصطفى عساف

إشراف

د. علي عبد الحميد

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في هندسة التخطيط  
الحضري و الإقليمي بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2021

**معوقات إعداد وتنفيذ المخططات التنظيمية العمرانية وسبل معالجتها في الضفة الغربية (فلسطين)؛ محافظة جنين حالة دراسية**

إعداد

محمد خيري مصطفى عساف

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 10/3/2021م، وأجيزت.

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

- د. علي عبد الحميد / مشرفاً ورئيساً

- د. سامر رداد / ممتحناً خارجياً

- د. ايها ب حجازي /ممتحناً داخلياً

## الإهادء

إلى روح والدي الطاھرة، رحمهما الله.

إلى من خضت دروب العلم بفضل تراتيل دعائهما أمي الحنونة حفظها الله.

إلى من لم تدخر جهداً في توفير كل سبل الراحة، زوجتي الغالية.

إلى أبنائي الأعزاء.

إلى إخواني، وأخواتي.

إلى الأهل والأصدقاء.

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل.

إليهم جميعاً، أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع، راجياً المولى عز وجل أن

ينفعنا بما علمنا، وأن يزدنا علماً.

## الشكر والتقدير

قال تعالى: (وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنِ اشْكُرْ لِهِ ، وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرْ لِنَفْسِهِ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ). (لقمان، 12).

الحمد لله رب العالمين رب السموات ورب الأرض رب العرش العظيم الذي أعانتي ووفقني ويسر لي إتمام هذا الجهد المتواضع، والصلوة والسلام على حبيب القلوب محمد النبي الأمين، وانطلاقاً من هدي الرسول - صلى الله عليه وسلم - (لا يشكرون الله من لا يشكرون الناس).

أتقدم بموصول لكل والامتنان إلى الدكتور الفاضل علي عبد الحميد الذي واكب العمل لهذه الأطروحة في جميع مراحلها، إذ كانت ملاحظاته تتم عن حرص كبير للوصول إلى الأفضل. كما واتقدم بالشكر لكل من لم يبذل بمنحي الوقت والمعلومة اثناء مقابلتهم من موظفي مديرية الحكم المحلي في جنين واعضاء وموظفي الهيئات المحلية واصحاب الخبرات الذين تمت مقابلتهم. واتقدم بشكري الجزييل لاعضاء لجنة المناقشة لتفضليهم بقبول مناقشة هذه الرسالة والى ملاحظاتهم البناءة التي عزرت ونقت مضمونها.

والشكر موصول لكل من ساعدني وشجعني على المضي قدما في هذه الدراسة.

والله ولي التوفيق

محمد خيري عساف

# الإقرار

## الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

### معوقات إعداد وتنفيذ المخططات التنظيمية العمرانية وسبل معالجتها في الضفة الغربية (فلسطين): محافظة جنين حالة دراسية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة أو أي جزء منها، لم يقدم من قبل لتبليغ أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

### Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name:

اسم الطالب: محمد خيري مصطفى عساف

Signature:



التوقيع:

Date :

التاريخ: ٢٠١٤ / ١٠ / ٢٠

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع	الرقم
ج	الإهداء	
د	الشكر والتقدير	
هـ	الإقرار	
و	فهرس المحتويات	
طـ	فهرس الجداول	
يـ	فهرس الأشكال	
يـ	فهرس الملاحق	
لـ	الملخص	
1	<b>الفصل الأول: مقدمة الدراسة ومنهجيتها</b>	
2	مقدمة عامة	1.1
3	مشكلة الدراسة	1.2
5	أهمية ومبررات الدراسة	1.3
6	أهداف الدراسة	1.4
6	خطة ومنهجية الدراسة	1.5
7	مصادر المعلومات	1.6
8	محتويات الدراسة	1.7
9	<b>الفصل الثاني: الإطار والخلفية النظرية للدراسة</b>	
10	مقدمة	2.1
10	التخطيط المكاني والعمري	2.2
10	المفهوم	2.2.1
12	الأهمية	2.2.2
13	الأهداف	2.2.3
15	المبررات	2.2.4
17	الخصائص	2.2.5
19	الأبعاد	2.2.6
23	الإطار المؤسسي للتخطيط	2.3

الصفحة	الموضوع	الرقم
25	الإطار التشريعي والقانوني للخطيط	2.4
28	<b>الفصل الثالث: التخطيط العمراني في فلسطين</b>	
29	مقدمة	3.1
29	خلفية تاريخية	3.2
34	التخطيط العمراني في عهد السلطة الفلسطينية	3.3
35	تطور أنماط التخطيط	3.3.1
37	الإطار التشريعي	3.3.2
40	الإطار المؤسسي	3.3.3
44	المراحل والإجراءات	3.3.4
50	البعد المجتمعي للخطيط	3.4
50	الوعي	3.4.1
50	الخلفية الثقافية	3.4.2
51	المشاركة المجتمعية	3.4.3
53	<b>الفصل الرابع: تشخيص واقع التخطيط العمراني في محافظة جنين</b>	
54	مقدمة	4.1
54	خلفية عامة عن محافظة جنين	4.2
54	الموقع	4.2.1
56	الأهمية التاريخية والإدارية	4.2.2
57	الجماعات السكانية	4.2.3
60	الخصائص الديموغرافية والاجتماعية	4.2.4
62	الخصائص الطبيعية	4.2.5
64	ملكيات الأرضي	4.2.6
67	تصنيف واستخدامات الأرضي	4.2.7
71	تطور عملية التخطيط العمراني في المحافظة	4.3
74	واقع التخطيط العمراني في المحافظة	4.4

الصفحة	الموضوع	الرقم
74	مقدمة	4.4.1
74	تطور قطاع الإدارة والحكم المحلي	4.4.2
79	تطور منهجية وإجراءات التخطيط في المحافظة	4.4.3
86	البعد المجتمعي	4.5
90	<b>الفصل الخامس: تحليل وتقدير ومقترنات تطوير العملية التخطيطية في محافظة جنين</b>	
91	مقدمة	5.1
91	عناصر التحليل	5.2
91	خصائص عامة	5.2.1
92	البعد الاجتماعي والثقافي	5.2.2
92	البعد الاقتصادي	5.2.3
92	البعد العمراني	5.2.4
93	البعد البيئي	5.2.5
94	الإطار التشريعي	5.2.6
94	الإطار المؤسساتي	5.2.7
95	النتائج	5.3
97	الوصيات والمقترنات	5.4
99	قائمة المصادر و المراجع	
102	الملاحق	
b	Abstract	

## فهرس الجداول

الصفحة	الجدول	الرقم
58	عدد المستوطنات والمستوطنين في الضفة الغربية.	4.1
77	مجالس الخدمات المشتركة في محافظة جنين وحالة نشاطها	4.2

## فهرس الأشكال

الصفحة	الشكل	الرقم
45	نماذج ومستويات دليل التخطيط العمراني : 2013	3.1
55	موقع محافظة جنين	4.1
57	محافظة جنين	4.2
59	أصناف التجمعات السكانية شمال الضفة الغربية	4.3
62	التوزيع النسبي للمساكن المأهولة في فلسطين والضفة الغربية ومحافظة جنين حسب نوع المسكن، 2017	4.4
88	عدد الأفعال الإجرامية المبلغ عنها في الضفة الغربية	4.5

## فهرس الملاحق

الصفحة	الملحق	الرقم
103	الأمر العسكري رقم 191	ملحق (1)
104	الأمر العسكري رقم 418	ملحق (2)
106	الجماعات السكانية في محافظة جنين حسب نوع التجمع وبعض المؤشرات المختارة، 2017.	ملحق (3)
108	الجماعات السكانية في محافظة جنين وحالة المخطط الهيكلي	ملحق (4)
114	تصنيف البلديات	ملحق (5)
115	قائمة الاشخاص الذين اجريت معهم المقابلات الخاصة	ملحق (6)
116	الاسئلة التي طرحت مع ممثلي الهيئات المحلية	ملحق (7)
118	الاسئلة التي طرحت ونوقشت في مديرية الحكم المحلي	ملحق (8)

## **معوقات إعداد وتنفيذ المخططات التنظيمية العمرانية وسبل معالجتها في الضفة الغربية**

**(فلسطين): محافظة جنين حالة دراسية**

**إعداد**

**محمد خيري مصطفى عساف**

**إشراف**

**د. علي عبد الحميد**

### **الملخص**

يحاول البحث ايجاد التفسيرات والوجهات للتخطيط في فلسطين في ظل الازمات والنظم السياسية والاقتصادية التي ترتبط بالفكر والممارسة بالإضافة الى العوامل السياسية لمعرفة العوامل المؤثرة في عملية اعداد وتنفيذ المخططات الفيزيائية للتجمعات السكانية في محافظة جنين كحالة دراسية.

ان عملية النمو الحضري ان لم تترافق مع تخطيط عمراني فاعل يلبي حاجات المجتمع يحول الإطار المؤسساتي والتشريعي للتخطيط لأدوات إدارة فوضى حضرية تفتقر إلى التنمية المنشودة وتشي بضعف الإطار القانوني والمؤسساتي للتخطيط.

تمثل محافظة جنين نموذجاً غالبية أراضيه زراعية و به نمو عمراني ملحوظ وتنعكس في واقعه التخططي تناقضات الواقع السياسي والاجتماعي والذي اثر على عملية اعداد وتنفيذ المخططات الهيكلية بشكل سلبي وقلل من فعاليتها فكان توضيح هذه المؤثرات الهدف العام لهذه الدراسة، فكان لابد من استقراء هذه التناقضات وأثرها على اطر التخطيط وأبعاده وما تفرزه من إشكاليات وتحديات تحاول الدراسة تسليط الضوء عليها وتحليلها وذلك عن طريق دراسة تاريخ التخطيط في فلسطين والجوانب القانونية والمؤسساتية والاجتماعية والسياسية ذات العلاقة ومحاولة استقراءها وتحليلها واستنتاج التحديات التي تواجه إعداد وتنفيذ المخططات الهيكلية على ارض الواقع في محافظة جنين.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التاريخي الاستقرائي والمنهج التحليلي الاستنتاجي من خلال استخدام بعض أدوات البحث العلمي مثل المقابلات والمسح الميداني، المشاهدات، والخرائط ذات العلاقة، وخبرة الباحث العملية في هذا المجال.

أظهرت الدراسة ان هناك تطور مستمر في الجانب الفني لإعداد المخططات العمرانية مع قصور في عمل خطة ومنهجية فعالة للتطبيق تراعي محددات الواقع الاجتماعي وواقع ملكيات الأراضي.

كما أظهرت الدراسة مدى التحديات السياسية والثقافية والاجتماعية التي تعرّض إعداد وتنفيذ المخططات الهيكيلية والتي ينسب أكثراً إليها نشوء فكر راديكالي اتجاه نظم البناء والمخططات الهيكيلية نتيجة خلقيّة تاريخية سيئة أثرت بشكل سلبي لدى الصورة الذهنية للمواطن الفلسطيني ارتبطت بعدم تلبية المخططات لحاجاته الحقيقية، كما وان مؤسسات الحكم المحلي ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في ترسیخ هذه الصورة، مما أدى إلى اتباع وسائل تفاوضية أكثر منها تعاورية وحلول انية لمعالجة الإشكاليات المترتبة على ذلك.

كما بينت الدراسة ان عدد الهيئات المحلية كبير مع افتقار كثير منها لروح التخطيط ومساهمتها المباشرة وغير المباشرة في هذه المخالفات تردد إلى عدم تحديث القوانين لمواكبة الظروف الحالية.

وحيث ان دور المخطط هو فهم واستمزاج السبب الحقيقي لهذه المخالفات، أوصت الدراسة وزارة الحكم المحلي بمراجعة النظريات التي تطبق على جميع التجمعات دون مراعاة احتياجاتها ومحدداتها المختلفة وتفعيل قانون تخطيط ونظم بناء متخصصة حسب حالة هذه التجمعات حتى لا تصبح المخططات التي شاركوا بإعدادها وكأنها مفروضة عليهم ويسعون لتجاوزها والالتفاف عليها.

# **الفصل الأول**

## **مقدمة الدراسة ومنهجيتها**

## الفصل الأول

### مقدمة الدراسة ومنهجيتها

#### 1.1 مقدمة عامة

يعتبر التخطيط من أهم أدوات التنمية الحضرية وحل المشاكل الخاصة بالتجمعات الحضرية من خلال رؤية مستقبلية تهدف إلى النهوض بالواقع الحالي أخذًا بعين الاعتبار الفرص والتحديات، وبالتالي يعتبر التخطيط كأهم الأسس التنموية الحضرية التي تتفذ بعد دراسة حاجات المجتمع ومشاكله ومن خلال مشاركة مجتمعية شري عملية التخطيط.

يعرف التخطيط العمراني بأنه مخطط يوضح الرؤية المستقبلية للتجمع السكاني وتوسيعه، وتحديد شبكة الطرق واستعمالات الأراضي وأنظمة البناء لكافة الأراضي الواقعة ضمنه، وبما لا يتعارض مع الأسس التخطيطية والبرنامج التخططي. وهو الممثل للحالة الراهنة للمدينة أو البلدة والتوزع العمراني المستقبلي في جميع المجالات، يكون مرفقاً بنظام بناء يحدد الأسس البنائية والعمرانية؛ والبدء له أن يكون حالة صادقة تعبر عن المحتوى التاريخي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي والحضاري التقافي والسياسي الذي تختص به كل مدينة أو بلدة فيكون نابعاً من البيئة التي أنشئ لأجلها، ومعبراً عنها (معتوق، 2014).

نظرياً هناك علاقة وثيقة ما بين التخطيط والتنفيذ من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة. مرحلة إعداد المخططات التنظيمية تتطلب دراسة وتشخيص الواقع الاجتماعي والاقتصادي والعمري والتشريعي وتحديد الاحتياجات والمعيقات بشكل دقيق فيما يتضمن إمكانية التطبيق الفعلى وال حقيقي وتلبية الاحتياجات ومواجهة المعيقات.

تعتبر عملية تحويل المخطط الهيكلي للمدينة من وثيقة معتمدة إلى مشاريع منفذة على أرض الواقع عملية في غاية الالهامية والصعوبة، نظراً لكونها تتم بواسطة جهات مختلفة ومتعددة التخصصات والاستراتيجيات، ولعل من أهم أسباب عدم تنفيذ المخططات الهيكيلية بشكل كامل هو غياب النظرة

الشمولية بالنسبة للجهات المشتركة في التنفيذ وعدم تحديد المسؤوليات لتنفيذ المخطط لدى بعض القائمين على التنفيذ (القيق، 2010؛ المدهون، 2017).

وبالتالي فإن فاعلية التخطيط لا تقف عند الأمور الفنية والمهنية في إعداد المخطط وإنما تحتاج دراسة شاملة ل الواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي وعمل خطة ملائمة لهذه الأبعاد بشكل فعال.

## 1.2 مشكلة الدراسة

إن السياسات التخطيطية التي مورست قبل مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994 في مجلتها أداة من أدوات الضبط السياسي لإطالة عمر السلطة المحتلة، مما وضع على كاهل السلطة الفلسطينية الحالية عبئاً كبيراً في إعادة تنظيم وهيكلة هذه المؤسسات والهيئات في ضوء رؤية واضحة ومنهجية صحيحة قائمة على أساس من المصداقية والشفافية والمسائلة والعدالة والعلاقات المتبادلة بينها. التخطيط في فلسطين لا يؤثر فقط في إمكانيات التطور والازدهار المستقبلي للفلسطينيين بل يؤثر كذلك في آفاق هويتهم واستقلاليتهم وحقهم في الحياة على أرضهم (عبد الحميد، 2005؛ عبد الحميد، 2009).

إن المساحة المحدودة للأراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) والزيادة المطردة في عدد السكان وزيادة الطلب على الموارد) خاصة الأرض التي تتناقص يومياً نتيجة المصادر المستمرة لبناء المستعمرات الإسرائيلية وشق الطرق الالتفافية وبناء الجدار الفاصل) يتطلب تنظيماً عقلاً ومتوازناً لاستخدامات الأراضي وتنظيمها سليماً لها، ويفرض على متخذى وصناع القرار وضع الخطط والسياسات للتطوير وبناء مؤسسات التخطيط التي تقوم بتوجيهه وإدارة عملية التخطيط العمراني (عبد الحميد، 2005؛ عبد الحميد، 2009؛ عبد الهادي، 2015).

تكونت لدى المواطن الفلسطيني بشكل عام وأهالي محافظة جنين بشكل خاص صورة ذهنية سلبية باتجاه التنظيم والعمل التخططي بسبب الموروث التاريخي وانعكاساته على الجانب الاجتماعي والقانوني والتي أدت إلى تكون فكر "راديكالي" اتجاه المجالس المحلية والعمليات التخططية، نشأ عن ممارسات سلبية وتعديات

على النظام والقانون التنظيمي، مما سبق يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في ضعف المعرفة حول اشكاليات اعداد وتنفيذ المخططات الهيكلية واراک معنى وحقيقة جوهر العملية التخطيطية. كما ساعد على ذلك ضعف تطبيق القانون بشكل عام بالإضافة إلى عدم وجود قوانين فاعلة تتماشى مع الواقع الاجتماعي والسياسي الحالي ومتطلباته واحتياجاته أما بالنسبة للهيئات المحلية فان عدم كفاءة كثير من كواذرها وخاصة البلديات المستحدثة التي قد لا تحوي على قسم هنسي فعلي قادر على القيام بمهامه ومسؤولياته التخطيطية، مما أدى إلى تكون صورة ذهنية عاجزة عن المضي قفماً في أي عملية تخطيطية بالإضافة إلى انتشار الحزبية والعشائرية ونقشي الفساد والمحسوبيات والذي ساعد على التعدي على القانون أو استغلال ثغراته بالحد الأدنى.

بالإضافة إلى وجود قصور بالمخططات العمرانية بسببه عدم توفر الواقع الملائم لفرضيات تصنيف الأراضي تتلخص في عدم وجود قسمات تنظيمية بسبب انتشار القسمة الرضائية وظروف اجتماعية خاصة حسب نوع وخصائص التجمع السكاني.

ان الواقع التخططي في فلسطين بشكل عام ومحافظة جنين بشكل خاص وما تواجهه عملية إعداد وتنفيذ المخططات التنظيمية من معوقات بسبب الواقع الاجتماعي والقانوني والسياسي، كصعوبة ضعف تطبيق القانونين وعدم وجود قوانين فاعلة تتماشى مع الواقع الاجتماعي الحالي ومتطلباته واحتياجاته، بالإضافة إلى ان الهيئات المحلية التي تعاني من عدم كفاءة كثير من كواذرها وخاصة البلديات المستحدثة التي قد لا تحوي على قسم هنسي فعلي قادر على القيام بمهامه ومسؤولياته التخطيطية، مما أدى إلى تكون صورة ذهنية عاجزة عن المضي قفماً في أي عملية تخطيطية بالإضافة إلى انتشار الحزبية والعشائرية ونقشي الفساد والمحسوبيات والذي ساعد على التعدي على القانون أو استغلال ثغراته بالحد الأدنى.

كما وان كثير من المجالس المحلية لا تقوم بعمل المخططات التفصيلية للمخطط التنظيمي لأحد المتطلبات الأساسية للقانون وبالتالي يتم معالجة كل إشكالية على حده وذلك عند التقدم بطلب ترخيص وهذا يضع المجالس المحلية في مواقف تؤدي إلى التعدي "غالباً" على المخطط التنظيمي بدلاً من عمل الحلول الهندسية المدروسة من خلال عمل المخطط التفصيلي.

في إطار كل هذه الظروف الصعبة يلاحظ مدى التعقيد في عمل المخططين ومن الطبيعي ان يبقى أي مخطط هيكلی دون مستوى الرضا التام كما وان عمل دراسة مجتمعية تحليلية دقيقة قد يبدو شيء مرهق لتعقيدات الحالة المجتمعية ذاتها، لذا لا بد من جهود مبنولة في التوعية المجتمعية أولاً ومن ثم استيعاب الإشكاليات التطبيقية لحين الوصول إلى مرحلة النضوج في العمل التخطيطي والمجتمعي، وهنا يبرز دور أساسى للمجالس المحلية عينها في تغيير الصورة الذهنية لدى المواطن من خلال اتباع سياسات توعوية وتحقيق التنمية والعدالة المجتمعية.

ان الجهد التي بذلت مؤخراً من عمل مخططات هيكلية (بعض النظر عن إشكاليات هذه المخططات) لا بد وان تدعم في آلية تنفيذ لهذه المخططات حتى لا تضيع هذه الجهد سدى.

### 1.3 أهمية ومبررات الدراسة

تكمّن أهمية الدراسة في مدى الحاجة لتحليل وتقييم المخططات التنظيمية العمرانية في الضفة الغربية ومعوقاتها إعدادها وتنفيذها، خاصة في ظل التحديات القائمة. تتميز منطقة الدراسة (محافظة جنين) بعدد من الخصائص، أهمها:

- نشاط عمراني ملحوظ.
- نشاط اقتصادي متزايد.
- وجود عدد من التجمعات السكانية متوسطة الحجم (مثل قباطية، عربة، يعبد، اليمون) والتي يمكن اعتبارها مدن ناشئة مع عدد لا يBas به من تجمعات صغيرة تعاني من ضعف في الكوادر والإمكانيات الفنية.
- خلو المحافظة إلى حد ما من المستعمرات الإسرائيلية.
- وجود نسبة عالية من الأراضي الزراعية التي تشكل تحدياً ما بين التطور الحضري والحفاظ عليها.

## **1.4 أهداف الدراسة**

تسعى هذه الدراسة إلى البحث في معوقات إعداد وتنفيذ المخططات الهيكلية من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1. تشخيص وتحليل معوقات إعداد وتنفيذ المخططات التنظيمية العمرانية في الضفة الغربية بشكل عام ومحافظة جنين بشكل خاص.
2. إلقاء الضوء على التحديات التطبيقية للتخطيط المعاصر في فلسطين من خلال التركيز على الموروث التخططي التاريخي الذي اثر سلبا على الثقافة المجتمعية ومهنية المخططين وكوادر الإدارات المحلية.
3. محاولة اقتراح بعض الحلول والإمكانيات للتغلب على هذه المعوقات ومواجهتها.
4. تسلیط الضوء على القوانین والنظم المستخدمة ومدى تأثيرها على العملية التطبيقية للتخطيط وتنفيذ المخططات التنظيمية.

## **1.5 خطة ومنهجية الدراسة**

تتركز خطة الدراسة في ثلاثة محاور، على النحو التالي:

**1- محور عام ونظري:**  
ويشمل دراسة نظرية حول المفاهيم والأسس والنظريات ذات العلاقة بموضوع الدراسة (التخطيط الحضري، التنمية المستدامة، قوانين وأنظمة التخطيط، التخطيط التنموي الاستراتيجي،....).

**2- محور معلوماتي:**  
وصف ل الواقع الحالي مراجعة الدراسات والأبحاث والمقالات التي درست مواضيع التخطيط العمراني في فلسطين ولمنطقة الدراسة -محافظة جنين؛ من خلال التركيز على عينات متنوعة من التجمعات السكانية- والمشاكل التي تواجهه، كما واعتمدت على الأسلوب الوصفي عند الحديث عن الواقع الحالي لعمليات التطبيقية للتخطيط والعمل الهندسي في الضفة الغربية بمقوماتها المجتمعية والسياسية والقانونية.

### **3- محور التحليل والاستنتاج:**

#### **تحليل إمكانيات وفرص لحل المشاكل.**

بالنسبة للمنهجية التي ستقوم عليها الدراسة فسوف تعتمد بشكل أساسي على المنهج الوصفي التاريخي الاستقرائي والمنهج التحليلي الاستنتاجي من خلال استخدام بعض أدوات البحث العلمي مثل المقابلات والمسح الميداني، المشاهدات، والخرائط ذات العلاقة.

كذلك سيعتمد الباحث على خبرته العملية في مجال العمل الهندسي في محافظة جنين من خلال موقعه كمهندس معماري وصاحب مكتب هندي وتعاملاته اليومية مع مؤسسات الحكم المحلي وشرائح المجتمع المختلفة التي تعامل مع مخرجات التخطيط.

### **1.6 مصادر المعلومات:**

لتحقيق أهداف الدراسة المشار إليها سوف يتم الارتكاز على عدد من مصادر المعلومات، أهمها:

1. المصادر المكتبية: وتشمل الكتب، المراجع، الدراسات، الأبحاث، والرسائل الجامعية حول موضوع الدراسة.

2. المصادر الرسمية: وتضم المعلومات، البيانات، الدراسات، الخرائط، المخططات، حول موضوع ومنطقة الدراسة الصادرة عن الوزارات والمؤسسات الرسمية الفلسطينية المعنية مثل: وزارة الزراعة، وزارة الحكم المحلي، و وزارة الإقتصاد الوطني والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

3. المصادر شبه الرسمية: وتشمل المعلومات والدراسات والأبحاث الصادرة عن المؤسسات الأهلية ومنها: مراكز الأبحاث والدراسات مثل معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، مركز أبحاث الأراضي (LRC). و المنظمات الدولية مثل (World Bank, UNDP).

4. المصادر المسحية والميدانية: وتشمل المعلومات والبيانات التي سوف يقوم الباحث بجمعها من خلال المسح الميداني، والمقابلات الخاصة مع ممثلي الهيئات المحلية والإقليمية

والمشاهدات العامة من خبرة الباحث، والخراطط المتوفرة في موقع نظم المعلومات الجغرافية والمخططات الهيكلية. كانت الاستبيانات مطروحة في بداية الدراسة إلا ان نوعية المعلومات المستهدفة يمكن ان تكون الاستبيانات غير دقيقة ولربما مضللة وتم الاكتفاء بالمقابلات التي تشمل اسئلة حاولت تعطية معوقات اعداد وتنفيذ المخططات الفизيائية.

5. المصادر الالكترونية: وتشمل الموقع الالكتروني التي تهتم في هذا الموضوع مثل الجامعات والمنظمات والمؤسسات والهيئات الدولية والإقليمية المتخصصة.

## 1.7 محتويات الدراسة

ت تكون هيكلية متن الدراسة من خمسة فصول .  
يحتوي الفصل الأول التعريف بالخطيط المكاني والعمري من حيث المفهوم والأهمية ومبررات الخطيط وخصائصه وأبعاده، كما ويطرق إلى عملية التخطيط العمري من حيث المراحل والإجراءات ومن ثم يعرض الإطار المؤسسي والتشريعي للخطيط.

يتناول الفصل الثاني التخطيط العمري في فلسطين بشكل عام حيث يتضمن نبذة تاريخية عن التخطيط في فلسطين ابتدأها من الفترة العثمانية حتى انتهاء فترة الحكم العسكري للاحتلال الاسرائيلي ومجيء السلطة الفلسطينية، ومن ثم يتناول بإسهاب التخطيط العمري في عهد السلطة الفلسطينية، ويختتم الفصل بدراسة بعد المجتمعي وأثره على التخطيط العمري.

يبحث الفصل الرابع عن تشخيص وتحليل واقع التخطيط في محافظة جنين، فيبدأ الفصل بدراسة الخصائص العامة للمحافظة وانعكاس أثرها على العملية التخطيطية، ومن ثم يتم تناول نشأت وتطور التخطيط العمري في المحافظة.

و يستعرض الفصل الخامس تقييم واقع التخطيط في محافظة جنين من خلال عرض المؤثرات الايجابية والمؤثرات السلبية على العملية التخطيطية (من حيث الإعداد والتنفيذ) ويختتم بالمقترنات والتوصيات التي من شأنها ان تساعد في تطوير العملية التخطيطية حسب رأي واجتهاد الباحث.

## **الفصل الثاني**

### **الإطار والخلفية النظرية للدراسة**

## **الفصل الثاني**

### **الإطار والخلفية النظرية للدراسة**

#### **2.1 مقدمة**

التخطيط عنوان واسع ولا يمكن حصره بموضوع محدد فال不知不ط موضع مطلق يمكن ان يكون عسكري او اقتصادي او بيئي او عمراني ... الخ، وحيث ان موضوع البحث هو في التخطيط المكاني والعمري وجب إلقاء الضوء في هذا الفصل على التعريف بال不知不ط المكاني والعمري من حيث المفهوم والأهمية ومبررات التخطيط وخصائصه وأبعاده، كما ويطرق هذا الفصل إلى عملية التخطيط العمري من حيث المراحل والإجراءات ومن ثم التطرق إلى الإطار المؤسسي والتشرعي لل不知不ط.

#### **2.2 التخطيط المكاني والعمري**

##### **2.2.1 المفهوم**

مع ان مفهوم التخطيط تبلور في العصر الحديث إلا ان أوائل مخططات المدن يرجع إلى عصور ما قبل الميلاد أمثل هيبوداموس الإغريقي ، بالإضافة إلى الفلاسفة القدماء أمثال أفلاطون وأرسطو وغيرهم الذين عنيوا بعملية وضع أفكار ورؤى مستقبلية لتكوين المدينة وحجمها ، وذلك على الرغم من أن إنشاء المدن وتنظيمها وهندستها ، كانت تتسب إلى الملك أو الإمبراطور الذي يحكم المنطقة ، والذي كان إرضاؤه هو محور اهتمام المخططين. (قديد، 2010).

ال不知不ط بشكل عام هو التنبؤ بأسلوب علمي لتحقيق أهداف وغايات مستقبلية من خلال التعامل مع المعطيات المتعلقة بموضوع التخطيط لاجل السعي نحو تحقيق تلك الأهداف والغايات المرغوبة من خلال استخدام الوسائل المتاحة بحسب الطرق.

وعليه فقد وضعت عدة تعريفات لمفهوم التخطيط الحضري بالشكل العام منها ما يأتي:

1. "هو عملية إبداعية موضوعية لكيفية عمل مواضع لممارسة الحياة الإنسانية وتسهيل مهامها، بحيث بما يحقق قدر ممكн من الحرية للفرد والجماعة ، وبما يكفل لهم العيش بسلام وأمان (تعريف كيبل) "(قديد،2010).
2. " هو تصور الحياة المستقبلية وأنه يربط بين السياسة الاقتصادية والاجتماعية مع التصميم البيئي لحل المعضلات الحضرية كالإسكان والنقل ( تعريف ميرسون ) " (قديد،2010).
3. " هو إستراتيجية أو مجموعة من الاستراتيجيات التي تتبعها الجهات المسؤولة لاتخاذ قرارات لتنمية وتوجيه وضبط نمو وتوسيع العمران في المدينة ، بحيث يتاح للأنشطة والخدمات الحضرية أفضل توزيع جغرافي وللسكان أكبر فائدة" (قديد،2010).
4. "رسم الصورة المستقبلية لشكل وحجم المدينة من خلال تحديد المناطق الملائمة لقيام مدن جديدة وتوسيع المدن القائمة ، والأسلوب الأمثل لنموها ( عمودياً أو أفقياً ) وبما يتلاءم والعناصر الطبيعية والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومعالجة مشكلات المدن الحالية والتي يترتب عليها تغيير في استعمالات الأرض القائمة ، ويتم ذلك من خلال رسم الخرائط والتصاميم الالزامية".(قديد،2010).

ويقصد بمصطلح التخطيط المكاني؛ التخطيط لحيز مكاني محدد من خلال مجموعة من الاجراءات والقوانين والقواعد التي تأخذ بعين الاعتبار المعطيات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية لمكان التخطيط وذلك سعيا لتحقيق الأهداف والغايات المرجوة لتطوير مستقبل المكان بمحتوياته. وعليه يكن تقسيم التخطيط المكاني إلى تخطيط وطني على مستوى الوطن ثم تخطيط إقليمي على مستوى المقاطعة أو المحافظة وأخيرا التخطيط المحلي أو العمراني على مستوى المدينة الواحدة.

لا يمكن فصل التخطيط العمراني عن التخطيط المكاني فهو بالأساس مفهوم للتخطيط المطلي لأحد مستويات التخطيط المكاني الثلاث والتي ترتبط معاً بعلاقة وثيقة لا يمكن فصلها بأي حال من الأحوال.

وقد عرف التخطيط العمراني الفيزيائي على انه أداء و وسيلة لتحقيق المصلحة العامة لكافة فئات المجتمع من خلال وضع رؤى لأوضاع مستقبلية مرغوبة، لتوزيع الأنشطة والاستعمالات المجتمعية في المكان والزمان المناسبين، بما يحقق التوازن ما بين احتياجات التنمية في الحاضر والمستقبل القريب من ناحية وما بين احتياجات التنمية لأجيال المستقبل البعيد من ناحية أخرى، بالإضافة إلى تحقيق التوازن ما بين الرؤية المستقبلية وما بين الموارد المتاحة والإمكانيات المتوفرة. بشكل يضمن تحقيق التنسيق والتكامل في استيفاء احتياجات القطاعات التنموية الشاملة (سياسة، اجتماعية، ثقافية، اقتصادية، بيئية ، عمرانية) من خلال توفير الخدمات والمرافق وشبكات البنية التحتية الأساسية المناسبة. (دليل التخطيط العمراني ؛ 2013).

## 2.2.2 الأهمية

تبرز أهمية التخطيط العمراني مع تعدد وتضخم العوامل والاحتياجات والمحددات المؤثرة على عملية التنمية من ناحية وتقص الموارد ومحودية الإمكانيات من ناحية أخرى، مما يجعل العملية التخطيطية ضرورة ملحة لمواكبة نمو واتساع المناطق الحضرية والنمو السكاني والاقتصادي بأسلوب يحافظ على الموارد من خلال الاستغلال الأمثل لهذه الموارد بشكل يضمن الاستدامة وربط الأهداف والمعطيات بشكل يعزز إمكانية تحقيق الأهداف المرجوة في الفترة الزمنية المخطط لها دون تعارض أو استنزاف للموارد من خلال التنسيق مع محددات المخططات الوطنية والإقليمية يعتبر التخطيط قراءة للمعطيات والمحددات والاحتياجات والغايات والموارد والإمكانات ومن خلال التخطيط تكون الاستدامة في الموارد و عدم تعارض الأهداف و تحقيق الممكن لكل جانب من جوانب التخطيط لضمان التوازن بين أبعاد التخطيط في المستقبل القريب والبعيد فغاية التخطيط الحضري هو نقل المجتمع من الأوضاع القائمة إلى أوضاع أكثر تقدماً لتحقيق أهداف محددة

تسعى لرفع مستوى معيشة المجتمع من كافة جوانبه عمرانياً واجتماعياً واقتصادياً وجمالياً.  
(الدليمي، 2002) و (قديد، 2010).

من خلال التخطيط يمكن ربط الرؤى الإستراتيجية والطموحات بالمحددات والإمكانيات الواقعية من خلال دراستها عبر الإطار التشريعي والمؤسسي وقابلية وأولوية التطبيق لأهداف الرؤى الإستراتيجية.

### 2.2.3 الأهداف

مع التطور المستمر في التكنولوجيا وشكل النمو الحضري وتعدد النظريات وتطور المفاهيم والأهداف المرتبطة بالتخطيط فلم تعد تقصر على عملية توجيه توسيع المدن نحو المناطق الملائمة للنمو الحضري، بل أصبحت أهدافه أكثر عمقاً وتفصيلاً لتشمل التالي (قديد، 2010) :

1. تشخيص مشاكل النمو الحضري للمدن القائمة ووضع الحلول المناسبة لها.
  2. التجديد الحضري مع الحفاظ على الأبنية الأثرية والتاريخية في المدن.
  3. تحقيق الاستدامة.
  4. تخطيط مدن جديدة وفق أسس ونظريات حديثة.
- تشخيص مشاكل النمو الحضري للمدن القائمة ووضع الحلول: وذلك من خلال تحديد الطريقة والكيفية والاتجاه الذي سوف توسع فيه المدينة وحدودها الجديدة بما يتاسب مع الزيادة السكانية، وتحديد مقدار التوسيع اللازم لتلبية الحاجة لمساكن جديدة بالإضافة إلى المرافق الخدمية والترفيهية والثقافية والعلمية والتجارية والصحية المطلوبة وذلك من خلال إعادة توزيع استعمالات الأرضي والخدمات العامة، ومن ثم بناء شبكة مواصلات فعالة وآمنة تربط بين أجزاء المدينة المختلفة وتحقق وظيفتها على أكمل وجه.
  - التجديد الحضري مع الحفاظ على الأبنية الأثرية والتاريخية في المدن: عن طريق مواكبة التغير في أسلوب الحياة الحضرية والعمل على رؤية تحقق الحاجات الإنسانية في الواقع الجديد من

خلال دراسة وتحليل شبكة المواصلات بشكل يضمن تقليل فترات التنقل بين السكن والعمل على سبيل المثال، وغير ذلك من الحاجات الإنسانية والاجتماعية كأماكن الترفيه والخدمات الصحية والأماكن الخضراء. وحماية الموروث الحضاري من الآثار السلبية للتوسيع الحضري الغير مدروس والذي لا يراعي الاهتمام بالأماكن الأثرية والتاريخية مما يؤدي إلى إزالة هذه الأماكن و الأبنية الأثرية أو استغلالها بطريقة تشوها، أو ترك الأبنية وإهمالها وتعریضها لخطر الانهيار.

"لذلك ظهرت في الآونة الأخيرة فكرة التجديد الحضري التي تعتمد على دراسات عمرانية واقتصادية واجتماعية لتلك الأبنية والمناطق المحيطة بها، لتحديد الأضرار والمعالجات المناسبة بما يحقق الفائدة من تلك الأبنية، ويزيل أهميتها التراثية وما تميز به من خصائص معمارية وفنية عن غيرها من الأبنية، والمقصود بالتجديد الحضري هو عملية تغيير البيئة العمرانية للمدينة من خلال تحسين أو إعادة بناء تلك الأبنية القديمة، وإصلاح بنيتها الإرتكازية، ويتضمن التجديد الحضري ثلاثة حلول هي : ( الحفاظ - إعادة التأهيل - إعادة التطوير ) " ( قيد ، 2010 ) .

- تحقيق الاستدامة: تحديد استخدامات الأراضي داخل المدينة والأماكن الحضرية بالشكل الذي يسعى لتحقيق الاستدامة والتوازن في تلبية الاحتياجات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية والبيئية والعمارية وذلك من خلال التوازن بين أبعاد التخطيط المختلفة وتحقيق المصلحة العامة لجميع الأطراف والأجيال اللاحقة من خلال ما يلي:

  - 1- السعي لتقليل التلوث والحفاظ على التوازن البيئي وذلك لحماية صحة الإنسان وسلامة التنوع الحيوي.
  - 2- السعي لخلق فرص عمل جديدة لتقليل نسبة البطالة وتوفير الخدمات الازمة للمرافق الاقتصادية المناسبة.
  - 3- ضمان تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وتحقيق الأمن داخل المجتمع والحفاظ على توازن المجتمع و مراعاة جمالية المدينة وتقليل التلوث البصري.

#### 4- الحفاظ على التراث العمراني والثقافي.

- تخطيط مدن جديدة وفق أسس ونظريات حديثة: لم يعد يقتصر دور التخطيط على توسيع المدن القائمة فمع ظهور المدن الجديدة ظهرت الحاجة إلى تخطيط هذه المدن بالطريقة التي تهدف الغرض الذي أُسست من أجله فهناك عواصم جديدة أو مدينة سكنية جديدة أو اقتصادية أو صناعية أو ترفيهية.

"يعتبر تخطيط المدن الجديدة أكثر مرنة من إعادة تخطيط المدن القائمة نتيجة إمكانية تتجاوز سلبيات الأخيرة عند وضع التصاميم وفق أسس علمية حديثة ، واستخدام كل التقنيات والعلوم التكنولوجية في خدمة تنفيذ تلك المخططات خاصة عندما يتمتع موضع المدينة الجديدة بمرنة عالية في الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية" (قديد، 2010).

#### 2.2.4 المبررات

أدت الثورة الصناعية وما تبعها من تغيرات اجتماعية واقتصادية وعمرانية ومن ثم التطور التكنولوجي ما بعد القرن العشرين إلى بروز مجموعة ملحة من مبرارات التخطيط وهي وقائع مستجدة أو معطيات حرجية فرضت أهمية وضرورة التخطيط الملحة يمكن التطرق إلى بعضها كالتالي:

1- الانفجار السكاني : تزامن مع منذ الثورة الصناعية تطور صحي وتكنولوجي أدى إلى تقليل نسبة الوفيات مما أدى إلى تضخم ملحوظ في الزيادة السكانية، فلا يخفى على أحد مقدار تضاعف إعداد سكان الدول حول العالم في القرن المنصرم. و يعرف التضخم السكاني بالزيادة المفرطة في أعداد السكان في ظل الموارد القليلة المتاحة. و هنا تبرز الحاجة الملحة للتخطيط العمراني لضمان توفير الحاجات الأساسية واستدامة الموارد المتاحة وضمان التنمية المجتمعية.

من ناحية أخرى أدى الانفجار السكاني إلى نمو المدن واتساعها وتضخم أحجامها وساعد على ذلك التطور التكنولوجي الذي سهل هذه العملية

**2- التطور التكنولوجي :** ويمكن ملاحظة اثر التطور التكنولوجي على عديد من الجوانب الأخرى المهمة غير الزيادة السكانية فالتطور التكنولوجي غير أسلوب الحياة والمعيشة ووسائل النقل والمواصلات بالإضافة إلى الثورة الحديثة في تكنولوجيا الإنشاءات فقد سمح بإنجازات غير متوقعة سابقاً مثل: ناطحات السحاب، جسور، أنفاق، ردم البحر وتجفيف المستنقعات، وكذلك استعمال مواد جديدة كالألمنيوم والاسمنت والزجاج والبلاستيك وغيرها.

ظهور السيارة ووسائل المواصلات الحديثة كالقطارات الكهربائية غير طبيعة المواصلات وقصر المسافات بتقليل الزمن اللازم لقطعها، مما أدى إلى ابعاد العمل عن السكن مما ترتب عليه رحلة العمل اليومية واستغلال مساحات أكبر وأكثر مما أدى إلى توسيع عمراني أكبر وزحف عمراني عشوائي في كثير من الحالات.

**3- نمو المدن واتساعها :** بالإضافة إلى الانفجار السكاني انف الذكر واثرة على نمو المدن واتساعها فان هناك عوامل أخرى غيره تؤدي إلى توسيع المدن بشكل عام والتي قد تؤدي إلى توسيع مدن محددة دون غيرها وبالتالي تتركز الزيادة السكانية والعمارية في هذه المدن والمناطق الجاذبة بشكل خاص. وللت卜ؤ بمستقبل نمو للمدن يجب أولاً فهم العوامل الأخرى التي تؤدي إلى نمو واتساع المدينة؛ كنمواها نتيجة لموقعها الاستراتيجي أو لعوامل سياسية مرتبطة بالتقسيمات الإدارية أو بسبب جملة من العوامل الاقتصادية والثقافية المرتبطة بالمدينة وما حولها. فإذا كانت المنطقة المحيطة بالمدينة زراعية، فتصبح المدينة نقطة تجمع لهذه المنتجات فتقوم بتسويقها والمنطقة الزراعية بحاجة لمنتجات حضرية من المدينة، فينشأ ترابط عضوي وعلاقات يومية بين المدينة ومحيطها الزراعي.

وإذا كانت المنطقة تجارية تعتمد على خطوط النقل والمواصلات فتصبح المدينة نقطة التقاء وانتشار لجميع هذه الشبكات ومركز للخدمات والمؤسسات المختلفة، وإذا كانت المنطقة صناعية فإنها تحتاج للمدينة لبيع منتجاتها أو لاستقطاب الفنيين منها.

وكلاً ازدهر وتطور اقتصاد المدينة مع ازيداد فرص العمل والأجور تزداد الخدمات والأماكن الترفيهية، مما يعمل على استقطاب إعداد إضافية للسكن أو العمل في هذه المدينة قد يكون مصدرها من الأرياف وربما من مدن أخرى للحصول على فرص عمل أفضل وخدمات أفضل.

**4- الأحياء العشوائية:** تظهر الأحياء العشوائية في الغالب بسب عدم التعامل مع كل الفئات التي استقطبتها المدينة وخاصة أصحاب الدخل المنخفض أو من غير حملة المؤهلات العلمية أو المهنية، فتظهر الأحياء العشوائية على أطراف المدن وغالبا تكون بيوت بدائية مكتظة مع افتقار هذه الأحياء إلى الخدمات كونها خارج منطقة التطوير والتنمية.

وكثيراً ما يبني القادمون الجدد هذه الأحياء فوق أرض لا يمتلكونها، وكثيراً ما تظهر حول المدن بين عشية وضحاها، وهي تظهر حول العواصم الكبرى مثلما تظهر حول المدن الصغيرة وتسمى بأسماء محلية في مختلف دول العالم الثالث. نادراً ما تظهر خدمات الأمن والعدالة، لذلك فإن الجريمة والمخدرات والخارجين عن القانون هو ما يميز هذه الأحياء.

## 2.2.5 الخصائص

هناك مجموعة من الخصائص العامة التي يشتراك بها أنواع التخطيط المختلفة بالإضافة إلى خصائص محددة يجب ان تتحقق في التخطيط العمراني والفيزيائي بشكل خاص بالإضافة إلى خصائص أخرى وضعت مع تطور التخطيط ونظرياته، ولسنا هنا بمقام التفصيل في هذا الموضوع بل سنعرض مجموعة من الخصائص المطلوبة في التخطيط العمراني حتى يقوم بالدور المرجو منه ومن هذه الخصائص ما يلي:

- الدقة في تحديد الأهداف النهائية بحيث تكون محددة وبعيدة عن التخمين والتحليل. وهذا لا يتعارض مع وجود رؤيا عامة يرتبط بها التخطيط وإنما عند عمل المخطط توضع أهداف التي ستنتج عند نهاية المشروع.

- الواقعية في التعامل مع الإمكانيات المتاحة و عدم المبالغة في حجم الأهداف والتقديرات المتوقعة أو التشاوم المبالغ فيه. وكذلك قابلية التنفيذ والبعد عن التعقيد ومراعاة الظروف والإمكانيات المتاحة
- مراعاة الأولوية في تحديد الاحتياجات والأهداف ومن ثم توزيع الموارد والإمكانات(المدينة). طويل الأمد فالخطيط العماني يأخذ تنفيذه وقت طويل كما ان التعديلات على المخطط بعد التنفيذ أمر قد يكون غاية في الصعوبة.
- الشمولية والتكاملية: ان يكون شاملًا ومتكملاً لكل الجوانب والأماكن في منطقة التخطيط. وكذلك تحقيق الترابط والتوازن والتنسيق في جميع مراحل إعداد وتنفيذ المخطط، فالخطيط الحضري عبارة عن عمليات متراكبة وعلى مستويات عدّة ( الدولة - الإقليم - المدينة ) . "تحقيق توازن إقليمي بين جميع المناطق الحضرية من حيث توفير الخدمات والاستثمارات دون حصرها في مكان واحد فينتج عن تركيزها مشكلات عديدة". (قديد، 2010) .
- المرحلية: أي قابل لل التقسيم لمراحل وخاصة للمخططات والمشاريع الكبيرة التي لا يمكن ان تطبق مرة واحدة. و ان يكون ذا مرونة للتعامل بينها. غيرات والمستجدات.
- الاستمرارية: "أن التخطيط الحضري عملية مستمرة ، كما أن التعقيدات والقيم المتغيرة والمتطلبات المتعددة لا يمكن تناولها بتحديد وضع نهائي في خريطة للتطبيق ، وبالتالي يجب أن تكون العملية في شكل دورة كاملة ، تبدأ بعملية التحليل التي يتبعها إعداد الإطار الاستراتيجي الذي يشكل الأساس لعملية التنفيذ التفصيلية ، ويتبع ذلك نظام مراقبة يؤدي إلى عملية المراجعة والتحديث الدورية" (قديد ،2010).
- الاستدامة: أصبح مفهوم الاستدامة أكثر إلحاحا مع استنزاف الموارد وإهمال أو تغليب البعد الاقتصادي على أبعاد التخطيط الأخرى وعدم الموازنة فيما بينها . وبالتالي فالمطلوب هو معالجة المنطقة الحضرية كوحدة مترابطة في جميع مكوناتها وعناصرها وأبعادها. (قديد، 2010).

- المشاركة المجتمعية: " يعد التفاعل والمشاركة المجتمعية من العناصر الأساسية في أية عملية تنمية حضرية ، ويكون من المطلوب تفاعل ومشاركة السكان بصورة جيدة من أجل تناول القضايا المتعددة ووجهات النظر المختلفة ، بل يمكن القول أن أيًا من عمليات التخطيط الحضري التي لا تقوم على أساس من المشاركة من قبل السكان معرضة للفشل التام" (قديد، 2010)، (الرويمض، 1995).

## 2.2.6 الأبعاد

إذا عرّفنا أبعاد التخطيط بأنها المقاصد الأساسية لعملية التخطيط المكاني لكونها هدف وغاية بالإضافة لذلك فهي مؤثر مباشر في العملية التخطيطية، فيمكن حصر أربعة أبعاد رئيسية للتخطيط العمراني وهي أولاً البعد الاجتماعي والثقافي وثانياً البعد الاقتصادي وثالثاً البعد العمراني ورابعاً البعد البيئي.

### أولاً : البعد الاجتماعي والثقافي

ويمثل الإنسان أو المجتمع الذي يعيش فيه وحاجاته الصحية والعلمية والصحية والثقافية والمعيشية. لذا فإن من مقاصد التخطيط تحقيق التنمية المجتمعية من خلال السعي لمشاريع ترفع المستوى الثقافي أو الصحي للمجتمع بالإضافة إلى توفير أماكن السكن وتوفير وسائل الترويح والترفيه وذلك التي تحقق وتنمي الروابط الاجتماعية بين السكان بمختلف شرائحهم الاجتماعية وضمان الأمن والسلامة العامة. ومن أمثلة ذلك توفير المؤسسات التعليمية، والخدمات الصحية والمرافق الاجتماعية والنوادي الرياضية والثقافية.

ولتحقيق ذلك لابد من عمل دراسة إحصائية مفصلة تحدد نوع وعدد السكان وتركيبتهم العمرية بالإضافة إلى ثقافتهم وعاداتهم ووضعهم الاقتصادي. ليتسنى بعد ذلك عكس النتائج على المخطط العمراني بصورة تعكس الحلول لاحتياجات المجتمع وتحترم بنفس الوقت ثقافته وعاداته.

### **ثانياً : البعد الاقتصادي**

أصبح الاقتصاد بكافة مجالاته في عالمنا المعاصر من أهم العلامات التي تميز الدول و المدن، حيث أصبحت تقاس قوة الدول بقوة اقتصادها، لذا فان هناك مجموعة من الأهداف والمقاصد الاقتصادية تتمثل بتنفيذ المشاريع الحضرية والعمانية بأفضل كفاءة وبأدنى ما يمكن من التكاليف المالية من جهة، وبدافع الحصول على أعلى منفعة اقتصادية من جهة أخرى. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال إتباع سبل ووسائل يحددها التخطيط. وعلى سبيل المثال؛ إنشاء وتطوير المناطق التجارية والصناعية، توظيف استعمالات الأرض لتحقيق منفعة اقتصادية عامة ، توفير فرص العمل وتحسين المستوى الاقتصادي للسكان.

### **ثالثاً : البعد العماني**

بخلاف الأبعاد السابقة فان البعد العماني يختلف مقدار تأثيره حسب مستوى التخطيط المكاني؛ فيمكن حصره في مناطق مبنية ومناطق ومباني تاريخية و اعتباره بعد ثانوي في التخطيط الوطني المكاني ولكنه يصبح واضح التأثير على مستوى التخطيط المكاني العماني للمدينة حتى يصبح بعد جوهري في مرحلة المخططات التفصيلية و ربما يمكن اعتباره محور وجهر تتبعه عنه عناصر وأبعاد أخرى.

بأي حال فان للتخطيط العماني أهداف ومقاصد عمرانية تطمح إلى تحقيق نسيج عماني يتميز بعناصر جمالية، وتتوفر فيه المقومات البيئية المطلوبة للسكان، كخلق جو صحي للمعيشة والراحة بما يكفل لهم تنمية قدراتهم العلمية والاجتماعية والاقتصادية، والإبداع فيها.

ولتحقيق ذلك هناك عناصر أساسية تختلف من مدينة لأخرى ينبغي الاهتمام بها أثناء عملية التخطيط الحضري وهي على النحو التالي:

#### **1 - توزيع استعمالات الأرضي**

والمقصود هنا توزيع استعمالات الأرضي القائمة والمفترضة للمدينة بحيث تكون الأولى موجهاً أو تحدياً لتحقيق أهداف المخطط العماني للمدينة بحيث يتم عمل توزيع استعمالات الأرضي بما

يضمن التجانس والعدالة والاستدامة وذلك من خلال إجراء الإحصاءات والمسوح الميدانية ومقارنتها بالمخططات الهيكلية السابقة والتزامها أيضاً بالتشريعات والقوانين السائدة وتعيين نقاط الخلل المؤثرة على النتائج النهائية.

## 2 - الشكل الحضري (مورفولوجية المدينة) :

والمقصود به الشكل الحضري والمظهر العام للمدينة والذي يتميز بخصائص محددة في فرات تطور المدينة وتاريخها. "ولكل مرحلة خصائص مورفولوجياً: اذج وأشكال معمارية تميزها عن المرحلة الأخرى وتمثل الموروث الحضاري الذي يعبر عن ثقافة سكان المدينة في تلك الفترة والذي يعكس النسيج الحضري للمدينة من خلال المخطط الأساسي المتضمن شبكة الطرق والمواصلات، وتوزيع استعمالات الأرضي والمخططات التفصيلية التي تحدد شكل قطع الأرضي وتصاميم الأبنية والفن المعماري.(قديد،2010).

## 3 - الوضع والحالة العمرانية للأبنية القائمة :

ان التخطيط العمراني السليم وخاصة ما هو بعيد المدى يجب ان يدرس الوضع القائم للأبنية وخاصة القديمة منها من خلال عمل المسوح و الخرائط والدراسات الازمة بحيث يتم عمل رؤيا تخص هذه الأبنية التي تحدد المناطق والأبنية التي تحتاج إلى معالجات تتمثل في تطويرها أو إعادة تأهيلها أو إزالتها، وقد يشمل ذلك بعض الأبنية أو يمتد ليشمل أحياe سكنية كاملة، وهذه عملية ليست سهلة لارتباطها بالجانب الاجتماعي حيث ان بالغالب لا يوجد رغبة لدى السكان في الانتقال إلى مكان آخر.

## 4 - الأبنية التاريخية والحضارية :

تحظى المباني الأثرية والتاريخية بمكانة خاصة في المجتمع لرمزيتها ومكانتها النفسية بالإضافة إلى فنها المميز وخاصة في المدن التاريخية، لذلك فإن إعطاء المخطط مكانة خاصة لهذه الأماكن والأبنية بالحفاظ عليها وإظهارها باحترام الأبنية الجديدة لمكانتها و مجالها البصري يعتبر نقطة قوة في أي عملية تخطيطية عكس إهمالها وتجاهلها أو ربما هدمها.

## 5 – المناطق العشوائية:

تعد العشوائيات ظاهرة منتشرة في كثير من دول العالم وخاصة الكبيرة منها، وغالباً ما تنتشر في أطراف المدن وتحوي الحد الأدنى من الخدمات إذ في الغالب تكون خارج نطاق الحدود الحضرية للمدينة حيث يسكنها البسطاء من ذوي الدخل المحدود وتتضارع مشكلتها مع توسيع المدينة باتجاهها وازدياد الكثافة السكانية فيها.

وتتميز حلول مشاكل العشوائيات بحسب حجمها وخصائصها السكانية الديموغرافية وطبيعة الأرض المبنية عليها ومن أفضل الحلول الخلاقة للعشوائيات السعي لتطويرها وتنظيمها والسعى حل المشاكل الاقتصادية لسكانها .

### رابعاً : البعد البيئي

تعتبر المدن بأشكالها المختلفة أهم المستهلكين للموارد الطبيعية كالأرض والموارد الطبيعية والمياه والطاقة والأراضي الزراعية وابرز المؤثرين على النظام البيئي والتنوع الحيوي داخله، بالإضافة إلى ما ينتج عن عمليات التشييد والبناء من ملوثات صلبة وغازية وضجيج ناهيك عن استهلاك المجال الطبيعي الذي يعد رئة الأرض كلها وليس المدينة فقط، وهذا ما دلت عليه الدراسات التي تشير إلى معدلات استهلاك الموارد الطبيعية والأثار البيئية الناتجة عن المدن الصناعية الكبرى في العالم.

(قديد، 2010)

ان إغفال الجانب البيئي في التخطيط المكاني له عواقب وخيمة ستنعكس بطريقة أو بأخرى على الأبعاد الأخرى للتصميم ، مما يعني تمد حر للمدن وهو ما يعرف بالزحف العمراني الذي نتج عنه كثير من المشاكل كالتهام الأراضي الزراعية والتصرّر والتلوث الهواء والمياه، لذا يعتبر الجانب البيئي ممثلاً بالطبيعة المحيطة وخصائصها وأنظمتها الحيوية بعدها مهما للتخطيط المكاني رغم انه قد يكون في مرحلة من المراحل عبارة عن مجموعة من المحددات والفرص لعملية التخطيط أكثر من كونها مقاصد وأهداف ، بأي حال يمكن إيجاز المقاصد البيئية بالمحافظة على الموارد الطبيعية والحفاظ على التوازن البيئي والنظام الحيوي.

"لم يعد ينظر إلى البعد البيئي على أنه ينصب على عملية خفض التلوث والضجيج والتخلص من النفايات والملوثات الضارة داخل المحيط الحضري وحسب، بل تعود ذلك إلى ما يسمى بالخطيط الحضري المستدام والمباني الخضراء والمدينة المستدامة كمفاهيم تعكس طرقاً وأساليب جديدة في التعامل مع المجال الحضري ، والتي تؤدي إلى التقليل من التكاليف البيئية والحد من ظاهرة المباني المريضة والحد من استهلاك الطاقة والاعتماد على الطاقة البديلة والطاقة المتتجدة ، وكل ذلك يعتبر من التحديات الكبيرة الواجب على المخطط الحضري التعامل معها على أنها ثوابت لابد من التركيز على أهميتها في أي جزء من أجزاء تنفيذ عملية التخطيط الحضري" (قديد، 2010) ، (المدينة وحياة المدينة، 1988).

### 2.3 الإطار المؤسساتي للتخطيط

مع تبلور مفهوم التخطيط الحضري الحديث أصبح التخطيط عملية تدار من قبل مجموعة من المهنيين المتخصصين من خلال كوادر المؤسسات الهيئات ذات العلاقة لتعمل على ضمان توفير أفضل المخرجات دون الإضرار بمتطلبات العملية التخطيطية بشكل يحقق التوازن فيما بينها بدعم من مجموعة القوانين والتشريعات التي تحدد الصالحيات والواجبات والإجراءات، فلم يعد التخطيط عملية يمارسه المعماريون والمهندسوون فقط بل يتم من قبل مجموعات من المختصين تشمل ما يلي:

1. المخطط: وهو قائد الفريق والمنسق للعملية التخطيطية وقد يختلف تخصصه في مجال التخطيط العراني باختلاف الهدف الأساسي للمشروع فهناك مخطط استعمالات الأراضي والمخطط العراني أو الحضري ومخطط المرافق العامة أو البنية ومخطط الطرق والمواصلات وغيرها من الاختصاصات ذات العلاقة، حيث توضع الدراسات المختلفة لكل تخصص من هذه التخصصات التخطيطية، فيكون دور المخططين معالجة المشكلات التي يتم تحديدها من قبل الاختصاصات الأخرى، كال المشكلات الموقعة والبيئية والاقتصادية والاجتماعية، ووضع الخطط والتصاميم التي تنسجم مع طبيعة المتغيرات المختلفة بما يؤمن البيئة المريحة لسكان المدينة.

2. الجغرافي: الذي يوفر معلومات عن طبغرافية الأرض وطبيعة المنحدرات ونوع التكوينات الأرضية من تربة وصخور وطبيعة المناخ السائد وخصائص عناصره والنظام الهيدرولوجي والمشاكل البيئية.

3. الاجتماعي: الذي يقوم بعمل دراسة الجانب الاجتماعي والعادات والتقاليد السائدة والمستوى الثقافي للسكان بالإضافة إلى حاجاتهم وميولهم ورغباتهم ، وذلك من خلال عمل دراسة شاملة تشمل قاعدة البيانات إحصائية لهذا الخصوص.

4. الاقتصادي: الذي يقوم بدراسة اقتصاد التجمع السكاني ومحیطه ، ووضع رؤيا مستقبلية للنهوض باقتصاد المجتمع المحلي والتكاليف الازمة لإتمام المشروع.(قديد،2010).

وحتى يقوم المهنيون المذكورون أعلاه بمهامهم يتم ذلك من خلال مؤسسات وهيئات حكومية وأهلية بمشاركة المجتمع المحلي.

ويمكن تعريف الإطار المؤسستي على انه المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المختصة والفاعلة في عملية التخطيط العمراني وتكون مساهمة أو متابعة أو منظمة لعملية التخطيط العمراني، يختلف الإطار المؤسستي للتخطيط من دولة إلى أخرى وذلك تبعاً للنظرية التخطيطية المتبعة والنظام السياسي القائم كما ان حجم الدول يؤثر أيضاً في الإطار المؤسستي لعملية التخطيط العمراني.

تكمن أهمية الإطار المؤسستي في تسهيل إدارة العملية التخطيطية وإشراك كل الأطراف ذات العلاقة بصورة موزونة تحقق الهدف والرؤيا المرجوة. لذا فـ، المؤسستي بالغ الحساسية لأن المبالغة أو عدم الموازنة في حجم هذا الإطار قد يضر بمسار العملية التخطيطية فمن الطبيعي ان الإطار المؤسستي مرتبط بحجم وهدفه المشروع والإمكانيات المتاحة والتي قد تختلف من حالة لأخرى بالإضافة إلى القوانين والتشريعات التي تحدد وتنسق عمل المؤسسات المختلفة ذات العلاقة، وبالتالي فان الإطار المؤسستي مراه تشي بمستوى العملية التخطيطية والجوانب التي تشملها وتراعي مصالحها.

فعلى سبيل المثال كانت العملية التخطيطية في زمن الاحتلال الإسرائيلي تقتصر على القائد العسكري والمخطط الذي كان يقتصر هدفه على تحديد التجمع السكاني والشارع المؤدي إليه بينما تطورت العملية التخطيطية مع قيود السلطة تدريجيا ليتم إشراك المجلس المحلي وثم إشراك المكاتب الهندسية الخاصة في إعداد المخطط بالإضافة إلى إشراك المجتمع المحلي والذي سيتم توضيحه في الفصل القادم.

#### 2.4 الإطار التشريعي والقانوني للتخطيط

حتى تتم العملية التخطيطية وتتفذ المخطط العمراني بدون معوقات لابد من وجود تشريعات وقوانين تحل الإشكاليات وتحدد المسؤوليات، إلا أن الإطار التشريعي والقانوني اشمل من ذلك فهو يتضمن كل الأنظمة والقوانين والتشريعات المرتبطة في عملية التخطيط والتي تحدد إجراءاتها وصلاحياتها بالإضافة إلى الأنظمة القوانين التي تحدد التوجه العام للتخطيط العمراني وحتى بعض القوانين العامة فيما يخص قوانين الأراضي.

وتكمن أهمية القوانين والتشريعات بأنها تحقق التوازن ما بين حاجات الأفراد من ناحية و حاجات المجتمع والمنفعة العامة من ناحية أخرى وتحقيق التوازن بين أبعاد التخطيط المختلفة فلولا التشريعات والقوانين التخطيطية والعمانية لن يتم السيطرة على نمو المدن وتوسيعها بشكل عشوائي خاصة مع وجود نمو عمراني وحضري ملموس للمدن، كما وان توافق وانسجام القوانين والتشريعات التخطيطية أمر بالغ الأهمية لضمان عدم تعارضها مع بعضها البعض بالإضافة إلى تحديثا كلما استدعى الأمر لمواكبة التطورات في الجوانب ذات العلاقة. (محمود، 2014).

ان الفرق بين القانون والنظام يمكن في ان القانون يصدر عن السلطة التشريعية بينما يصدر النظام عن السلطة التنفيذية وغالبا ما يكون النظام مكملا للقانون أو مفصلا بعض الأمور التي تركها القانون غير مفصلة. لذا فالقانون أقوى من النظام ويرجع إليه إذا تعارض النظام معه ويعدل القانون بقانون يضيف أو يعدل أو يلغى مادة أو مواد من القانون، وفي حال غياب المجلس التشريعي يتم التعديل بموجب أوامر عسكرية أو رئيسية.

بغض الـ، 2014) التقسيم القانوني للتشريعات والذي يمكن تخصيصه بالقانون تم الأنظمة المفصلة للقانون - بما لا يتعارض مع القانون - وثم القرارات أو القانون بقرار الذي يأتي تعديلاً أو إلغاء أو إضافة إلى القانون، فان القوانين المرتبطة بعملية تخطيط المدن يمكن تصنيفها إلى قوانين تخطيط المدن و قوانين إدارة الهيئات المحلية وقوانين الأراضي والملكيات بالإضافة إلى قوانين حماية البيئة والأراضي الزراعية، ولذا فان أي تعارض أو تضارب بين القوانين السابقة وذلك في الغالب لعدم مواكبتها التطورات الحضرية بالإضافة إلى تفاوت التعديلات وعدم مراعاة القوانين الأخرى كل ذلك يؤدي إلى قصور هذه القوانين في تأدية وظيفتها ويمكن سرد أسباب وعوامل قصور القوانين والتشريعات كالتالي:

1. تعدد القوانين التي تتناول نفس الموضوع والذي يؤدي إلى فوضى وتشتت بسبب عدم شمولية القانون الواحد وتداخل القوانين وإشكالية الصالحيات لكل قانون مما يؤدي إلى عشوائية في تطبيق القوانين.
2. عدم تحديث القوانين لمواكبة التطورات الملحة بشكل مناسب وفعال يؤدي في الغالب في التساهل في تطبيق القوانين وعمل الاستثناءات التي تضعف روح القانون وقبوله في المجتمع
3. الإفراط في التعديل أيضا له ضرر خاصة إذا كان على فترات زمنية قصيرة وقد يؤدي إلى إضعاف فعاليته.
4. كما وان تعدد القوانين التي تتعرض لنفس الموضوع فان تعرض القانون الواحد لأكثر من موضوع يؤدي أيضا إلى مشكلة لدى مستخدمي التشريعات إذ لا يوحى اسم التشريع في الغالب بتفاصيل مضمون القانون.
5. استخدام عبارة(يلغي كل حكم يخالف أحكام هذا القانون) دون تحديد هذه الأحكام والقوانين يؤدي إلى صعوبة تحديد سريان التشريعات السابقة.
6. تداخل القوانين في بعض المواد يؤدي أيضا إلى قصور هذه القوانين. (محمود، 2014).

لذا فإن هناك أهمية بالغة لمراعاة ما سبق لضمان فعالية القوانين وتجنب قصورها أما فيما يخص تطوير التشريعات العمرانية بشكل خاص فإنها تتم من خلال مراجعة شاملة للمخططات الهيكلية المصدقة وتقييم كامل مراحل التخطيط والتنفيذ ومن ثم تحديد الإشكاليات والنواقص في قانون التخطيط وعمل المقترنات الالزمه لهذا القانون ليتماشى مع تطور الإجراءات والاحتياجات والمحددات، أو من خلال التوجهات التخطيطية المستقبلية التي قد تتعارض مع القانون الساري بالإضافة إلى الاستفادة من القوانين في البلاد المجاورة وخاصة فيما يتعلق في القضايا المشابهة.(معنوق،2012).

## **الفصل الثالث**

### **التخطيط العمراني في فلسطين**

## **الفصل الثالث**

### **التخطيط العمراني في فلسطين**

#### **3.1 مقدمة**

ان التخطيط العمراني لأي بلد يكون له سماته الخاصة التي ترتبط بطبيعة البلد وحجم المناطق الحضرية وخصائصه الطبيعية بالإضافة إلى تركيبته السكانية وخصائصه الديموغرافية التي تدفع باتجاه شكل مميز للتخطيط، كما وان الوضع السياسي والمؤسساتي والقانوني يؤثر بشكل مباشر بتوجهات التخطيط والياته وفعاليته، وفي هذا المقام لا يمكن إغفال الأثر المميز للوضع الاجتماعي والثقافي للمجتمع بالإضافة إلى الإرث التاريخي اللذان يتركان بصمتهما الواضحة على التخطيط العمراني.

ولفلسطين خصائصها المميزة التي تستوجب ان يكون التخطيط العمراني فيها يتماشى مع خصائصها وميزاتها حتى يكون فاعلاً وقابلًا للتنفيذ، ويتناول هذا الفصل نبذة تاريخية عن التخطيط في فلسطين ابتدأ من الفترة العثمانية وحتى انتهاء فترة الحكم العسكري للاحتلال الاسرائيلي ومجيء السلطة الفلسطينية، ومن ثم سندرس بإسهاب التخطيط العمراني في عهد السلطة الفلسطينية، وسيختتم الفصل بدراسة البعد المجتمعي وأثره على التخطيط العمراني.

#### **3.2 خلفية تاريخية**

غالباً ما يرسم السياق التاريخي للتخطيط صورة ذهنية لدى المجتمع والعاملين في قطاع التخطيط على حد سواء، والمقصود بالصورة الذهنية بشكل عام بأنها مجموعة من المعتقدات الراسخة في العقل الباطن التي تؤثر على تفكير الإنسان وطريقة تقييمه وردة فعله للأشياء وما يتربّط على ذلك من أفعال سواء سلبية أو إيجابية وهي فكرة تكون عادةً مبنية على المباشرة أو على الإيحاء المركز والمنظم بحيث تتشكل من خلالها سلوكيات الأفراد المختلفة، وعادةً ما تبني الصورة الذهنية على خبرات الإنسان السابقة منذ لحظة الميلاد للإنسان باحتفاظه بصورة ذهنية عن الأشياء

والأشكال والألوان ودرجات الإضاءة ودرجات الحس المختلفة من خشن وناعم وصلب وغيره ويتبع ذلك أن أي تجربة جديدة يتم استقبالها وتفسيرها بطريقة من أربع طرق : " إما تضيف إلى التصور الحالي الموجود معلومات جديدة ، أو تدعم التصور الحالي ، أو تحدث مراجعات طفيفة على هذا التصور ، أو ينتج عنها إعادة بناء كامل للتصور .

تعاقبت على فلسطين في تاريخها المعاصر حكومات مختلفة من الحكم العثماني إلى الانتداب البريطاني والحكم الأردني والاحتلال الإسرائيلي وانتهاء بقدوم السلطة الفلسطينية تركت كل منها بصمة مميزة لا يزال أثارها واضحة حتى وقتنا الحالي، وما يميز هذا الإرث انه حدث في عصر التمدن وبروز الحاجة للتخطيط وتعدد نظرياته، فكانت كثير من دول العالم في تلك الفترة تدرس وتناقش مع مجتمعاتها السبل التخطيطية للواقع الحضري الجديد بينما كانت فلسطين تحت حكومات وصاية واحتلال تمارس منها تخطيطيا لخدمة سياساتها الخاصة مما افرز الكثير من التبعات السلبية على التخطيط العمراني في فلسطين.

تزامنت فترة الحكم العثماني مع الثورة الصناعية وانتهت بانتهاء الحرب العالمية الثانية وكانت فلسطين في ذلك الوقت تابعة لولاية دمشق التابعة للسرايا العثمانية في اسطنبول.

في أواخر القرن التاسع عشر ظهر مفهوم المجالس المحلية مع صدور قانون إدارة الولايات لعام 1871 وكذلك قانون البلديات لعام 1877 الذي نظم تركيبة المجالس البلدية واحكام عملية الترشح والانتخاب كما حدد آلية عمل وصلاحيات المجالس المحلية في تلك الفترة والتي انحصرت بمهام خدمية محددة وجمع الضرائب التي كانت ترسل تسلسل تسعه عشر قيمتها إلى الخزينة المركزية.

إضافة إلى البلديات هناك مستوى في القرى عرف باسم "مجالس القرى" من خلال مجلس "اختيارية القرية" وبموجب هذا القانون فقد اقر نظام الترخيص بالبناء في المدن ووضعت قواعد لاستملك الأرضي لغرض تشيد الطرق والتطوير الإقليمي (عبد الحميد، 2005).

كما تم إصدار (نظام الطرق والأبنية 1280هـ 1863م) وهو من 49 مادة يتحدث فيها عن توسيعة الطرق واستقامة الأرقة وال محلات وال بلاكين المكشوفة على الطرق وخصائص المحلات ومواصفاتها حسب الاستعمال.

رغم ان الأنظمة والقوانين العثمانية لم تعطي التخطيط العمراني الاهتمام والتركيز إلا ان ذلك قد يؤول إلى الظروف السياسية من ناحية إضافة وإلى الظروف الحضرية وحجم المدن من ناحية أخرى أضعف إلى ذلك ان مفهوم التخطيط العمراني ونظريات التخطيط كانت في فترة المخاض، وإذا ربطنا ذلك بنسق التصميم الحضري للمدن الإسلامية ذات الطابع الخاص، يمكن ان نتفهم ان تلك البداية كان من الممكن ان تتطور مع بعض التحسينات السياسية إلى ما هو أفضل.

بشكل عام تفاوت اثر الفترة العثمانية في فلسطين حسب حجم المدينة في تلك الفترة والتي اقتصرت على المدن الرئيسية.

أما فترة الاستعمار البريطاني بفترتيه الاحتلال العسكري (1917-1922م) وفترة الانتداب (1922-1948م) فكانت أهدافها استعمارية بحثة وتمهيداً لتنفيذ وعد بلفور، حيث سنت القوانين وأنظمة التي شددت على مركزية المجالس المحلية وأعطت للحاكم العسكري أو المندوب السامي سلطات مفتوحة.

بعد مرور ثلاثة أعوام على الاحتلال العسكري صدر قانون نقل ونزع الأراضي سنة 1920 تم استحداث نظام جديد "نظام الهيئات المحلية" عام 1921م وصدر قانون أساسى في سنة 1922، ساهمت جميعها في العمل على إنشاء وطن قومي لليهود، وتأسيس دولة إسرائيل.

ومع توقيع صك الانتداب عام 1922م الذي تضمن إنشاء وطن قومي لليهود، وفرض الوصاية السياسية والاقتصادية والإدارية للمناطق الخاضعة للانتداب، وترقية مؤسسات الحكم الذاتي، وقد أثر ذلك في زيادة مجالس المستعمرات، فيما فرضت وصاية على البلديات والمجالس العربية سواء من حيث اختيار الممثلين أو الموارزنات أو تنفيذ المشاريع. وفي عام 1934م وضع قانون جديد للبلديات على نسق أمثله في المستعمرات البريطانية من حيث المركزية الشديدة، وبموجبه تم إلغاء القانون العثماني لعام 1877م، وقد تضمن القانون

الجديد سلطات مطلقة للمندوب السامي من حيث حقه في حل البلديات وتعديل حدودها وتعيين الرئيس وإلغاء نتائج الانتخابات وتصديق الميزانيات (عبد الحميد، 2005).

وفي عام 1936م اقر نظام جديد عدل مرسوم تنظيم المدن بإضافة المستوى الإقليمي للمستويين المركزي والم المحلي وبموجبه تم تقسيم فلسطين إلى ستة مناطق، حيث تم العمل على إعداد مخططات إقليمية لكل منها عام 1937م كمخطط إقليم لواء القدس (RJ-5) ومخطط إقليم لواء نابلس (S-15) اللذان لا يزالان ساريا المفعول حتى الآن ليظهر أثراً لهم وهدف جميع المخططات الإقليمية في تقييد البناء في المناطق العربية وتحديد مناطق التطور العمراني (عبد الحميد، 2005).

استمرت فترة الاحتلال البريطاني أكثر من ثلاثة عقود عاصرت انتلقة التخطيط العمراني في العالم وثورة نظرياته، فقد كانت صورة جديدة تتشكل لدى العالم بعد الثورة الصناعية والتقدم التكنولوجي وظهور المركبات في الطرق وكان المهندسون والمخططون في دول العالم يناقشون النظريات والطرق المثلث للتخطيط الحضري ونتج عنه عديد من السبل التخطيطية التي اتبعت في البلاد المختلفة، إلا أن ما طبق في فلسطين فكان من حيث الشكل الخارجي يتماشى مع الأسلوب التخططي البريطاني إلا أنه طبق بطريقة استعمارية استبدادية شكلت صورة ذهنية سلبية اتجاه قوانين التنظيم والتخطيط والسلطة القائمة على العمل التخططي؛ لم لا فبدلا من أن يكون للعمل التخططيي أثر إيجابي على الحياة الاجتماعية والاقتصادية كان الأثر الأوضح هو تحديد نمو المدن الفلسطينية وتسهيل الاستيطان والتهويد.

بعد إنتهاء الانتداب البريطاني عاماً 1948 خضعت الضفة الغربية للسيطرة الأردنية وقطاع غزة للحكم المصري سيطرت اليهود على بقية فلسطين التاريخية.

استمر الحكم الأردني للضفة الغربية حوالي العقددين تم فيها عمل كونفدرالية جمعت بين الضفة والأردن أطلق عليها المملكة الأردنية الهاشمية قامت عمان باتخاذ جميع الإجراءات القانونية والإدارية الضرورية لإحكام استمرار ضم الضفة الغربية، ومنع تبلور قيادات فلسطينية مركبة فيها" (عبد الحميد، 2005). كان الأردن قد استقل حيثاً من نفس الانتداب ولاختلاف سياسة الانتداب من بلد آخر لم تتبع السلطات الأردنية للتركيبة البريطانية وأثار التخطيط البريطاني في فلسطين ، فرغم استحداث مجموعة من القوانين البلدية منها قانون

البلديات للأعوام 1951م و 1954م و 1955م فلم يحدث وقتها نقله نوعية في التخطيط فلم تقم السلطات الأردنية بتعديل نظام التخطيط البريطاني، ولم يتجاوز عملها غير إعداد مخططات هيكيلية لبعض المدن. إلا أن تلك المخططات لم تأخذ بالحسبان الاحتياجات والتطورات الديموغرافية والمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية المستقبلية للسكان، حيث أعدت على غرار مخططات الانتداب البريطاني، فحدث من التطوير العمراني ولم تخصل الأراضي الكافية للمباني العامة وشبكة الطرق، أما من ناحية صلاحيات البلديات، فقد بقيت على حالها المتواترة منذ زمن الانتداب، حيث تحصر صلاحيات السلطة المحلية على القيام بوظائف تنفيذية روتينية في المجال الخدمي على المستوى المحلي. وكانت مسؤولية الرقابة على المجالس البلدية حسب هذا القانون من مهمة السلطة المركزية. (عبد الحميد، 2005).

يعتبر القانون الأردني "قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية" قانون رقم (79) لسنة 1966م. والصادر بتاريخ 25/9/1966م من أكثر ما ميز فترة الحكم الأردني وقد حد سلطات التنظيم وصلاحياتها بالإضافة إلى التطرق إلى إجراءات العملية التخطيطية فقد سمح القانون بإقامة لجان مشتركة ولجان محلية وإقليمية، وأعطى الوزير صلاحيات لمنح بعض المجالس القروية سلطات لجان التخطيط المحلية ، ولا يزال هذا القانون هو القانون التنظيمي الساري في الضفة الغربية حتى الآن.

ان الفترة الأردنية لم يواكبها تطوير ملحوظ في حقل التخطيط والبناء على ارض الواقع ، وذلك بسبب حجم التطور المحدود في المجتمع الفلسطيني نتيجة للهجرة السكانية الكبيرة من المدن والقرى الفلسطينية إلى الخارج بعد حرب عام 1967 م من جهة، إضافة إلى أن الاهتمام بتطوير الضفة الشرقية من نهر الأردن كان له الأولوية على حساب تطوير الضفة الغربية من جهة أخرى، لذا لم تسهم فترة الحكم الأردنية بتحسين الصورة الذهنية للتخطيط كثيراً لأن العملية التخطيطية لم تكن تراعي التركيبة الثقافية والاجتماعية للمجتمع أو السعي لتحسين الاقتصاد في الضفة الغربية.

انتهى الحكم الأردني للضفة الغربية بالاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967م، استغل الاحتلال الهرمية المركزية في القوانين التنظيمية فلم يسعى لتغييرها بل وظفها لخدمة أجنداته وذلك من خلال إصدار الأوامر العسكرية التعسفية بغية التضييق على الشعب الفلسطيني وتحقيق تطلعاتها الاستيطانية من

خلال عمل مخططات تنظيم محلية شكلية لضبط التوسيع العمراني للتجمعات الفلسطينية والخطيط لتهويد الأرضي الفلسطيني.

من أهم الأوامر المتعلقة بتنظيم هيئات السلطة المحلية الامر العسكري لقائد الضفة الغربية رقم 191 عام 1967، والذي تم بموجبه إحالة الصالحيات التي خولها قانون البلديات الإداري لعام 1955، للمتصرف والمحافظ ووزير الداخلية، إلى المسؤول المعين من قبل القائد الإسرائيلي لمنطقة الضفة الغربية. (انظر الملحق - 1 : الأمر العسكري رقم 191).

بالإضافة إلى الأمر العسكري 418 لسنة 1971 الذي جاء لكي يفرغ صالحيات الهيئات المحلية في مجال التخطيط وتنظيم المدن والقرى من مضمونها من خلال سحب لجان التنظيم المحلي وحرمان المجالس القروية من المشاركة في المهام التنظيمية، وإعطاء صالحيات خاصة لمجلس التنظيم الأعلى، والمكون غالبيته من موظفي الحكم العسكري، وأصبح بموجب هذا الأمر بإمكان المجلس إلغاء مفعول أي رخصة أو تصميم يصدرها المجلس المحلي بشأن إقامة بناء مسكن أو توسيع حدود البلدية، كما وأعطى الأمر لمجلس التنظيم الأعلى صلاحية إصدار أية رخصة بناء أو منع أي شخص من الحصول على رخصة بناء. (انظر الملحق - 2 : الأمر العسكري رقم 418).

ولم تلتزم حكومة الاحتلال بإجراء انتخابات للمجالس المحلية إلا لتحقيق أغراض سياسية وأمنية في هذه الفترة بدأت ترداد سلبية الصورة الذهنية للتخطيط والتنظيم وبدأت محاولات التمرد على قوانين التنظيم ( خاصة مع بداية الانقضاضة الأولى عام 1987) من خلال البناء بدون ترخيص في بعض الأحيان خاصة المناطق الواقعة خارج حدود التنظيم والتي بدأت مسلسلاً لم ينتهي بعد من صدور أوامر الهدم بحقها.

### 3.3 التخطيط العمراني في عهد السلطة الفلسطينية

كان بانتظار السلطة الفلسطينية منذ نشأتها عام 1994م واقع تخططي معقد ارتبط بالإرث التاريخي للعملية التخطيطية تمثل بالعديد من العوائق والتحديات بالإضافة إلى شح الإمكانيات فعانت من قصور فاقمته ممارسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي الذي سعى ويسعى لإضعاف

وإعاقة عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية. أضف إلى ذلك أن عهد السلطة الفلسطينية مر بمراحل سياسية وأمنية اثر على طبيعة التخطيط في كل مرحلة.

### 3.3.1 تطور أنماط التخطيط

يمكن تقسيم مراحل تطور التخطيط العمراني عهد السلطة الفلسطينية إلى ثلاثة مراحل وهي:

#### الفترة الأولى: قドوم السلطة حتى قيام بداية الانتفاضة الثانية

وهي الفترة الأولى التي بدأت بموجب توقيع "اتفاقية غرة-أريحا أولاً" في شهر أيار من العام 1994م وتوقيع الاتفاقية المرحلية المتعلقة بالضفة الغربية وغزة عام 1995م آلت بموجبها انتقال الصالحيات الإدارية والتنظيمية لمناطق المصنفة A و B السلطة الوطنية الفلسطينية والتي لم تتجاوز حينها 27% من مساحة الضفة الغربية.

وحتى شهر اذار لعام 2001م وبموجب اتفاقيات إعادة الانتشار المتتالية بلغت مساحة المناطق المصنفة A و B حوالي 40% من مساحة الضفة الغربية. فيما بقي أكثر من 60% من مساحة الضفة الغربية مصنفة منطقة C والتي بقيت خاضعة إدارياً وتنظيمياً وأمنياً للسيادة الإسرائيلية حيث ان حوالي 20% من مساحة المناطق المصنفة C اعتبرت مناطق عسكرية مغلقة .

كانت هذه الفترة فترة الانطلاق لبناء المؤسسات واستصدار القوانين والأنظمة وبناء المؤسسات رغم المعوقات والصعوبات المتمثلة في غياب الخبرة العملية والإمكانيات ناهيك عن مرحلية هذه الفترة والمعوقات السياسية والجغرافية والإرث المعقد الذي كان نتاج عقود طويلة من الحكم المركزي والاحتلال الاستعماري.

فقد أنشأت وزارة الحكم المحلي عام 1994م، حيث قامت الوزارة بإقرار قانون انتخابات المجالس المحلية لعام 1996م، وقانون الهيئات المحلية لعام 1997م.

أما فيما يتعلق بالناحية الإدارية؛ فقد قامت السلطة الفلسطينية بتقسيم المناطق الفلسطينية إلى 16 محافظة، منها 11 محافظة في الضفة الغربية وخمس محافظات في قطاع غزة. وتم استحداث عدد كبير من المجالس

البلدية والقروية ؛ حيث تم استحداث 90 بلدية في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث ارتفع عدد البلديات في الضفة من 26 بلدية إلى 104 ومن 4 إلى 16 بلدية في قطاع غزة ، كما تم تشكيل 239 مجلس قروي في الضفة الغربية ومجلسان قرويان في قطاع غزة. (عبد الحميد، 2005)

رغم تفهم الدواعي السياسية لاستحداث المجالس المحلية إلا أنه لم يكن هناك توافق بين المسؤوليات القانونية والتنظيمية المتوقعة منهم حسب لافتارهم للمهلات والكوالد الفنية المطلوبة ، فلم تكن غالبية المجالس البلدية الحديثة لها القدرة على التخطيط والتنظيم وإعطاء تراخيص البناء ضمن الصالحيات الموكولة إليها بالقانون .

رغم المعوقات إلا أنه تم إنجاز عدد من المخططات العمرانية بطبع فلسطيني بديلا عن المخططات الجزئية السابقة ففي هذه الفترة تم إنجاز 43 مخططاً مكانياً 30 في الضفة الغربية و13 في قطاع غزة. (عبد الهادي، 2015).

### الفترة الثانية: الانفاضة الثانية

في الانفاضة الثانية من (2001-2007م)\* عاشت فلسطين ظروف قاسية في هذه الفترة وإعادة احتلال المدن والقرى الفلسطينية منذ شهر نيسان 2001 م نتج عنها تدمير للاقتصاد وتعطيل للمؤسسات الفلسطينية فغابت فعالية المؤسسات الفلسطينية ومنها المجالس المحلية وزادت نسبة المخالفات والبناء بدون ترخيص وذلك لغياب القانون والظروف السياسية والاقتصادية والأمنية الصعبة. كما وتم بناء جدار الفصل العنصري الذي أعاد الحركة بين محافظات الضفة الغربية وعزل جزء منها خارج الجدار. من جانب آخر فقد تم الانسحاب الإسرائيلي من كامل قطاع غزة عام 2005م. ورغم الجمود التنفيذي للعمل التخططي في هذه الفترة إلا أنه تم إعداد 44 مخطط مكاني معظمها للمدن والتجمعات الحضرية الكبيرة تتوزع على 38 مخطط في الضفة الغربية و 6 مخططات في قطاع غزة. (عبد الهادي، 2015)

### الفترة الثالثة: فترة ما بعد التهدئة

كانت قد ترايدت التحديات مع بداية هذه الفترة وبالإضافة للصعوبات التي وجهتها السلطة وقت مجئها إلا أن أعباء إضافية بسبب مرحلة الانفاضة وتوقف عمل المجلس التشريعي وحدوث الانقسام الفلسطيني عام 2007 م، أضاف إلى ذلك الزيادة الحاصلة في التعداد السكاني فحسب جهاز الإحصاء الفلسطيني بلغ عدد

سكن فلسطين حسب إحصاء عام 1997 (2895683 نسمة) ازداد إلى (3767549 نسمة) حسب إحصاء عام 2007.

فكان من الضروري المسارعة في إعادة بناء المؤسسات وتنفيذ خطط التنمية (المكانية والإستراتيجية والمالية) فقامت وزارة الحكم المحلي في هذه الفترة بإصدار دليل التخطيط الفيزيائي دليل إجراءات وأدوات إعداد المخططات الهيكيلية في الضفة وقطاع غزة الذي اعتمد بنسخته النهائية عام 2010م والذي حدث بنسخته النهائية عام 2013م وكذلك دليل التخطيط التموي الاستراتيجي منذ العام 2009م ، اللذان اعتمدا كمرجعية رسمية لبرامج التنمية المجتمعية والمكانية والتي تبنتها المؤسسات الحكومية الفلسطينية مثل صندوق إقراض وتطوير البلديات، أو المؤسسات المانحة. وفي هذه الفترة تم انجاز أكثر من 67 مخطط مكاني في الضفة الغربية. (عبد الهادي، 2015).

وتم العمل على دمج الهيئات المحلية وفق معايير سكانية وجغرافية واجتماعية وخدماتية من التوجهات الرئيسية لوزارة حكم المحلي من أجل إيجاد هيئات محلية قوية قادرة على الاعتماد على ذاتها في كافة المجالات، وتقديم خدمات نوعية للمواطنين بتكلفة أقل، وبالرغم من أهمية ذلك واتفاق معظم المختصين على حيويته ببعض النجاحات التي تم تحقيقها، وشهدت عدة تجارب لمجالس خدمات مشتركة أو هيئات محلية مدمجة تراجعاً عن الرغبة في العمل المشترك لأسباب مختلفة وتعالت أصوات تطالب بالانفصال والعمل الفردي، لذلك تقوم الوزارة بعمل مراجعة شاملة والإجراءات المتبعة في هذا المجال (الحكم المحلي 2015).

\* اندلعت في 28 سبتمبر 2000 وتوقفت فعلياً في 8 فبراير 2005 بعد اتفاق الهدنة الذي عقد في قمة شرم الشيخ والذي جمع الرئيس الفلسطيني المنتخب حديثاً محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي أريئيل Sharon إلا ان الأثر الواقعي المحسوس لبداية ونهاية الانتفاضة كان ما بين عامي 2001 و 2007 .)

### 3.3.2 الإطار التشريعي

لدراسة الإطار التشريعي للتخطيط في فلسطين لابد من مراجعة القوانين المتعلقة بالتخطيط العمراني بصورة أساسية و هي في الغالب القوانين الخاصة بتنظيم المدن والأنظمة الملقة بها، بالإضافة لبعض القوانين

الأخرى كقوانين البلديات والهيئات المحلية و قوانين وأنظمة البناء خارج حدود البلديات. هذا ولا يمكن تجاهل بعض القوانين الأخرى المتعلقة بالآثار والبيئة وقوانين الأرضي وغيرها إلا ان هذه القوانين لا تختص بتصصيل العملية التخطيطية وإنما يؤخذ من الجهات ذات الاختصاص الاشتراطات والمحددات المقررة.

فيما يلي سنتعرض التشريعات السارية في فلسطين والتي تشكل الإطار القانوني للتخطيط في فلسطين:

- بالنسبة لما يخص تشكيل وصلاحيات وعمل الهيئات المحلية فان **قانون الهيئات المحلية الفلسطينية رقم (1) لسنة 1997** هو القانون الساري في الضفة وغزة حيث الغي وعطل بموجبه القوانين البريطانية والأردنية؛ حيث تضمن القانون إجراءات تشكيل وحل المجالس المحلية وانتخابها وصلاحياتها الإدارية والمالية والتنظيمية، جرى تعديل على القانون بموجب قرار رئاسي (قرار بقانون رقم (9) لسنة 2008م بشان تعديل قانون الهيئات المحلية الفلسطينية رقم (1) لسنة 1997م) حيث أعطى التعديل صلاحيات إضافية للحكومة المركزية (مجلس الوزراء) بخصوص رواتب أعضاء الهيئات المحلية والرقابة المالية والإدارية على عمل المجالس وحل المجالس المحلية المنتخبة. وتم تعديله مرة أخرى بموجب قرار رئاسي اخر (قرار بقانون رقم 8 لسنة 2016م بشان تعديل قانون الهيئات المحلية الفلسطينية رقم (1) لسنة 1997م وتعديلاته) وتضمنت التعديلات الأخيرة إضافة موضوع البلديات المشتركة وحالتها القانونية.

مع قدوم السلطة الفلسطينية تم إصدار قانون مختص بانتخاب المجالس المحلية (قانون رقم (5) لسنة 1996 بشأن انتخاب مجالس هيئات المحلية الفلسطينية) وتعديلاته والذي الغي بموجب (قانون انتخاب مجالس هيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005) والمعدل بالقانون رقم 12 لسنة 2005) الذي نظام القوائم النسبي بدلاً من الترشح الفردي بحيث يتم الترشح ضمن قوائم انتخابية مغلقة لا تظهر فيها أسماء المرشحين التي ترتتب وفق أولوية كل مرشح.

- القانون البريطاني ( قانون تنظيم المدن (رقم 28 لسنة 1936) ساري في قطاع غزة و القانون الأردني (قانون تنظيم المدن والقري والأبنية قانون رقم (79) لسنة 1966م) وهو القانون الساري في الضفة الغربية والذي جاء استبدالا للأول. ويختص هذان القانونان بعملية تنظيم و تخطيط المدن من حيث المسؤوليات والإجراءات؛ فهي تتطرق إلى مجل العملية التخطيطية من المستوى الوطني وحتى

المخططات الهيكيلية والتفصيلية ، ويضع قوانين وضوابط لترشيد بها المجالس البلدية والمحلية. كما ووضح صلاحيات مجلس التنظيم الأعلى واللجنة اللوائية "المركزية" واللجنة المحلية وعلاقة هذه اللجان مع بعضها وأدبيات عملها وعلاقتها بالمجالس المحلية والبلدية تخطيط المدن وعمل المخططات الهيكيلية للمدينة. ترك القانون الباب مفتوح أمام اللجنة المحلية لسن أنظمتها التفصيلية للمناطق داخل المدن فقد تطرق هذا القانون إلى النواحي الجمالية والبيئية للمدينة بأكثر من مادة ، ووضع محددات عامة ولكن لم يضع محددات لشكل المبني السكني وتركها للمجلس البلدي ، مع أنه حدد استخدام الألوان ومادة البناء ، ولم يحّث أو يعدل هذا القانون من تاريخه-باستثناء الأوامر العسكرية فترة الاحتلال الإسرائيلي - فهناك كثير من المتغيرات ( خاصة ما يتعلق بغرامات المخالفات والتي لا تناسب والتضخم المالي الذي حدث على مر السنين ) بالإضافة إلى التغيرات الاجتماعية والسياسية ، ولذا فإن كثير من المجالس البلدية في محافظة جنين لا تطبق هذا القانون بشكل كامل أما جهلاً أو لصعوبة تطبيقه في بعض الأحيان نظراً للمتغيرات المجتمعية الحاصلة. في فتر الاحتلال كان هناك العديد من الأوامر العسكرية الخاصة بهنين النظامان ومعظم هذه الأوامر كانت لضمان سيطرة الاحتلال على عملية التخطيط بما يضمن مصالحة الاستيطانية والعسكرية، وفي عهد السلطة الفلسطينية كان من المفترض سن قانون بديل للقوانين فقد تم فعلاً عمل مسودة لقانون ( مسودة قانون تنظيم القرى والمدن الفلسطيني لسنة 1996 ) إلا ان تعطل المجلس التشريعي حال دون ذلك وتم الالتفاء بإصدار أنظمة ملحقة للقانونين البريطاني والأردني سيتم التطرق إليها تاليا.

- أنظمة البناء : والتي هي بالأساس مرتبطة ومستندة إلى قوانين تنظيم المدن أنسنة الذكر ، وهي ( قرار مجلس الوزراء رقم (6) لسنة 2011م لنظام الأبنية وتنظيم للهيئات المحلية ) فان هذا النظام يعالج التفاصيل المتعلقة بتصنيف استعمالات الأرضي ورخص البناء وإشراف على مراحل التنفيذ ويركز على المواصفات الفنية كنسب البناء والارتفاعات والشروط الصحية والتهوية ومواصفات السيارات. و ( قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2016م بنظام الأبنية وتنظيم للأراضي خارج حدود المخططات الهيكيلية ) والذي عدل ( بقرار مجلس الوزراء رقم (3) لسنة 2018م بتعديل نظام الأبنية وتنظيم للأراضي خارج حدود المخططات الهيكيلية رقم (1) لسنة 2016م ، والذي وضع للتعامل مع أعمال البناء خارج حدود

**المخططات الهيكلية كمشاريع الإسكان والمشاريع الإقليمية** . كما تم إصدار أنظمة خاصة بالأبنية  
العالية وهدم المباني الخطرة في قطاع غزة.

- ومن القوانين الأخرى التي تؤثر ويمكن ان ترتبط بالعملية التخطيطية في مرحلة من المراحل القانون  
الأردني (قانون رقم (48) لسنة 1965 قانون التقسيم ضمن مناطق البلديات المؤقت وتعديلاته) وهو  
ساري في الضفة الغربية ؛ ويختص هذا القانون بشروط تقسيم الأراضي والعقارات ضمن حدود البلدية ،  
بالإضافة إلى (قانون مؤقت رقم (55) لسنة 1966 قانون مناطق الإنشاءات خارج حدود البلديات) وهو  
أيضا ساري المفعول في الضفة الغربية ويعطي القانون الصلاحية للوزارة تحديد مناطق الإنشاءات خارج  
حدود البلديات وإصدار التنظيمات الخاصة بها.

عطفا على ما سبق فان القوانين والتشريعات المستحدثة في فترة السلطة الفلسطينية غير سارية المفعول على  
المناطق المصنفة C والتي لا تزال تحت السيادة الإدارية للإدارة المدنية الإسرائيلية والتي تطبق القوانين الأردنية  
المعدلة بالأوامر العسكرية كما ذكر سابقا في هذا الفصل. كما واستبدل القوانين الأردنية بقوانين التنظيم  
الإسرائيلية لمناطق القدس الشرقية بموجب قانون الضم.

### **3.3.3 الإطار المؤسساتي**

بني الإطار المؤسساتي للتخطيط العمراني على قانون تنظيم المدن والقري والأبنية قانون رقم (79) لسنة  
1966م) وتعديلاته والذي وضح في دليل التخطيط الفيزيائي دليل إجراءات وأدوات إعداد المخططات الهيكلية  
في الضفة الغربية وقطاع غزة الصادر عن وزارة الحكم المحلي في كانون أول 2013م، ويشمل الإطار  
المؤسساتي التالي:

- وزارة الحكم المحلي (الوزير، الإدارة العامة للتنظيم والتخطيط، مديريات الحكم المحلي).
- مجلس التنظيم الأعلى.
- اللجان الإقليمية.
- هيئات الحكم الخاص؛ وظيفتها كلجان تنظيم محلية.

بالإضافة إلى أصحاب العلاقة الرئيسيون انفي الذكر و الذين نص عليهم القانون، هناك معنيون آخرون يتضمنهم المنهج الوارد في الدليل وهم:

- مخططو القطاع الخاص ؛ مكاتب التخطيط التي تقدم خدماتها لهيئات الحكم المحلي.
- المواطنين: السكان، ملوك الأراضي، أصحاب الأعمال في القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني على المستوى المحلي.

كما لخص الدليل الوظائف والمسؤوليات التخطيطية لأصحاب العلاقة كما يلي:

**اولا: وزارة الحكم المحلي:**

- أ. وزير الحكم المحلي (رئيس مجلس التنظيم الأعلى)
  - الموافقة على الأنظمة والأحكام ( الفنية ) الالزامية لنشر منهج التخطيط المقترن.
  - الموافقة على المبادئ التوجيهية للسياسة العامة ومعايير التخطيط.
  - الموافقة على تأليف لجنة تنظيم مشتركة للتنظيم والأبنية للهيئات المحلية المتغيرة.

**ب. الإدارة العامة للتخطيط والتنظيم**

- تعريف مناطق التخطيط المشترك المقترن في سياق إعداد مخطط الإطار التوجيهي للتنمية المكانية.
- نشر مناطق التخطيط المشترك على الموقع الإلكتروني لوزارة الحكم المحلي.
- الالشراف على إعداد وعقد اتفاقيات عامة بين الهيئات المحلية المشتركة في التخطيط.
- الالتفاق مع الهيئات المحلية حول عملية التخطيط المشترك.
- تسهيل توفير المعلومات الأساسية للتخطيط ( خصوصاً الخرائط الأساسية والصور الجوية)، ومصادر التمويل للتخطيط المحلي.

- توجيه عام ومساعدة فنية في تجريب ونشر منهج التخطيط المقترن.
- تطوير مقترنات لتعديل اللوائح والأحكام (الفنية) بحسب حاجتها في نشر منهج التخطيط المقترن.
- وضع مبادئ توجيهية للسياسة العامة ومعايير التخطيط.
- ضبط وتقييم تجربة تطبيق المنهج الجديد للتخطيط.
- ضمان وتعزيز المشاركة المجتمعية في عملية التخطيط.
- مراجعة مخطط الإطار التوجيهي للتنمية المكانية ودراسة مدى ارتباطه بالخطط التنموية والمخططات المكانية بكافة مستوياتها.
- التسبب بالموافقة على المخططات العمرانية (مخطط الإطار التوجيهي للتنمية المكانية والتوسعة التنظيمية، مخططات استخدام الأراضي).

**ج . مديریات الحكم المحلي (دوائر التنظيم والتخطيط):**

- الدعم الفني ومساعدة هيئات الحكم المحلي في عقد اتفاقيات مبادرات التخطيط المشترك.
- مساعدة الهيئات المحلية في إعداد الأطر التوجيهية للتنمية المكانية ومخططات استخدامات الأراضي.
- متابعة الإجراءات المتعلقة بمخطط الإطار التوجيهي للتنمية المكانية مع اللجنة الإقليمية والهيئات المحلية.
- متابعة الإجراءات المتعلقة باعتماد ومصادقة مخططات التوسعة التنظيمية ومخططات استخدامات الأرضي مع اللجنة الإقليمية ومجلس التنظيم الأعلى.

**ثانياً: مجلس التنظيم الاعلى :**

- إقرار التوسعة التنظيمية اعتماداً على مخطط الإطار التوجيهي للتنمية المكانية.
- إقرار مخططات استخدامات الأرضي، وأحكام البناء وتصنيف الأرضي.

### **ثالثاً:الجان الإقليمية:**

- النظر في ملاحظات وآراء المواطنين المقدمة للهيئات المحلية حول مخطط الإطار التوجيهي للتنمية المكانية.
- التوافق على مخطط الإطار التوجيهي للتنمية المكانية النهائي بالتنسيق مع الهيئات المحلية.

### **رابعاً: هيئات الحكم المحلي( لجان التنظيم المحلية:**

- الدخول في مفاوضات وعقد اتفاقيات تخطيط مشترك لإعداد مخططات الأطر التوجيهية للتنمية المكانية ومخططات استخدامات الأراضي، أو رفع طلب للوزير لاعتماد لجنة تنظيم مشتركة للهيئات المحلية المجاورة.
- إدارة وتنسيق عمليات التخطيط على المستوى المحلي.
- التعاقد على الخدمات الاستشارية للتخطيط.
- تنظيم وتسهيل العمليات الاستشارية لأصحاب العلاقة المحليين.
- تعزيز مشاركة المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني في الاطلاع على بدائل التخطيط وإبداء الملاحظات والآراء حولها.
- التوافق على مخطط الإطار التوجيهي للتنمية المكانية النهائي بما فيها التوسعة التنظيمية بالتنسيق مع مديريات الحكم المحلي والإدارة العامة للتنظيم والتخطيط العمراني.
- رفع مخطط الإطار التوجيهي المتافق عليه نهائيا إلى الإدارة العامة للتخطيط والتنظيم العمراني للمراجعة والتبسيب بالموافقة عليها.
- رفع مخطط الإطار التوجيهي للتنمية المكانية إلى مديرية الحكم المحلي لعرضه على اللجنة الإقليمية.

#### **خامساً: مكاتب التخطيط الخاصة:**

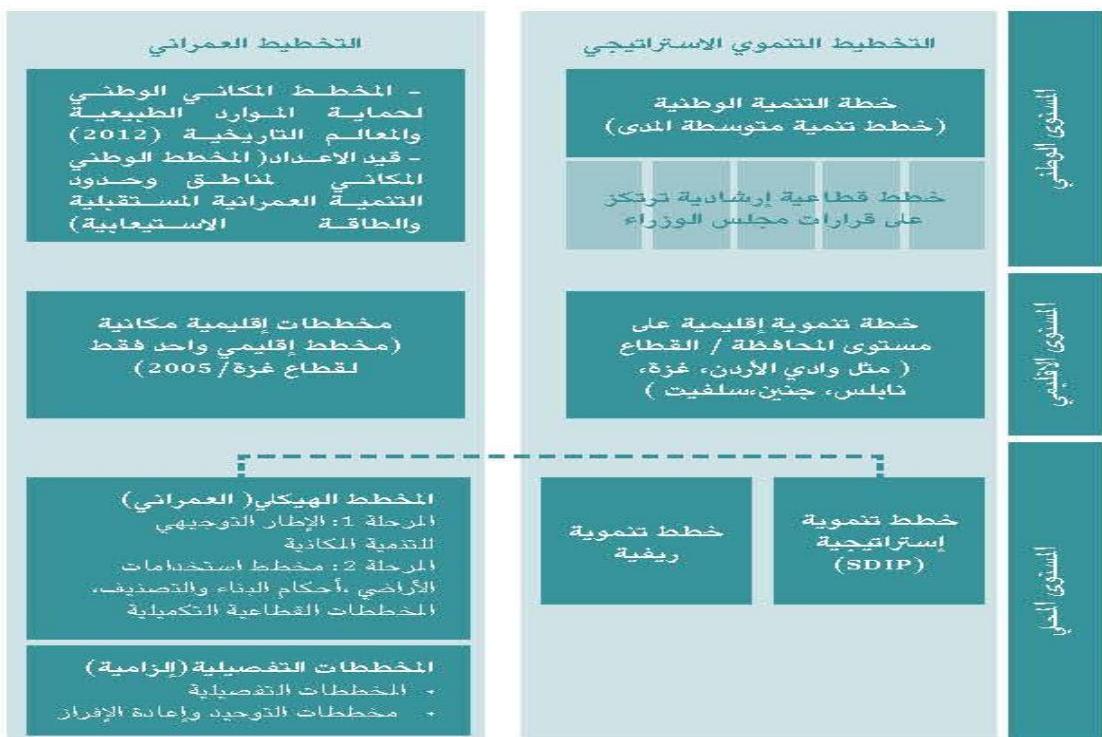
- إعداد الدراسات والمخططات اللازمة لإعداد مخطط الإطار التوجيهي ومخطط استخدامات الأرضي.
- توفير الخبرات الفنية اللازمة لعمليات التخطيط العمراني.
- تسهيل وتنوير مشاركة واستشارة أصحاب العلاقة المحليين سواء من هيئات الحكم المحلي أو من ممثلي المجتمع المحلي والمواطنين.

#### **سادساً: المواطنون:**

- المشاركة والاستشارة في عمليات التخطيط المحلي.
- المشاركة في مناقشة بدائل التخطيط وإبداء الملاحظات حولها.
- إبداء الملاحظات والأراء حول مخطط الإطار التوجيهي للتنمية المكانية.
- الاعتراض على مخطط استخدامات الأرضي". (دليل التخطيط العمراني، 2013).

#### **3.3.4 مراحل وإجراءات عملية التخطيط العمراني:**

بقدوم السلطة الفلسطينية ومع تطور العمل التخططي والسعى لتحسينه تغيرت الإجراءات البسيطة والتي كانت محصورة في القائد العسكري أو مدير الإدارة المدنية والمخطط في فترة الاحتلال الإسرائيلي إلى إجراءات أكثر شمولاً وتطورت إجراءاتها مع سياق التطوير والتحديث على العمل التخططي في فلسطين والذي توج بعمل دليل التخطيط العمراني (دليل إجراءات وأدوات المخططات الهيكلية في الضفة الغربية وقطاع غزة) والذي أعدته وزارة الحكم المحلي ممثلة بالإدارة العامة للتنظيم والتخطيط العمراني وساهم في إعداده فريق استشاري مكون من مجموعة خبراء تخطيط وخبراء طرق ومياه وخبراء اقتصاد وخبراء دراسات زلزالية وخبراء بناء مؤسسي وخبراء قانون وخبراء نظم معلومات جغرافية ، وتم عمل تحديات للدليل ليصدر في نسخته الأخيرة في كانون أول عام 2013م، وشملت رؤية الدليل التخطيط بمستوياته الثلاث انظر الشكل (3.1).



الشكل (3.1) نماذج ومستويات ، دليل التخطيط العمراني، 2013

المرجع القانوني للدليل هي قوانين تخطيط المدن السارية في فلسطين وبالتالي بنيت الهيكلي الأساسية من البنود الواردة في تلك القوانين واعتمد الدليل كدليل توجيهي يحدد ويوضح الإجراءات وما يلزم عمله في كل مرحلة والنتائج المتوقعة وتوضيح التفاصيل خاصة ما هو غير موضح في قوانين التخطيط، والسعى لتطوير الإجراءات وتعزيز قدرات طاقم التخطيط وتحسين التنسيق فيما بينهم لتواكب التحسينات والمرجوة لعملية التخطيط.

كما سعى الدليل إلى استحداث وتفعيل أمرتين رئيسيتين:

- الأمر الأول وهو التخطيط المشترك بين الجهات المحلية المجاورة وذلك لتعزيز التخطيط الإقليمي خاصة مع غياب مخططات إقليمية فاعلة، ويعزز هذا التوجه دمج وتوحيد الجهات المحلية.
- ربط عملية التخطيط بالخطط التنموي الاستراتيجي والذي يعتبر من أهم المدخلات التخطيطية والرقى التنموية للجهات والمجتمعات السكانية.

وعليه فان التخطيط العمراني بمضمونه الشامل يمر بثلاث محاور رئيسة كما وضحها الدليل وهي:

- الخطة التنموية الاستراتيجية ومدتها 8 سنوات يمكن قسمتها ومراجعتها على فترتين بواقع 4 سنوات لكل فترة.
- مخططات التنظيم الهيكلي ومدتها أيضاً 8 سنوات ويمكن تطبيقها على فترتين بواقع 4 سنوات لكل فترة وذلك لتسهيل التأكيد على الأولويات في التنفيذ ومرؤنة التعديل حسب المجريات على أرض الواقع.
- المخططات التفصيلية ويقصد بها المخططات المفصلة وإجراءاتها لإجراء التعديلات التفصيلية على مخطط استعمالات الأراضي والمخططات التنفيذية ومخططات التوحيد والإفراز بالإضافة إلى مخططات ذات أهداف تنموية خاصة.

#### إجراءات الإعداد لعمل المخطط المكاني

وضع دليل التخطيط الفيزيائي برتوكول إجرائي لكيفية الإعداد لعمل المخطط المكاني هدف من خلاله لتوضيح المسؤوليات والجهات ذات العلاقة والاختصاص من خلال خطوات محددة ومفصلة وتحديد السقف الزمني والنتائج المطلوبة والمتوقعة من كل مرحلة.

ولذا فان الخطوات شملت الإجراءات التي تسبق العمل في انجاز المخطط المكاني كتعريف منطقة التخطيط و إطلاق عملية التخطيط بالإضافة إلى خطوات ومراحل عمل المخطط المكاني وخطة العمل الخاص بها وتحديد معلومات التخطيط الأساسية الواجب توفرها والواجب أخذها بعين الاعتبار.

ويمكن الرجوع إلى الدليل (ص 29-18) والذي تحدث فيها بإيجاز عن التفاصيل ذات العلاقة.

## **مراحل التخطيط الهيكلي الفيزيائي**

بالرجوع إلى دليل التخطيط الفيزيائي دليل إجراءات وأدوات إعداد المخططات الهيكلية في الضفة الغربية وقطاع غزة الصادر عن وزارة الحكم المحلي في كانون أول 2013م فقد قسمت مراحل التخطيط الهيكلي الفيزيائي إلى مرحلتين رئيسيتين الأولى مرحلة مخطط الإطار التوجيهي للتنمية المكانية والمرحلة الثانية مخطط استخدامات الأراضي والمخططات القطاعية، وتضمن كل مرحلة مجموعة من الإجراءات كالتالي:

- **المرحلة الأولى:** مخطط الإطار التوجيهي للتنمية المكانية والتي يتم أجازها بشكل مشترك من قبل الجهات المحلية ذات الحدود التخطيطية المشتركة.
- 1. **إطار عمل التخطيط على المستوى الإقليمي:** وتتضمن تقييم الوضع الإقليمي ومحدداته بالإضافة دراسة نمط وهيكلاية التجمعات وتكوينها العمراني واستخدامات الأراضي الحالية فيها
- 2. **التقييمات القطاعية:** وتشمل عمل تقييمات قطاعية للخصائص الأساسية كالسكان الديموغرافية والإسكان و للخدمات المتوفرة كالمواصلات والمياه والطاقة والمرافق العامة والجوانب القطاعية الأخرى كالاقتصاد المحلي والموروث الثقافي. ومن خلال إجراء هذه التقييمات القطاعية يتم تحديد الأوضاع القائم وتقييمها.
- 3. **إمكانيات وتحديات التنمية:** والتي يتم تحديديها من خلال التقييمات القطاعية السابقة يتم تحديد المحددات والقيود وكذلك المخاطر والمشاكل بالإضافة إلى الإمكانيات والفرص.
- 4. **توجهات وإستراتيجية التنمية:** من خلال دراسة إمكانيات وتحديات التنمية يتم تحديد أهداف التنمية واعداد ثلاثة توجهات وبدائل للتنمية ومن ثم يتم تقييم التوجهات والبدائل ومن ثم تقييم البدائل و اختيار الخيار الأفضل.
- 5. **استراتيجية التنمية المكانية:** في هذه الخطوة يتم تلخيص إستراتيجية التنمية ليشمل جميع الأهداف والنتائج والاحتياجات التي حددتها الخطوات السابقة وقرارات الجهات المحلية المشاركة وذلك عن طريق عمل مخطط الإطار التوجيهي للتنمية المكانية - حدد الدليل (ص 170)

الخطوات وامثلة على المخرجات المطلوبة- ويرفق مع المخطط تقرير مفصل بهذا الخصوص. وتتضمن إستراتيجية التنمية أيضا مفهوم المرحلية في الاقطاعية، يمكن تنفيذ المخطط في 16 سنة على مراحلتين 8 سنوات لكل منها وذلك بعد تقدير الأولويات والإمكانيات وحاجات الاستثمار والتطوير.

وبحسب الدليل فإنه "يجب أن يتم نشر مخطط الإطار للجمهور لإبداء الملاحظات والآراء حول التوجهات العامة للمخطط، وبعد تقييم ودراسة جميع الملاحظات، تصادق عليها الجهات المحلية المشاركة، ثم تقدم إلى اللجنة الإقليمية، لاعتمادها وفق ما تقتضيه الإجراءات الرسمية".

6. **التوسيعة التنظيمية:** خطوة أخرى من المرحلة الأولى تتبع إعداد مخطط الإطار التوجيهي للتنمية المكانية واعتماده ، تقوم الهيئة المحلية بإعداد ملف التوسيعة التنظيمية ويمكن الاستعادة بالاستشاري ان لزم تمهيدا ورفعه لمجلس التنظيم الأعلى من أجل المصادقة.

وحدد الدليل مدة حدود التوسيعة " تكون حدود التوسيعة التنظيمية للثماني سنوات الأولى حسب مخطط الإطار التوجيهي للتنمية المكانية وما ورد في إستراتيجية المرحلية والتي يتم تحديدها حسب حاجة التوسيع العمراني والتنمية لـ 16 سنة القادمة مع الأخذ بعين الاعتبار الموارد والإمكانيات المتاحة للهيئات المحلية.

• **المرحلة الثانية:** مخطط استخدامات الأراضي والمخططات القطاعية ، وتتضمن هذه المرحلة المهام التالية:

1. **مخطط استخدامات الأرضي:** إعداد مخطط استقصيل أحکامضي بناء على نتائج المرحلة الأولى وضمن حدود التوسيعة المقترحة خلال فترة التوسيعة ، ليشمل المخطط شبكة الطرق والاستعمالات السكنية والتجارية بالإضافة إلى المرافق العامة والمناطق محمية والمتزهات وتمييز أي منطقة استعمال خاص، وحدد الدليل المهام الرئيسية وخطوات العمل وشروط ومواصفات المخطط وتفاصيل الألوان والرموز المستعملة.

**2. أحكام البناء وتصنيفات الأراضي:** تطوير تفصيل أحكام البناء التكميلية ليسهل تطبيقها مع أنظمة البناء السارية.

**3. المخططات القطاعية التكميلية:** من خلال خبراء مهنيون يعمل على دراسة واستعراض كافة القطاعات وتحديد أهداف التطوير القطاعي والسعى لتطويرها واستخلاص برامج إجرائية لهذا الخصوص.

وبحسب ما وضح الدليل (ص 189) طرق تنفيذ هذه المرحلة كما يلي:

- "مبادرة تخطيط مشترك دائمة للهيئات المحلية التي شاركت في المرحلة الأولى من التخطيط الهيكلي."
- مبادرات تخطيط منفصلة للهيئات المحلية المنفردة في منطقة التخطيط في مخطط الإطار التوجيهي للتنمية المكانية.
- جمع الخيارين المذكورين أعلاه، مثل تخطيط مشترك يقوم به اثنان أو أكثر من الهيئات المحلية، وتخطيط منفصل يقوم به البقية.

يشجع الدليل التجمعات المتلاصقة للاشتراك في مخطط استخدامات أراضي مشترك وبالحد الأدنى للتخطيط للمناطق المجاورة بشكل مشترك.

وتختار الهيئات (بذاتها) الخيار الأفضل والأكثر ملائمة بالاعتماد على مثلاً:

- تجربتهم في التخطيط المشترك السابق.
- إمكاناتهم الفنية والشخصية والمالية.
- أسباب أخرى مثل: أوضاع محلية محددة أو رغبات خاصة." (دليل التخطيط، 2013)

### **3.4 البعد المجتمعي للخطيط**

لطالما كان البعد المجتمعي من أهم العوامل المؤثرة في التخطيط العمراني؛ فالعمران لأجل المجتمع ويجب أن ين الصاع للأثر المجتمعي على العملية التخطيطية من خلال فهم واقع المجتمع وتحديد احتياجاته وأحياناً محاولة التأثير في المجتمع من أجل الخروج بالخرجات التخطيطية الأفضل .

#### **3.4.1 الوعي:**

هناك وعي عام يتمثل بالثقافة العالية بالمجمل ووعي تخططي ويتمثل بثقافة المجتمع المتعلقة بالعملية التخطيطية ويمكن ان يقسم هذا الوعي إلى قسمين القسم الأول إدراك أهمية التخطيط والغرض من العملية التخطيطية بشكل عام والقسم الثاني الوعي المتصل بادراك المجتمع للمراحل والإجراءات المتعلقة في التخطيط من البداية وحتى التنفيذ العملي والفعلي على ارض الواقع، فالقسم الأول ضروري للتفاعل السليم مع عملية التخطيط والثاني للمساهمة والمشاركة في عملية التخطيط. ان تحدي وجود وعي حقيقي غير زائف لأفراد المجتمع هو حجر الأساس في نجاح العملية التخطيطية.

#### **3.4.2 الخلفية الثقافية:**

الثقافة والترااث هي الهوية التي تميز الشعوب والحضارات على مر التاريخ، كانت الثقافة الفلسطينية جزء من الثقافة الإسلامية رغم تميزها بطابعها الخاص لاحتواء فلسطين تنوع مميز في الجغرافيا والسكان وتطورها الثقافي في التاريخ المعاصر فقد بدأت طباعة المجلات في بداية القرن التاسع عشر وكان التطور الحضري والعماري في مدن فلسطين يوازي أو يسبق كثير من العواصم في محياطها.

بدأت التحديات الثقافية مع الاحتلال البريطاني وقدوم اليهود إلى فلسطين أدى ذلك لظهور مزيد من التحديات الثقافية، فما بين الحفاظ على الإرث الثقافي واثبات الهوية من جهة وما بين التطور والتحديث ومخاطر الانصهار وسرقة التراث من جهة أخرى.

في العصر الحالي فان لما مر فيه الشعب الفلسطيني في القرن الماضي وتاريخ النضال والرباط والغربة واللجوء اثر على تكون الثقافة العامة للشعب الفلسطيني بقطاعاتها المختلفة بالإضافة إلى تغير واضح في نسبة توزيع التنوع الثقافي الفلسطيني مع مرور الزمن.

بشكل عام فان المجتمع الفلسطيني متقد ومنفتح على المجتمعات الأخرى بارتفاع نسب التعليم وانخفاض الأمية، وتتنوع الثقافة من حيث الشكل والحجم حسب طبيعة وخصائص التجمعات السكنية؛ وكانت مدن رئيسية أو مدن ناشئة أو بلدات زراعية أو تجمعات بدوية.

تخطيطياً، تزامن تغير المدن المعاصرة من مدن ذات أسوار إلى النمط الحديث مع قدوم الاستعمار إلى فلسطين رغم ان مدننا كحيفا ويافا بأسلوبها الحديث تطورت في العصر العثماني، فيجد المواطن والمخطط واقعاً جديداً بخصائص جديدة يفرض فرص وتحديات.

ان الخلفية الثقافية للمجتمع من الفرص المحدّدات التي يجب أخذها بعين الاعتبار قبل البدء بأي عملية تخطيط عمراني خاصّة وإن كان المخطط (أو المخططون) من مجتمع ذا ثقافة مختلفة. فالخلفية الثقافية المتعلقة بالدين والأعراف والتعليم والتوجهات الفكرية والإيديولوجية وحتى طبيعة المهن والوظائف والأعمال الاقتصادية، تنتج باقة لا باس بها من المحدّدات والفرص التي تؤثّر على العملية التخطيطية بشكل مباشر ناهيك عن تطور الثقافة العمرانية والحضارية والتخطيطية.

### 3.4.3 المشاركة المجتمعية

ان المقصود من المشاركة المجتمعية فيما يتعلق بالتخطيط المكاني والعمري هو إشراك المجتمع على مستوى الأفراد بالإضافة إلى المؤسسات المجتمعية والمهنية ذات العلاقة في العملية التخطيطية وذلك منذ البدء بالخطة التنموية - ما قبل المخطط العمري - ثم في مراحل التخطيط

المكاني من بداياته وحتى ما قبل المصادقة النهائية عليه ، وذلك من خلال الورش والندوات للتحديد الأولويات والتوجهات ومن ثم ايداع المخطط للاعتراض.

ولابد من الشفافية وتطبيق المسائلة المجتمعية أثناء عملية التنفيذ فالمشاركة الحقيقية المطلوبة هي التي تكون جاذبة وتحفيزية للمجتمع وان لا تتحول إلى ورش ولقاءات شكلية لا تحقق المطلوب منها.

تعتبر المشاركة المجتمعية الفاعلة تتوjج لعملية تخطيطية سليمة ومجتمع واع ذو ثقافة عالية وهيئة محلية منتخبة وممثلة ونزيهة وشفافة، والذي يساعد على إنتاج المخرجات النهائية بالشكل الأمثل بحيث يحقق التنمية العمرانية والمجتمعية والاقتصادية دون التأثير السلبي على البيئة.

## **الفصل الرابع**

### **تشخيص واقع التخطيط العمراني في محافظة جنين**

## **الفصل الرابع**

### **تشخيص واقع التخطيط العمراني في محافظة جنين**

#### **4.1 مقدمة**

تطرقنا في الفصل السابق إلى التخطيط العمراني في فلسطين بشكل عام و يركز موضوع هذا الفصل على تشخيص واقع التخطيط في محافظة جنين وتقيمه في إطار الفصول السابقة، ولفهم قراءات واقع التخطيط في المحافظة وميزاتها لابد من التطرق إلى الخصائص العامة للمحافظة وانعكاس أثرها على العملية التخطيطية، ومن ثم سيتم تناول نشأت وتطور التخطيط العمراني في المحافظة.

#### **4.2 خلفية عامة عن محافظة جنين**

##### **4.2.1 الموقع**

يعتبر موقع محافظة جنين موقع وسطي بالنسبة لمدن فلسطين التاريخية ، حيث تقع مدينة جنين - مركز المحافظة -جنوب مدينة الناصرة على بعد 25 كم، وإلى الجنوب الشرقي من مدينة حيفا على بعد 50 كم، وإلى الشمال من مدينة نابلس على بعد 43 كم، أما بالنسبة للضفة الغربية فهي تقع شمال الضفة الغربية يحدها من الجنوب الشرقي محافظة طوباس ومن الجنوب محافظة نابلس ومن الجنوب الغربي محافظة طولكرم.

يتميز موقع المحافظة أيضا بكونه التقائه لثلاث بيئات؛ البيئة الغورية من جهتها الشرقية والجنوبية الشرقية والبيئة السهلية من الشمال ويمتد حتى وسط المحافظة باتجاه الجنوب والبيئة الجبلية من جهتها الغربية والجنوبية الغربية. لذا تتفاوت الارتفاعات في المحافظة عن سطح البحر ما بين 90 متر و 760 متر.

تصل مساحة مدينة جنين وحدها إلى 14.418 كم<sup>2</sup> (37.3 ميل مربع) مما يجعلها ثالث أكبر مدينة فلسطينية في الضفة الغربية بعد الخليل ونابلس ، بينما تبلغ مساحة محافظة جنين 583 كيلومتراً مربعاً أي 9,7 % من مساحة الضفة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019).



الشكل (4.1): موقع محافظة جنين

\* الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017: النتائج النهائية للسكان - التقرير التفصيلي - فلسطين. رام الله - فلسطين.

## 4.2.2 الأهمية التاريخية والإدارية

مدينة جنين مدينة كنعانية ضاربة في التاريخ ويعتقد علماء التاريخ والآثار أنها أنشئت عام 2450 ق.م. كما ويعتقدون بوجود علاقة وثيقة بين جنين وتل تعنك القديم قرب قرية تعنك على بعد 12كم غرب جنين وتل المتسلم في مجدو على بعد 20كم غربي جنين ولهمما أهمية تاريخية وأثرية كبيرة، كمان محافظة جنين تحوي الكثير من المواقع الأثرية الهامة والمميزة والتي تتوزع في أنحائها المختلفة كنفق بلعمة وخربة بلعمة و تل دوتان وغيرها .

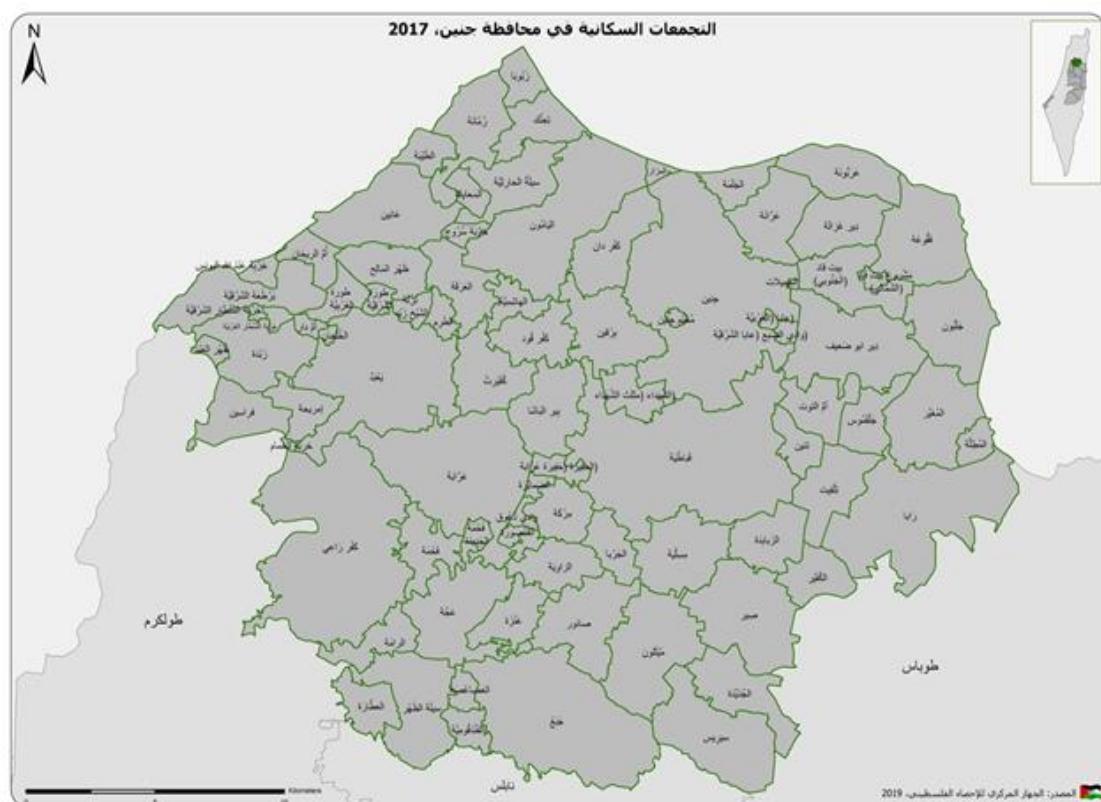
"وردد اسم جنين في المخطوطات المصرية القديمة، والبابلية، والآشورية، والتوراة والإنجيل، وقد أطلق عليها أسماء مختلفة عبر العصور منها "عين جانيم" و"جراند جرين" و"جيرون" و"جينين" وجميعها قريبة في المعنى من الجنائن والبساتين ووفرة الينابيع". (الموقع الإلكتروني لغرفة تجارة وصناعة جنين،  
<https://www.jenincci.org/home/435.html>)

وشهدت جنين العديد من الغزوات التي دمرتها منذ القدم، منها غزوة "تحتمس الثالث" الذي دمرها في طريقه إلى مجدو (تل المتسلم) واشتباكه مع حكام سوريا القدامى الهكسوس عام 1479 ق.م/ ثم رعمسيس الثاني صاحب معبد أبي سمبول في مصر الذي هاجمها في طريقه لمحاربة الحثيين في قادش، وفي عام 1189 ق.م/ تم التحالف والالتحام بين الكنعانيين والعمالق الفلسطينيين ضد أول ملوك العبرانيين شاؤول بن قيس الذي هزم في جليون شرق جنين. هاجمها شارل نصر الخامس الآشوري، وخربها الآشوري "سنهاريب بن سرجون الثاني" عام (701ق.م)، ودمرها الملك الآرامي (بن حدد) أوائل القرن السابع قبل الميلاد، وقعت تحت الاحتلال الفارسي على يد كورش أواسط القرن السادس ق.م، احتلها الصليبيون عام 1103م، وحررت على يد صلاح الدين بعد معركة حطين عام 1187م، احتلها الصليبيون مرة أخرى عام 1229م، وقد حررها الملك الصالح نجم الدين أيوب عام 1244م، انشأ في المدينة محطة الحمام الزاجل على منطقة التل "كراج الباصات حالياً" وذلك في العهد الأيوبى، وكانت محطة بريد ومركز للقوافل التي تسير من مصر إلى الشام" (الموقع الإلكتروني لمحافظة جنين [http://www.jenin.plo.ps/index.php?p=2\\_1](http://www.jenin.plo.ps/index.php?p=2_1))

من تاريخ جنين يتبيّن ان محافظة جنين ذات عمق استراتيجي ورغم التدمير الدوري الا ان اعادة التنظيم والاعمار تكرر على مر التاريخ على عكس كثير من مدن وحضارات انتهت بخرابها وتدميرها.

وادا قورنت بباقي محافظات شمال الضفة الغربية فهي اكثر تواصلا مع محیطها سواء على مستوى القرى او المحافظات المجاورة.

#### 4.2.3 التجمعات السكانية



**الشكل (4.2) : محافظة جنين**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017: ملخص النتائج النهائية للتعداد - محافظة جنين. رام الله - فلسطين 2019.

مدينة جنين هي مركز محافظة جنين، ويتبع المحافظة 14 بلدة كبيرة (هي قباطية، يعبد، عربة، سيلة الظهر ، برقين، السيلة الحارثية، الزبابدة، اليامون ، كفر راعي، ميلتون، كفردان، جبع، عجة، برطعة الشرقية ) ، كما ينتشر عدد ليس بقليل من القرى ومخيّم يقع إلى الغرب من المدينة.

كانت محافظة جنين تضم قبل نكبة 1948 حوالي (70) قرية كبيرة وصغيرة وبعد النكبة تبقى منها ما يقارب 30 قرية صغيرة. ومثل باقي المدن الفلسطينية، تعرضت أراضي شاسعة من جنين وقرها للمصادرة من قبل إسرائيل، حيث أقام على أرضها ما يزيد عن 10 مستوطنات والتي دحرت بسبب المقاومة الشديدة التي أبْتَ إلا وان تدحرها و تعد جنين هي المحافظة الوحيدة في الضفة الغربية التي تعتبر شبه خالية من المستوطنات فلم يبقى إلا عدد من - 5 مستوطنات في قطاع التلal الغربي - المستوطنات الصغيرة في الأطراف الغربية لمحافظة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019).

#### الجدول (4.1): عدد المستوطنات والمستوطنين في الضفة الغربية.

Governorate	نسبة المستوطنين إلى السكان الفلسطينيين * Ratio of Settlers to Palestinian Population*	عدد المستوطنين Number of Settlers	عدد المستوطنات Number of Settlements	المحافظة
West Bank	22.7	671,007	150	الضفة الغربية
	1.0	3,234	5	جنين
	3.7	2,341	7	طوباس والأغوار الشمالية
	2.1	3,944	3	طولكرم
	4.8	19,192	12	نابلس
	34.1	39,268	8	قلقيلية
	58.7	45,446	13	سلفيت
	39.4	132,774	26	رام الله والبيرة
	13.9	7,064	17	أريحا والأغوار
	69.7	311,462	26	القدس
	79.3	228,614	13	بيت لحم
	52.3	82,848	20	الخليل

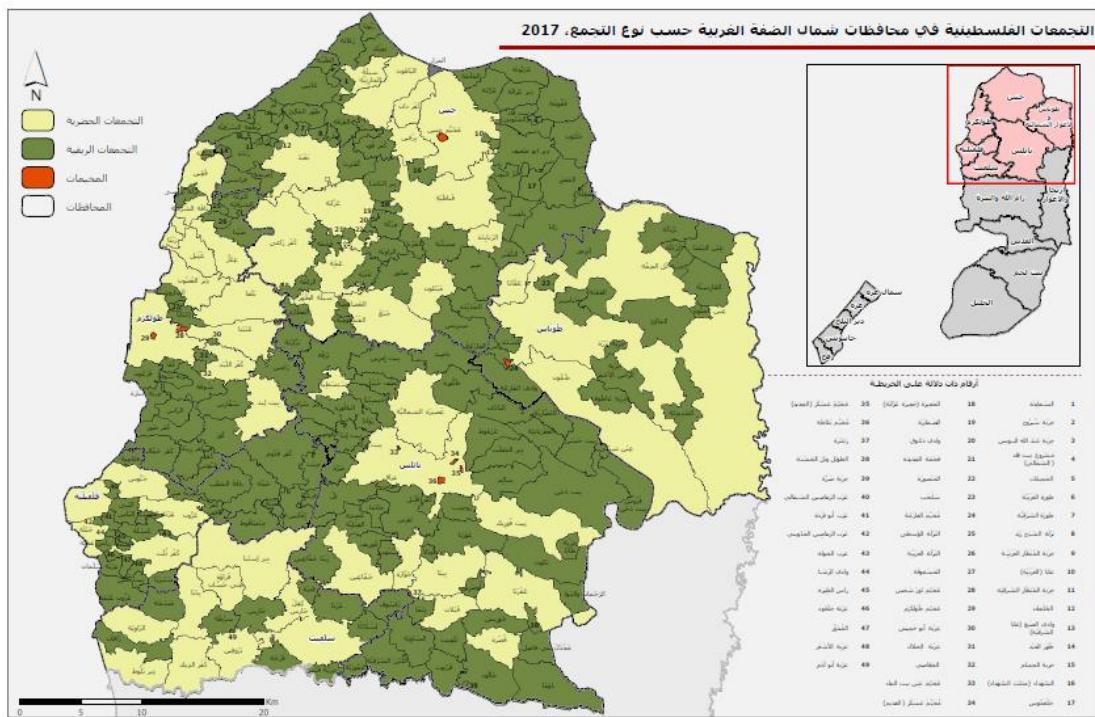
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019 . كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، 2019 . رقم "20". رام الله - فلسطين.

صنف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التجمعات السكانية إلى ثلاثة أصناف وهي :

حضر : كل تجمع سكاني يدار من قبل مجلس بلدي بصرف النظر عن عدد السكان والخدمات المقدمة وفقاً لما هو معتمد لدى وزارة الحكم المحلي.

ريف : كل تجمع سكاني يدار من قبل مجلس قروي ولا ينطبق عليه تعريف الحضر او المخيم وفقا لما هو معتمد لدى وزارة الحكم المحلي.

**مخيم**: كافة التجمعات التي يطلق عليها اسم مخيم، وتدار من قبل وكالة الغوث الدولية..



**الشكل (4.3) أصناف التجمعات السكانية شمال الضفة الغربية**  
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017: المؤشرات الأساسية  
حسب نوع التجمع السكاني. رام الله - فلسطين.

ورغم ان هذا التصنيف قد لايعتبر دقيقا نظرا لعدم اعتماد عدد السكان وطبيعة النسيج الاجتماعي والخدمات المتوفرة في التجمع السكاني الا انه يعتبر موجه لفهم مستقبل التطور الحضري للمحافظة.

وبحسب إحصاء 2017 فإن العدد الإجمالي للتجمعات السكانية هي 84 تجمع منها مدينة جنين ومخيّم جنين بالإضافة إلى 13 بلدة كبيرة صنفت كتجمع حضري ( انظر ملحق(3): التجمعات السكانية في محافظة جنين حسب نوع التجمع وبعض المؤشرات المختارة، 2017) يمكن إضافة تجمع آخر لم يصنف في هذا الإحصاء وهو بربعة الشرقية حيث أن هذه التجمعات الـ14 تحوي على مجلس بلدي أضف إلى هذه المجالس البلدية بلدية جنين وبلدية مرج ابن عامر التي تضم

عدد من القرى المجاورة وبذلك يمكن القول ان محافظة جنين تحوي 16 بلدية (انظر ملحق(4):**الجمعات السكانية في محافظة جنين وحالة المخطط الهيكلي**). (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019)، (الحكم المحلي، 2020).

وبحسب تصنیف البلديات فان في محافظة جنين بلدية واحدة مصنفة بلدية أ وهي بلدية مدينة جنين التي انشات فترة الحكم العثماني، كما يوجد - بلديات مصنفة ب وهي بلديات عربة ويعبد واللتا تم تأسیسهما فترة الحكم الأردني بالإضافة إلى بلدية قباطية والتي أسست فترة الاحتلال الإسرائيلي، أما باقي البلديات الـ12 استحدثت فترة السلطة الفلسطينية.

#### **4.2.4 الخصائص الديموغرافية والاجتماعية**

بحسب التعداد السكاني لسنة الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2017م، بلغ عدد سكان محافظة جنين 314,866 نسمة والذي يشكل ما نسبته 6.6% من مجموع سكان فلسطين في ذلك العام البالغ 4,781,248 نسمة، وقد بلغت نسبة الذكور 103.6 ذكر لكل مائة أنثى، وان 35.4% من سكان محافظة جنين أعمارهم اقل من 15 سنة فيما بلغت نسبة من أعمارهم تزيد عن 65 سنة 3.8% وهذا يدل على ان المجتمع في محافظة جنين يعتبر فتيا.

بالمقارنة مع التعداد السكاني لعام 2007 فقد بلغ عدد السكان في محافظة جنين في حينه 251,807 نسمة، وعليه فقد بلغت نسبة الزيادة في عدد السكان بين تعدادي عام 2007 وعام 2017 22.7% بفترة العشرة أعوام، كما وقد عدد سكان محافظة جنين بنهاية عام 2019م بحوالي 3218,660 نسمة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019). التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017: ملخص النتائج النهائية للتعداد - محافظة جنين. رام الله - فلسطين).

تشير إحصاءات التعداد السكاني الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2017م ان عدد الإعاقات لدى الأفراد في محافظة جنين 6022 إعاقة منهم 3,20 ذكور و 2,822 إناث، أي ان 2.0% من الأفراد الفلسطينيين في محافظة جنين يصنفون ذوو إعاقة.

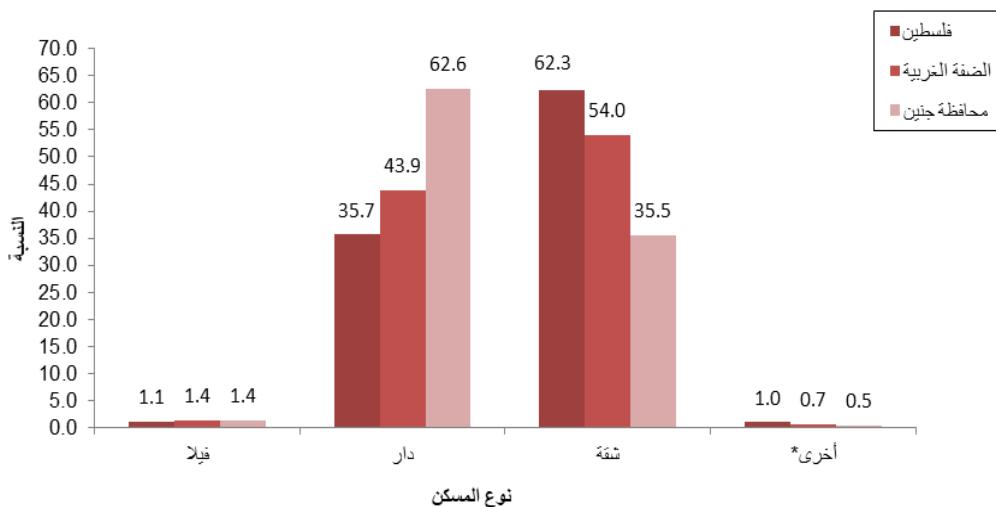
اما في ما يخص التعليم في محافظة جنين فهناك انخفاض مستمر لنسبة الأمية في المحافظة فقد انخفضت من 13% عام 1997 إلى 6.3% عام 2007 وثم انخفضت إلى 3.2% عام 2017. ويجر الذكر ان هذه النسبة هي نسبة الأمية لمجمل من أعمارهم تزيد عن تسع سنوات وذلك حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وفي عام 2017 بلغت نسبة من تعدو شهادة الثانوية العامة إلى الجامعات 12% من مجموع السكان في محافظة جنين.

من ناحية اخرى بلغت نسبة البطالة في محافظة جنين لعام 2017 ما نسبته 13.1% من مجموع القادرين على العمل (النشطين اقتصادياً من الفئة العمرية 15 سنة فأكثر).

تشير الإحصاءات خلال الفترة 1997-2017 ان متوسط حجم الأسرة في محافظة جنين انخفض من 5.9 عام 1997 إلى 5.4 عام 2007 حتى بلغ 4.7 عام 2017. ويجر الذكر ان متوسط حجم الأسرة في فلسطين 5.1 فرد بواقع 4.8 فرد في الضفة الغربية و 5.6 فرد في قطاع غزة.

62.6% من المساكن المأهولة في محافظة جنين تصنف على أنها دار و 35.5% شقق و 1.4% فلل و حوالي 0.5% مساكن أخرى تشمل المساكن المأهولة المصنفة (غرفة مستقلة، خيمة، براكية/كرفان/بركس، الخ) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017: ملخص النتائج النهائية للتعداد - محافظة جنين. رام الله - فلسطين).

قام جهاز الإحصاء المركزي بتعريف الدار "مبني معد أصلاً لسكن أسرة واحدة أو أكثر، وقد تكون الدار من طابق واحد أو طابقين تستغلهما أسرة واحدة، وقد تكون الدار مقسمة إلى وحدات سكنية منفصلة كل منها تشمل الماء والمرافق الخاصة بها ويقيم بكل منها أسرة مستقلة، فيعتبر كل مسكن شقة".



الشكل (4.4) التوزيع النسبي للمساكن المأهولة في فلسطين والضفة الغربية ومحافظة جنين حسب نوع المسكن، 2017

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017: ملخص النتائج النهائية للتعداد - محافظة جنين. رام الله - فلسطين).

تستخدم 90.8% من الأسر في محافظة جنين مصدر مياه شرب آمن (شبكة المياه العامة الموصولة بالمسكن، حنفية عامة، بئر ارتوازي محمي/ينبع محمي، مياه تجميع الأمطار، ومياه زجاجات معدنية).

وبحسب إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء فإن 35.3% من الأسر في محافظة جنين تمتلك سيارة خصوصية، وهو ما يعكس مدى التغيرات السلوكية المؤثرة على شبكة الطرق وتوفير مواقف السيارات. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. الفلسطينيون في نهاية عام 2019 . رام الله - فلسطين).

#### 4.2.5 الخصائص الطبيعية

: التربة

تربة محافظة جنين بشكل عام تربة خصبة ومنخفضة الملوحة صالحة للزراعة، فمعظم أراضي المحافظة مصنفة حسب مخطط الحماية متوسطة وعالية القيمة الزراعية والقليل المصنف منخفض القيمة الزراعية، فجميع الأراضي السهلية هي أرض عالية القيمة الزراعية أما الأراضي منخفضة

القيمة الزراعية والتي هي بالأصل ضمن حدود المناطق المبنية و قليل من المناطق الجبلية والمنحدرات التي لم يتم استصلاحها والتي يغطيها أعشاب طبيعية ومراجع ومعظمها جنوب وجنوب شرق المحافظة وبعض المناطق في محيط بعض التجمعات السكنية وقسم منها أراضي دولة أو أراض معطلة وبقيت مراجع من حينها وهي في الغالب قابلة للاستصلاح الزراعي أما بقية الأراضي وهي الأغلبية فهي أراض متوسطة القيمة الزراعية غالباً بساتين زيتون بالإضافة إلى غابات ومناطق حرجية.

وتشير الدراسات ان معظم أراضي محافظة جنين تقع ضمن فئة الأراضي العميقة خاصة في المناطق السهلية المنتشرة في المحافظة ويقل عمق التربة تدريجياً عند سفوح الهضاب والتلال حتى أعلىها.

#### التضاريس:

بحكم موقع محافظة جنين الذي يمثل في التقاء بينات ثلاث؛ سهلية وغورية وجبلية فان ذلك ينعكس على تضاريس المحافظة والذي يتميز بالتنوع من السهول الممتدة إلى الهضاب والتلال والجبال والوديان، اكبر سهولها امتداد سهل مرج ابن عامر من شمال المحافظة وحتى مدينة جنين - التي يقع جزء من عمرانها الحديث على أراضيه- والذي تبلغ مساحة أراضيه في المحافظة أكثر من 46 كيلومتر مربع وفي وسط المحافظة يقع سهل عرابة والذي تبلغ مساحته حوالي 30 كيلو متر مربع بالإضافة إلى سهل الزبادة صانور وسهل الزبادة بالإضافة إلى مناطق سهلية أخرى منتشرة في أرجاء المحافظة وتحيط بهذه السهول وتتنوع في مناطق التجمعات السكنية حسب هيئة وطبيعة هذه التلال والهضاب وبؤرة التجمع بالنسبة إليها، فبعض هذه التجمعات يقع على هضبة كبيرة وأخرى على مجموعة من الهضاب الصغيرة وقليل منها أسس على هضاب منخفضة قريبة أو ضمن السهول وامتد توسعها إلى هذه السهول.

بالمجمل فان ارتفاعات سهول المحافظة تتراوح ما بين 100متر و350 متر عن سطح البحر وأما قمم الهمضاب فهي بال المتوسط لا تتجاوز 450متر عن سطح البحر باستثناء المرتفعات الجبلية جنوب وجنوب شرق المحافظة والتي تتجاوز 500متر و تصل في أقصاها في جبل حريش حوالي 760متر عن سطح البحر، منطقة جبل حريش بها أقصى الميل في المحافظة والتي تبدأ من 370متر في السهول المحيطة من الجنوب إلى القمة التي يبعد مركزها عن المحيط 2كيلومتر وبالتالي فان نسبة الميل أكثر من 40% مساحة جبل حريش تتجاوز أكثر من 15كيلومتر مربع ولا يوجد أي تجمع سكاني قمته أو سفوحه المرتفعة عدا بعض التجمعات في محيطه وبداية سفوحه المنخفضة من جهة الغربية بلدة جبع ومن جهة الشرقية قرية جلموس. (التقرير التشخيصي،  
.(2008

#### 4.2.6 ملكيات الأراضي

في فترة مبكرة من الدراسة اجرى الباحث مقابلات مع خبراء في الاراضي من اهمها مقابلة مع الحاج طاهر عبد الحليم ابو بكر من سكان بلدة عربة وهم من مخمنين الاراضي وعضو لجان الاصلاح والذي اسهم في اثراء موضوع هذا العنوان.

في عهد الخلافة العثمانية كانت أراضي محافظة جنين كباقي أراضي فلسطين أراضي تابعة لبيت مال المسلمين ولم يكن هناك ملكية حقيقة إلا للأراضي التي تقع داخل حدود التجمعات السكنية وهي أراضي "ملك" وكانت حيازة الأرض الزراعية بحكم حيازة الانتفاع وكانت تدفع الضرائب والرسوم بديل هذه الحيازة وكانت عمليات البيع لهذه الأرض بمثابة دفع خلو وليس ثمن الأرض من الناحية الرسمية وهو ما يعرف بأراضي "ميري" وحسب رأي الحاج طاهر ابو بكر "المير لغة هو الطعام وبحكم ان الأرض الزراعية هي مصدر الطعام سميت ميري، حيث ان هذه الأرض ما ان تترك دون رعاية لفترة محددة فان الحكومة لها الصلاحية باعطاءها لمزارع اخر يستطيع العناية بها". أما بقية الأرض غير الزراعية فكانت ملكا عاما أو أراضي دولة. وعندما بدء العمل بقانون الطابو والبدء بتسجيل الملكيات حدث هناك عدة أمور ضخت الملكيات لعائلات وأشخاص وظهرت الإقطاعية منها جهل بعض الفلاحين بإجراءات التسجيل وقيام أشخاص متغذين من

العائلات المتنفذة بتسجيل الأراضي بأسمائهم إضافة إلى ان قسم اخر من الفلاحين كانوا يخشون جبروت هذه العائلات، أضف إلى ذلك ان هناك قسم اخر من الفلاحين كان يتجنّب تسجيل الأراضي باسمه خوفاً من الضرائب المترتبة عليها.

في فترة الاحتلال البريطاني إجراء تعديلات على القوانين وأصبحت أراضي الميري المسجلة بأسماء الأشخاص تعامل معاملة أراضي الملك لتسهيل عملية بيعها للأجانب.

في فترة الحكم الأردني كانت محافظة جنين من أوائل المحافظات التي بوشر بعمل تسوية لأراضيها فقد تم البدء بالعمل على جميع أراضي المحافظة واستثنى من التسوية المناطق المبنية "داخل حدود التجمعات السكانية" إذ ان حدود الأرضي هناك كانت معروفة ومحددة بين الجيران وكانت الأولوية لعمل مخططات مساحية للأراضي خارج التجمعات السكانية. رغم ذلك فان اعمال التسوية لم تستكمل بحكم حرب عام 1967م وبقيت بعض المناطق كعربونة وميثون وعانيا وغيرها أراضي تسوية غير منتهية إلى ان تم البدء مؤخراً عام 2014م حيث قامت السلطة الفلسطينية بالعمل على استكمال أعمال التسوية فيها.

بمراجعة سريعة لمخطط الحماية يلاحظ ان معظم أراضي المحافظة هي أراضي صالحة للزراعة وان المدقق لتوزيع الملكيات في المحافظة يجد ان الملكيات العامة في محافظة جنين انحصرت في أراضي الغابات والأحراس وأراضي المراعي في محيط التجمعات السكانية وأراضي الأوقاف وهناك قسم من الأرضي لا يزال يعتبر أراضي دولة وهي أرض كانت في طور الاستصلاح وكانت الحكومة الأردنية قد ملكتها للأشخاص مقابل رسوم تدفع بأقساط شهرية على ان تتم عملية التسجيل بعد استكمال بقية الأقساط وقيام حرب عام 1967م حال دون استكمال عملية التسجيل. أضف إلى أراضي الدولة أرض التابعة للأوقاف وهي موزعة ما بين أراض مقابر وأراضي المساجد بالإضافة إلى أراض زراعية يعود ريعها للأوقاف.

ان حجم الملكيات التابع للجماعات السكانية يعتمد على مدى قدم هذا التجمع وزنه في حينها بالإضافة إلى قوة وسلطة عائلات هذا التجمع في فترة الحكم العثماني، و توزع الملكيات داخل حدود ملكية التجمع حسب سيطرة العائلات النافذة في الغالب

من الآثار التاريخية الأخرى على ملكيات الأراضي هو وجود عائلات أو جزء منها خارج فلسطين ولا يوجد إمكانية أو رغبة لقسمة الأرض أو بيعها.

من خبرة الباحث العلمية تبين ان نسبة الشيوخ في أراضي المحافظة مرتفعة جدا وان اغلب عمليات القسمة هي قسمة رضائية بين الشركاء ربما بحكم صعوبة إجراءات الإفراز في الإدارة المدنية فان الأراضي ضمن مناطق C غالباً ملكيتها مشاع وببعضها يتم قسمته رضائياً بين الشركاء ولكن اللافت هنا انه أيضاً نسبة المشاع مرتفعة أيضاً في مناطق A بل وان معظم قطع الأرضي يتم قسمتها وبيعها على الشيوخ وهو ما يشكل خلاً وعيّناً تنظيمياً وتخطيطياً. ان هناك عدة عوامل لهذا الواقع غير العوامل المذكورة آنفاً ومن هذه العوامل:

- تجنب الاقتطاع لصالح الخدمات
- تقليل عرض الشوارع المقترحة
- تقليل مساحة القسائم عن المساحة المسموح تنظيمياً

وهذه الأسباب مجتمعة هدفها ربحي بحت يقوم به إما المستثمرون أو حتى المالك الذين يرغبون ببيع الأرض وتكون النتيجة ان المواطن يلجأ لطلب تسهيلات تنظيمية على الارتدادات والتي غالباً ما تقبل بالموافقة من قبل الهيئات المحليّة، وهو ما يؤثر على جوهريّة تصنيف استعمالات الأرضي خاصّة السكنية منها.

بشكل عام فان ما مجموعه 583,010.719 متر مربع هي مساحة محافظة جنين فان غالبيتها (538,151.472 متر مربع) ضمن التسوية الأردنية المنتهية ومع تعديل عمل هيئة تسوية الأراضي والمياه عام 2014م وحتى عام 2019م تم العمل انجاز أعمال التسوية

لـ 14,615.0 متر مربع من أراضي محافظة جنين وهناك رؤية لإتمام البقية المتبقية. (هيئة تسوية الأراضي والمياه، 2019 . التقرير السنوي، 2019 . رام الله - فلسطين).

#### 4.2.7 تصنیف واستخدامات الأرضی

ارتبطت مفاهیم تصنیف الأرضی وتصنیف استخدامات الأرضی وأنماط استعمالات الأرضی بتاريخ نشأت المدن الأولى وتطورت مع تطورها، فهو يعكس مزايا المجتمع وسلوكه وعاداته والتي تتغير مع التغيرات المستمرة في المجتمعات والمرتبطة بمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالإضافة إلى العوامل الإدارية والتخطيطية.

والمقصود بتصنیف استخدامات الأرضی هو تحديد أو وصف الاستخدام أو الصفة التنظيمية والإدارية لحدود جغرافية محددة من الأرضی. سواء الأرضی السكنیة والتجاریة والأرضی الزراعیة والأرضی المخصصة للطرق وشبکة المواصلات والأسواق وغيرها وتطورت الاستخدامات والتصنیفات مع تطور المدن وتغيیر صفاتها ومميزاتها وبرزت الحاجة والارتباط المباشر مع التخطيط المکانی ، ويعکس مدى تفصیل المخطط المکانی لتصنیف لاستخدامات الأرضی مدى تطور المخطط وتطور المکان الذي يخطط له خاصة وان كان هذا التفصیل مبني على ملامسة الحاجات الحقيقة للمکان والمجتمع بالشكل الذي يحقق التنمية المطلوبة والعکس صحيح.

تطور وتغيیرت استخدامات الأرضی في محافظة جنين على المستوى الإقليمي أو داخل التجمعات السكانیة ليعكس تاريخها الاقتصادي والسياسي والعمراني، ومن خلال تحلیل معطیات المخطط المکانی والمعلومات المکانیة المتوفرة فيه فان تصنیف استعمالات الأرضی على المستوى الإقليمي فان يقسم إلى ما يلي:

- مناطق مبنیة وتشکل 10% من مجمل مساحة المحافظة: وهي حدود المناطق المبنیة للتجمعات السكانیة بغض النظر عن وجود مخطط هیكلی من عدمه أو حدود توسعته.
- أراضی زراعیة وتشکل 65% من مجمل مساحة المحافظة: وهي نوعین أنواع (عالية القيمة الزراعیة ومتوسطة القيمة الزراعیة) تسمح القوانین والتشريعات باستعمال الأرضی منخفضة

القيمة الزراعية لغير الاستعمالات الزراعية ضمن قيود محدد على الأراضي متوسطة القيمة الزراعية حيث يسمح لاستعمالات محددة - وخاصة ان كثير من الاستخدامات الصناعية يصعب تفريذها على الأراضي الجبلية بكم نسبة ميل الأرض - وببعضها يتطلب عمل مخطط تفصيلي لتغيير صفة الاستعمال بينما يمنع استعمال الأرضي عالية القيمة الزراعية لغير الاستعمال الزراعي إلا ان هناك حالات رفع حماية عن بعض الأراضي الزراعية خاصة في مرج سهل بن عامر بمبرر وقوعها ضمن نطاق توسيع بلدية جنين أو بإنشاء بعض المشاريع الإقليمية كالمنطقة الصناعية الجديدة وغيرها ناهيك عن البناء المخالف خاصة في الأراضي المصنفة C حسب اتفاقية اوسلو.

- أراضي جبلية مفتوحة وتشكل 20.4% من مساحة المحافظة وهي في الغالب أراضي مصنفة بأراض منخفضة القيمة الزراعية حيث تعتبر مناطق يشجع التوسيع العمراني إليها وهي غالباً أراض خاصة الملكية عدا بعض الأراضي الحكومية والتي هي بالغالب أراض متربوكة وضعت لتكون أرض مراعي.
- الغابات والأماكن الحرجية والمحميات وهي تشكل 3.2% من مجمل أراضي المحافظة وهي في الغالب أرض مملوكة للدولة.
- مناطق للأغراض الصناعية والمحاجر وتشكل حوالي 0.3% من مساحة المحافظة.
- مناطق حدود المستوطنات وتشكل 0.6% من مساحة المحافظة وهي بالغالب أرض دولة ومناطق حرجية.
- أما باقي مساحات المحافظة فهي تشمل شبكة الطرق وحرم سكة الحديد وحرم الأودية والسيول وبعض الأماكن الأثرية الواقعة خارج حدود التجمعات كتل دوثان وتل تعنك. (التقرير التشخيصي، 2008)

أما تصنيف استعمالات الأرضي للتجمعات السكانية فتختلف بطبعتها وذلك حسب حجم التجمع وتاريخه وخصائصه ووجود مخطط هيكلي من عدمه، فالنوعات التي لا تحوي مخطط هيكلي هي

بالغالب تجمعات عشوائية تكون من مجموعة من المبني السكنية والمزارع وتحوي مسجد في الغالب وتكون بالأصل تجمعات صغيرة جداً تعتمد بخدماتها الأساسية على تجمعات أخرى غالباً ما هي مقامة على قطعة أرض واحدة بالإضافة.

وبحسب سجلات والبيانات المتوفرة من الحكم المحلي التي زود بها الباحث خلال مقالاته مع موظفي مديرية الحكم المحلي في جنين فإنه في الفترة الأخيرة تم انجاز عمل مخططات هيكيلية لمعظم التجمعات السكانية في محافظة جنين حتى لبعض تلك الصغيرة منها والتي لا يتجاوز تعدادها في بعض الحالات 1000 نسمة؛ ويمكن ملاحظة استعمالات الأراضي - ضمن حدود المخطط الهيكلي للتجمعات الصغيرة والنائمة - مبنية في غالبيتها على مبدأ محاكاة الواقع والتماشي معه، إلا أن هذه الإستراتيجية يتخللها بعض الإجراءات غير الموفقة ولتوسيع ذلك أكثر يمكن القول أن الاستخدامات غير السكنية تكون هي كذلك في واقع الحال كمناطق المقابر والمناطق الإدارية والحكومية وهي أراضي دولة أو أراضي مملوكة للبلدية وكذلك الأرضي التابعة للأوقاف، أما بالنسبة للملكيات الخاصة فالأماكن التجارية تتبع الطريق الرئيسي في التجمع وحتى أنه حيث تصنف هذه الطرق كتجاري طولي أن سمح بذلك عرض الطريق القائم وأحياناً يتم التجاوز أن لم يسمح عرض الطريق بتصنيفها تجاري طولي بأحكام خاصة. أما الأماكن السكنية فيتم تصنيفها حسب سياسة الأمر الواقع فتصنف المناطق المبنية في الغالب سكن ج وإطراف التجمع سكن ب(وقد لا يدرك المخطط أن المساحات الفارغة التي قد يعتبرها ارتدادات ما مساحات توسيع مستقبلية لدى كثير من المالك) أما المناطق المقترحة للتوسيع في حدود المخطط الهيكلي في الغالب مناطق سكن أ وقد تتضمن اقتطاع مناطق خضراء وساحات عام بالإضافة إلى شبكة الطرق المقترحة.

ان النظرية التي بنيت عليها فكرة تصنيف الناطق السكينة تقوم على فرضية ان عملية التخطيط التي تتم لراضي التجمعات السكانية هي اراضي مملوكة من نسيج اجتماعي واضح المعالم او ان التوسيع لحدود المخطط الفيزيائي ستحمل صفة الراضي الاستثمارية او ان الراضي حكومية والتي يتم بيعها فيما بعد ليحدد المشتري مستوى المنطقة السكنية التي يرغب فيها وتناسب مع إمكاناته المادية وهذا ما لا ينطبق على معظم التجمعات السكانية في محافظة جنين؛ حيث ان الراضي

موزعة من خلال تناقل الارث او بيع حصص ارثية مشاعية ، حتى في مدينة جنين نفسها وهي الأقرب لاحتمال انسجامها مع الفرضية السابقة الذكر يتم شراء الأرضي ضمن ما يعرف بالقسمة الرضائية والذي يحدث خلاً عملياً في تطبيق هذه التصنيفات؛ فعلى سبيل المثال ومن واقع خبرة الباحث العملية يمكن طرح مثال يوضح هذه الثغرة بقسمتين متجاورتين كليهما تقل مساحته عن المساحة التنظيمية لسكن أ حيث لا تتعدى مساحة القسمة الواحدة 600 متر مربع، فقام المالك الأول وهم ثلاثة إخوة بترخيص وبناء مبنى مكونة من ثلاثة طبقات بواقع وحدة سكنية في كل طابق وتم تغريم البناء لحدوث تجاوز في الارتداد بسبب إزاحة المبنى وعدم دقة تحديده على الوضعية وتقبل المالك المخالفة بحكم انه يتحمل مثل هذا خلل وعدم التزامه أو تطبيقه مخططات الترخيص، ينوي المالك في القسمة المجاورة عمل مشروع استثماري فيتقدم لبناء بناية سكنية مكونة من شققين لكل طابق فيتقدم بتسهيلات على الارتدادات ويحصل على هذه التسهيلات فمن تسهيلات حسب النظام (10% للارتداد الجانبي والخلفي و5% للأمامي) وذلك لصغر مساحة القسمة وهو ما يعتبر بصورة او بأخرى تغير تصنيف جزئي للقسمة. وهنا لست بمقام الاسهاب لشرح تفاصيل ردة الفعل السلبية لدى المالك الأول الذي ألزم نفسه بالارتدادات ولكن يجب الانتباه إلى مدى الخل الحاصل في تعزيز الثقة والصورة الذهنية للمواطنين اتجاه التخطيط وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وبالتالي يمكن القول ان تداخل وتعارض الاحتياجات العملية والواقع التخططي وتصنيفات استعمالات الأرضي أدى إلى عدم انضباط الاستخدامات مع التصنيفات الرسمية للأراضي.

وربما هناك مثال اخر يمكن ذكره وهو ان تصنيف استعمالات الارضي على جانبي الشارع الرئيسي في سلسلة الظهر-شارع جنين نابلس- فمن المعلوم لمن مر من الطريق ان المحلات التجارية تسلط على حدود شارع التسوية الاقليمي وفي بعض الحالات بدون ارتداد جانبي ايضا مما يعطي انطباعاً بأن تصنيف محيط الطريق هو تجاري طولي. ولكن تبين للباحث خلال مناقشه مع المهندس عمر الجمل في بلدية السلسلة انه لا يوجد تصيف تجاري في المخطط الهيكلي لسلسلة الظهر حيث ان التصنيف هو سكني ولكن اللافت اكثراً ان جزء من الطريق مصنف سكن أ ورغم

ذلك فان ما يتم بناءه من حيث صفة الاستعمال والارتدادات والنسبة المؤدية هو تجاري طولي. وعزى المهندس عمر هذا الخلل الى ان المخطط الهيكلي لم يستوف الدراسة الفنية الكافية وحيث ان المجلس المحلي لم يكن له خبرات سابقة في هذا المجال فكان يتوقع ان تراجع النواحي الفنية من قبيل وزارة الحكم المحلي بالتعاون مع المكتب الهندسي المصمم.

### 4.3 تطور عملية التخطيط العمراني في المحافظة (نبذة تاريخية)

كبقية فلسطين تأثرت محافظة جنين بالأنظمة السياسية المتعاقبة التي تركت بصمتها الخاصة على التخطيط أما بالتشريعات والقوانين أو بما تم تطبيقه من سياسات ومشاريع على ارض الواقع والتي رسمت كل منها جزءاً من الصورة الذهنية للتخطيط في عقل المواطن والمجالس المحلية على حد سواء.

في عهد الدولة العثمانية كان مجتمع محافظة جنين مجتمع زراعي بغالبيته فلم تحوى المحافظة سوى على مجلس بلدي واحد وهو بلدية مدينة جنين التي أُسست عام 1886م وكان القانون المعتمد به هو القانون العثماني للبلديات لعام 1877م والذي يعتبر الأساس القانوني والمرتكز التنظيمي لتركيبة المجالس البلدية وعمل البلديات في العهد العثماني. ويتبين من ذلك القانون مدى محدودية تمثيل المجالس البلدية للسكان من جهة وشدة ربط وتعلق البلديات بالسلطة المركزية الإدارية وذلك من خلال تقليل دور الهيئات المحلية وتحديد الصالحيات المنوحة لها وحصرها في مهامات خدمية محددة. وإضافة إلى البلديات هناك مستوى في القرى عرف باسم "مجالس القرى" من خلال مجلس "اختيارية القرية" (عبد الحميد، 2005؛ الحكم المحلي ، 2020).

بشكل عام لم يكن للفترة العثمانية اثر بارز للعملية الحضرية في محافظة جنين بسبب التركيبة الثقافية والاجتماعية وطبيعة وحجم التجمعات السكنية في محافظة جنين في ذلك الوقت.

في فترة الاستعمار البريطاني منذ عام 1917م حيث كانت صالحيات المجالس المحلية محدودة وحتى تعين المختارين (المختارين) يتم من قبل الإدارة العسكرية لضمان بسط سيطرتهم ونفوذهم ومع توقيع صك الانتداب عام 1922م الذي تضمن إنشاء الوطن القومي لليهود، وترقية مؤسسات الحكم الذاتي، وقد أثر ذلك في زيادة مجالس المستعمرات، فيما فرضت وصاية على البلديات والمجالس العربية سواء من حيث اختيار الممثلين أو

الموازنات أو تنفيذ المشاريع. وفي عام ١٩٣٤ م وضع قانون جديد للبلديات على نسق أمثاله في المستعمرات البريطانية من حيث المركبة الشديدة، وبموجبه تم إلغاء القانون العثماني لعام ١٨٧٧م، وقد تضمن القانون الجديد سلطات مطلقة للمندوب السامي من حيث حقه في حل البلديات وتغيير حدودها وتعيين الرئيس وإلغاء نتائج الانتخابات وتنصيب الموازنات، (عبد الحميد، ٢٠٠٥). قامت سلطات الانتداب بعمل المخطط الإقليمي S-15 الذي حدد شبكة الطرق الإقليمية بأرقامها وعرضها والتي ما يزال اغلبها بنفس المقاييس (عرض الشارع) بالإضافة لتحديد المناطق الزراعية ومناطق المحميات والأحراش والتي ما تزال موجودة ضمن المخطط المكاني، بالإضافة إلى حدود التجمعات السكانية.

يمكن إجمال فترة الانتداب البريطاني بأنها بداية تشكل صورة ذهنية سلبية اتجاه قوانين التنظيم والتخطيط والسلطة القائمة هذه على العمل التخططي (سلطات الانتداب).

بعد إنتهاء الانتداب البريطاني عام ١٩٤٨ م وتسليم الصفة الغربية للسيادة الأردنية، لم يحدث وقتها نقله نوعية في التخطيط فلم تقم السلطات الأردنية بتعديل نظام التخطيط البريطاني، ولم يتجاوز عملها غير إعداد مخططات هيكيلية لبعض المدن وهي جنين وعرابة ويعبد . إلا أن تلك المخططات لم تأخذ بالحسبان الاحتياجات والتطورات الديموغرافية والمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية المستقبلية للسكان، حيث أعدت على غرار مخططات الانتداب البريطاني، فحدث من التطوير العمراني ولم تخصص الأراضي الكافية للمباني العامة وشبكة الطرق (عبد الحميد، ٢٠٠٥ ؛ الحكم المحلي ، ٢٠١٥).

تم استحداث مجلسان بلديان في محافظة جنين هي بلديات عربية ويعبد وقامت بتطبيق العمل بالقانون الأردني "قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية قانون رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦م " والصادر بتاريخ ٢٥/٩/١٩٦٦م لا يمكن ان نتجاهل رغم ذلك أهميه هذا القانون في ذلك الوقت فقد سمح القانون بإقامة لجان مشتركة ولجان محلية وإقليمية، وأعطى الوزير صلاحيات لمنح بعض المجالس القروية سلطات لجان التخطيط المحلية.

كما تم عمل أنظمة متخصصة لعمل البلديات الثلاث في المحافظة آنذاك ؛ فقد تم استصدار نظام خاص للأبنية في مدينة جنين (نظام إنشاء الأبنية لمدينة جنين رقم (١١) لسنة ١٩٦٠) وهو ساري بما لا يتعارض.

ويتطرق هذا القانون إلى الجوانب المتعلقة بأعمال التشييد والبناء وإجراءات الترخيص والغرامات وغيرها من الأمور الفنية إلا أنه وبعد استصدار نظام الأبنية الفلسطيني فإن العاملين في بلدية جنين أوقف العمل.

وكلذلك تم استصدار (نظام بلدية عربة رقم 29 لسنة 1964م) وهو ساري بما لا يتعارض. ويتطرق هذا القانون إلى الجوانب المتعلقة بأعمال التشييد والبناء وإجراءات الترخيص والغرامات واللاتقت ان النظام تطرق إلى أعمال الترميم حيث ان البلدة تحوي كثير من المبني التاريخية والأثرية.

ورغم ان النظام ساري بما لا يتعارض فانه وحسب د. اسماعيل جرادات رئيس دائرة الهندسية في بلدية عربة فإن النظام المعتمد هو نظام الابنية الموحد لسنة 2011.

وأيضا تم استصدار (نظام بلدية بعد رقم 25 لسنة 1961م) والذي عدل بموجب وكذلك تم استصدار (نظام بلدية بعد المعدل رقم 29 لسنة 1964م) وكليهما ساري بما لا يتعارض.

ويتطرق هذا القانون إلى الجوانب المتعلقة بأعمال التشييد والبناء وإجراءات الترخيص والغرامات وغيرها.

وأيضا تم استصدار (نظام المياه للبلدية بعد رقم 111 لسنة 1965م) و (نظام مشروع الكهرباء للبلدية بعد رقم 28 لسنة 1963م) وكليهما ساري بما لا يتعارض.

إلا أن الفترة الأردنية لم يواكبها تطوير ملحوظ في حقل التخطيط والبناء، وذلك بسبب حجم النطور المحدود في المجتمع الفلسطيني نتيجة للهجرة السكانية الكبيرة من المدن والقرى الفلسطينية إلى الخارج بعد حرب عام 1967 م، إضافة إلى أن الاهتمام بتطوير الضفة الشرقية من نهر الأردن كان له الأولوية على حساب تطوير الضفة الغربية (عبد الحميد 2005). فلم يرافق المخططات التنظيمية خطة تنموية بل كانت بمجملها مخططات استعمالات أراضي بطريقة منظمة.

منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية عام 1967 لم يكن غريباً ما قامت به قوات وسلطات الاحتلال من تطبيقها لقوانين عسكرية بغية التضييق على الشعب الفلسطيني وتحقيق تطلعاتها الاستيطانية من خلال عمل مخططات تنظيم محلية لضبط التوسيع العمراني للتجمعات الفلسطينية والتخطيط لما بعد الوجود الفلسطيني.

تم استحداث بلدية جديدة فترة الاحتلال الإسرائيلي وهي بلدية قباطية التي أُسست بموجب (أمر إحداث بلدية قباطية لسنة 1975م) والذي تم حله مرتين بموجب (أمر بشان حل المجلس البلدي في قباطية وتعيين لجنة الإدراة البلدية عام 1977م) و (أمر بشان حل المجلس البلدي في قباطية وتعيين لجنة الإدراة البلدية عام 1978م)

وبحسب البيانات المتوفرة في مديرية الحكم المحلي في جنين قد قامت سلطات الاحتلال بعمل مخططات جزئية لغالبية التجمعات في محافظة جنين و حسب نظرية المهندس جمال خضر في قسم التنظيم في مديرية الحكم المحلي في جنين فإن المخططات الإسرائيلية تتلخص بوضع حدود تنظيمية تهدف إلى تحجيم هذه التجمعات ومنع توسيعها وما زالت بعض المخططات سارية المفعول إلى هذا الوقت.

ازدادت الصورة الذهنية للتخطيط والتنظيم سوءاً في فترة الاحتلال الإسرائيلي فجميع المخططات التنظيمية الموضوعة إنما كانت لتحديد توسيع التجمعات المحلية وإبقاءها ضمن حدودها المبنية. فبدأت محاولات التمرد على قوانين التنظيم (خاصة مع بداية الانفلاحة الأولى عام 1987) من خلال البناء بدون ترخيص خاصة المناطق الواقعة خارج حدود التنظيم والتي بدأت مسلسلاً لم ينتهي من صدور أوامر الهدم وتتفيد لها.

#### **4.4 واقع التخطيط العمراني في المحافظة**

##### **4.4.1 مقدمة**

لتسيير تشخيص واقع التخطيط في فلسطين فإنه سيتم التطرق أولاً تطور قطاع الإدراة والحكم المحلي في فترة السلطة الفلسطينية ومن ثم دراسة تطور ومنهجية التخطيط في المحافظة.

##### **4.4.2 تطور قطاع الإدراة والحكم المحلي**

مع قدوم السلطة الفلسطينية حدث تغيرات واضحة على نظام الحكم المحلي في المحافظة خاصة بعد تشكيل وزارة الحكم المحلي ومديريات الحكم المحلي الإقليمية ومنها مديرية الحكم المحلي في جنين، يتشكل الحكم المحلي في جنين من (16) مجلس بلدي أربعة مجالس قديمة وهي:

1. بلدية جنين؛ بلدية "أ" تأسست عام 1886م.

2. بلدية يعبد؛ بلدية "ب" تأسست سنة 1955م.

3. بلدية عربة؛ بلدية "ب" تأسست عام 1963م.

4. بلدية قباطية؛ بلدية "ب" تأسست عام 1975م.

فور قدوم السلطة تم استحداث ثمانية مجالس جديدة كانت بالأصل مجالس قروية وهي:

بلدية مياثون، بلدية اليمون، بلدية كفر راعي، بلدية سيلة الحارثية، بلدية الزبابدة، بلدية جع، بلدية برقين، بلدية سيلة الظهر، و جميعها حالياً مصنفة "ج" وفي فترات لاحقة استحدث ثلاثة مجالس بلدية أخرى كانت بالأصل أيضاً مجالس قروية:

بلدية كفردان ، بلدية عجة؛ بلدية بربعة الشرقية وجميعها حالياً مصنفة "ج".

أما البلدية السادسة عشر فهي بلدية مرج ابن عامر المشتركة التي تأسست عام 2010م تصنفها "ج" والتي تضم عشرة تجمعات كان تسعه منها مجالس قروية تشارك في مجلس الخدمات المشترك لقرى شمال شرق جنين لإدارة النفايات الصلبة والبنية التحتية، و هذه التجمعات هي دير أبو ضعيف، جلبون، فقوعة، دير غزالة، عربونة، عرانة، الجلمة، عابا الشرقية (وادي الضبع)، بيت قاد ، مشروع بيت قاد. والذي بلغ تعداد سكانها حسب إحصاء 2017م (27244 نسمة). (الموقع الإلكتروني للاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية، الحكم المحلي 2020) . (<https://www.apla.ps/local-authorities/jenin>)

وبحسب رأي رئيس قسم التشكيلات والانتخابات في مديرية الحكم المحلي في جنين السيد عماد صلاح فإن المجالس البلدية المشتركة كانت بدايتها في فلسطين بشكل عام ومحافظة جنين بشكل خاص في فترة السلطة التي كانت والتي ترى فيها حل للتجمعات الصغيرة المتباورة أو التجمعات المتلاصقة، حيث تم عمل مسودة الدليل الإرشادي لدمج الهيئات المحلية حزيران 2009م.

فيما تعتبر تجربة بلدية مرج ابن عامر نموذج ناجح للبلديات المشتركة على مستوى الوطن إلا أن هنا إن هناك تجربة سابقة للبلديات المشتركة في محافظة جنين وهي البلدية المتحدة التي كانت

تضم بلدية ميثلون وما حولها وهي قرى صير وسيريس و الجديدة، والتي لم تنجح تجربتها والتي يرى م. جمال خضر سببه في رفض المجتمع المحلي لها بسبب التنافسية بين التجمعات السكانية.

حتى عام 2008 كان يوجد في محافظة جنين 30 مجلس قروي بينما باقي التجمعات لا يوجد بها أي تركيب إداري عدا لجان المشاريع وأغلبية هذه التجمعات هي خرب وعزب صغيرة أو تجمعات مستحدثة كالجماعات البدوية ونازحين فترة الحروب تعداد سكانها بالعشرات أو بالمئات في أحسن الحالات وهي تعتمد بالأساس على تجمعات أخرى قريبة منها - كالخرب المحيطة ببلدة يعبد أو التجمعات البدوية المحيطة ببلدة عربة - وهذه التجمعات بالعادة تكون ضمن مجلس خدمات مشترك.

إلا انه وبحلول عام 2020م أصبح في محافظة جنين 55 مجلس قروي ليصبح مجموع الهيئات المحلية في محافظة جنين 71 هيئة محلية تغطي 70 تجمع سكاني من أصل (84 تجمع\*) . انظر الملحق(4) الذي يوضح عدد التجمعات السكانية في محافظة جنين وتصنيف التجمعات السكانية.\* عدد التجمعات حسب الإحصاء 2019 الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلا ان العدد بسجلات الحكم المحلي هو 82 وذلك بسبب دمج بعض التجمعات الصغيرة

وبحسب راي م. محمود عطااطرة - قسم المشاريع في مديرية الحكم المحلي جنين فان فكرة مجالس الخدمات المشتركة كانت منبتقة عن فكرة تشكيل لجان التخطيط الإقليمية التي تطورت إلى مجالس مشتركة كحل لمشكلة العدد الضخم من الهيئات المحلية والتي تشكل عبئاً على وزارة الحكم المحلي فكان لا بد من وضع إطار مشترك يهدف تعزيز وتنمية روح العمل الجماعي ، بالإضافة إلى إعداد قيادات و كوادر فنية وإدارية وتنموية مؤهلة قادرة على النهوض برسالة تطوير المجتمع المحلي وخلق نوع من المساواة بين التجمعات المختلفة من خلال إقامة مشاريع مشتركة لعدة هيئات محلية متقاربة جغرافياً.

وخلال مقابلة الباحث لرئيس قسم التشكيلات والانتخابات في مديرية الحكم المحلي في جنين اوضح السيد عماد صلاح ان المرجعية المتبعة في تشكيل المجالس المحلية تعتمد على الأسبقية وعدد السكان ومن الملاحظ انه وبمجرد وصول التعداد السكاني إلى عدد الفئة الأعلى يتم العمل على طلب الترقية إلى الفئة الأعلى للحصول على امتيازاتها، ان ترقية فئة الهيئة المحلية يترب عليه عدة أمور تتعلق بالحقوق والواجبات؛ تتمثل في ترقية هيكلية جهازها الإداري وزيادة في المخصصات وراتب رئيس البلدية بالإضافة إلى رفع نسبة رسوم ترخيص الأبنية التي تجبي من المواطنين ( انظر الملحق (5): تصنیف البلديات) الذي يوضح الإلية المتبعة لتصنیف البلديات .

لكن في واقع الحال هناك بلديات غير مستوفية لهيكلتها أو أنها مسوقة شكلياً حسب التعليمات والاهم هو الأثر العملي المفقود على الجانب التخطيطي لغياب ربط الترقية بالإنجاز الفعلي وتطبيق الأنظمة التخطيطية، إلا انه يجدر الإشارة إلى التصنيف الآخر للبلديات والذي يعده صندوق اقرض البلديات والذي يتطرق إلى كثير من الأمور الإدارية والمالية ومن الناحية التخطيطية يكتفي فقد بإدراج خطة تموية من عدمه.

بدأ تشكيل المجالس المشتركة مع بداية عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ( UNDP ) في تنفيذ بعض المشاريع في الأراضي الفلسطينية مع انطلاق الحوار والمفاوضات بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي ، وكان ذلك من خلال تشكيل مجلس الخدمات المشترك في جنين عام 1992م حيث تشكلت ثمان مجالس خدمات مشتركة موضحة بالجدول التالي:

#### **الجدول ( 4.2 ) : مجالس الخدمات المشتركة في محافظة جنين وحالة نشاطها**

حالة	خدمات المجلس	الهيئات المحلية المشاركة في المجلس	اسم المجلس
غير فعال لاستبداله بدمج الهيئات	إدارة النفايات الصلبة، البنية التحتية	الجلمة، جلبون، دير ابو ضعيف، عرانة، قوعة، بيت قاد ( الجنوبي )، دير غزاله، عربونة، مشروع بيت قاد الشمالي، عابا الشرقية	مجلس الخدمات المشترك / شمال شرق جنين ج 1
غير فعال	البنية التحتية	الزيابدة، قباطية، الشهداء، المغير، جلقوموس،	مجلس الخدمات

حاليه	خدمات المجلس	الهيئات المحلية المشاركة في المجلس	اسم المجلس
		ربا، مركة، الكفرين المطلة، ام التوت، تلفيت	المشترك/ج 2
فعال	المياه	اليمون، سيلة الحارثية، الطيبة، العرقة، تعنك، زبوبة، عانين، كفر دان، الهاشمية، كفر قود	مجلس الخدمات المشترك / لمياه الشرب والصرف الصحي غرب جنين / ج 3
غير فعال	البنية التحتية	عرابة، كفر راعي، فحمة، كفيرت، مركة، الرامة، المنصورة، فحمة الجديدة، وادي دعوق	مجلس الخدمات المشترك / جنوب غرب جنين ج 4
غير فعال	البنية التحتية	برطعة الشرقية، ام الريحان، خربة بوطعة، خربة عبد الله اليونس، ظهر الملاح	مجلس خدمات قرى خلف الجدار
فعال	المياه	ميثنون، الجريا، مسلية، صير، الجديدة، سيريس	مجلس الخدمات المشترك لمياه الشرب (منطقة ميثنون)
فعال	ادارة النفايات الصلبة	جميع الهيئات في المحافظة	مجلس الخدمات المشتركة للنفايات الصلبة
تم حله	تكنولوجيا المعلومات	جبع، سيلة الظهر، العطارة، الفندقومية، عجة، العاصصة. اجنيسنيا، برقة، بزارية، بيت امرین، نصف جبيل	مجلس الخدمات المشترك / برنامج تكنولوجيا المعلومات للشباب

المصدر : 1 موقع وزارة الحكم المحلي الالكتروني، [http://molg.pna.ps/Join\\_Council\\_arch.aspx](http://molg.pna.ps/Join_Council_arch.aspx)

## 2 بيانات الحكم المحلي 2020

كما تأسس الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية بتاريخ 19 حزيران 1997 في القدس بموجب مرسوم رئاسي، وتمثل رسالة الاتحاد "الاتحاد المؤسسة الرسمية التي تمثل الهيئات المحلية وتعمل معها ومن أجلها لتوحيدها وتمثيلها والدفاع عنها ودعم أعضائها لتمكينهم وتطويرهم وتحقيق استقلاليتها وتعمل وفق أسس مبادئ الحكم المحلي الرشيد الذي يقوم على أساس مشاركة المواطنين في الحكم المحلي". (الموقع الالكتروني للاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية،

( <https://www.apla.ps/>

حيث أطلق عدد من المشاريع من أحدها مشروع "منصات تبادل الخبرات بين الهيئات المحلية" عام 2019م بهدف زيادة خبرة ومعرفة أكبر عدد ممكن من موظفي الهيئات المحلية في مواضع

فنية مستجدة ومهمة وزيادة التواصل بين العاملين والموظفين في الهيئات المحلية بالإضافة إلى المساهمة في أجندـة الإصلاح الوطني.

#### 4.4.3 تطور منهجية وإجراءات التخطيط في المحافظة

ان الواقع الذي وجدته السلطة الفلسطينية مع قلة الإمكانيات وصعوبة التحديات فرض عليها العمل باستراتيجيات متعددة لمحاولة الموازنة جانب التنمية الحضرية ومواجهة التحديات الأمنية والسياسية والموازنات الداخلية والخارجية. فالترافق الشافي غير متوفـر لوجود محددات سياسية ومالية وقانونية بواقع الحال.

فقد اشار المهندس جمال خضر الذي عمل لوقت طـويـل في مديرية الحكم المحلي في جنين الى ان البدء بـحل المشاكل الطارئة كان أولوية ملحة ومحاولة العمل بالتواريـزـ مع ذلك لتطوير الآليات الكفـيلة بـحلـلةـ المعوقـاتـ والـتحـديـاتـ التـخطـيطـيـةـ فيـ فـلـسـطـينـ عـمـومـاـ وـمـحـافـظـةـ جـنـينـ عـلـىـ وجـهـ الخـصـوصـ.

لتـسهـيلـ وـدـرـاسـةـ تـحـلـيلـ وـاقـعـ التـخطـيطـ فيـ مـحـافـظـةـ جـنـينـ وـجـدـ الـبـاحـثـ انهـ منـ الأـفـضـلـ درـاسـةـ الفـئـاتـ المـخـتـلـفةـ منـ التـجـمـعـاتـ السـكـانـيـةـ لـماـ يـمـيزـهاـ منـ خـصـائـصـ وـاـخـتـلـافـ إـمـكـانـيـاتـ وـتمـايـزـ المـعـوـقـاتـ فيهاـ بـإـضـافـةـ لـاـخـتـلـافـ وزـنـ وـبـصـمةـ أـثـرـهاـ عـلـىـ التـخطـيطـ الحـضـريـ فيـ مـحـافـظـةـ منـ خـلـالـ اـجـرـاءـ مقـابـلاتـ مـفـصـلـةـ معـ الـكـوـادـرـ الـفـاعـلـةـ فيـ هـذـهـ الـهـيـئـاتـ الـمـحـلـيـةـ وـمـطـلـعـيـنـ عـلـىـ اـعـدـادـ وـتـفـيـذـ المـخـطـطـاتـ الـهـيـكـلـيـةـ.

#### مدينة جنين:

تعـتـبـرـ المـدـيـنـةـ المـرـكـزـيـةـ فيـ أيـ مـحـافـظـةـ المـثـلـ الـأـعـلـىـ فيـ التـخطـيطـ وـالـتـنـمـيـةـ الـحـضـرـيـةـ الـذـيـ تـطـمـحـ باـقـيـ التـجـمـعـاتـ الـحـضـرـيـةـ لـمـواـكـبـتـهـ وـالـاقـتـداءـ بـهـ انـ كـانـ منـ الـهـيـئـاتـ الـأـخـرىـ فيـ الـمـحـافـظـةـ أوـ سـكـانـهـ .

كان تحدث المخطط الهيكلي لمدينة جنين من الأولويات التي عملت بلدية جنين و السلطة الفلسطينية ممثلة بوزارة الحكم المحلي على تنفيذها للخروج من محددات المخطط الهيكلي الإسرائيلي حيث تم البدء بالعمل على تديثه عام 1996م أي بعد عامين من استلام السلطة الفلسطينية ولم يتم المصادقة عليه إلا عام 2011م. وحسب رأي المهندس باسل صوافطة " رغم الوقت الطويل الذي لزم لإنجازه فهو لم يكن بالمستوى المطلوب خاصاً وأنه أُنجز بدون عمل خطة تنموية للمدينة وقد لزم العمل على إجراء تعديلات عليه وتوسيعات طارئة لبعض حدوده" ، برغم ذلك يمكن القول أن بعض الإشكاليات الجزئية يمكن حلها من خلال مخططات تفصيلية لمنطقة الخلل؛ حيث إن الوضع الطبيعي يتطلب عمل مخططات تفصيلية بعد الهيكلي إلا أن الواقع الحالي في المحافظة بشكل عام يفترض أن المخطط الهيكلي يقتضي أن يكون هيكلي تفصيلي جاهز للتنفيذ؛ إلا أن المخططات التفصيلية في مدينة جنين تكون إما لتغيير صفة الاستعمال أو لإلغاء أو تعديل شارع هيكلي حسب ما أضاف المهندس باسل صوافطة.

وبأي حال فإن هناك تغير ملحوظ حدث في المدينة في العقود الأخيرة تمثل بالاكتظاظ والازدحام وتكدس البناء التجارية والاستثمارية وتقام مشكلة موقف السيارات وحيث أن جزء من القطع الفارغة والتي تستخدم كمواقف بالأجرة تحل جزء من المشكلة في الوقت الحاضر، ولكن فان بقاءها كذلك مرهون برغبة ملاكها أولاً وأخيراً. إن من أكثر ما يميز مدينة جنين وينشط اقتصادها هو سوقها التجاري إلا أنها تتجه نحو تحولها لسوق شعبي كبير قد يضطر زائرة لركن سيارته بعيداً والدخول إليه مشياً على الأقدام.

كان توسيع السوق في المدينة بشكل إشعاعي تلقائي باتجاه الأرضي المفتوحة ومن ثم تداخل في المناطق السكنية وذلك لغياب رؤية إستراتيجية لمستقبل المدينة بتأثير من رأس المال الذي يسعى لتحقيق المصلحة الشخصية الآنية.

ولتنفيذ المخطط الهيكلي واجهت البلدية إشكالية التمويل فالبلدية لا تملك الكثير من الموارد وكان اعتمادها الأساسي على المنح ودعم صندوق إقراض البلديات .

من الناحية الفنية ومن خلال متابعة الباحث و مقابلاته الشخصية مع موظفين البلدية والمواطنين وحكم عمله كصاحب عمل هندي ممارس فيمكن القول ورغم ان بلدية جنين من أكثر البلديات في الحافظة التزاماً بمضمون المخطط الهيكلي من حيث صفة الاستخدام والنسبة المئوية والنسبة الطابقية والارتدادات القانونية، إلا ان هناك الكثير من الثغرات والمعوقات التي سهلت المخالفات أو المس بمضمون المخطط الهيكلي. فالإشراف الإلزامي و آذنات الصب لم يكن تطبيقها سهلاً وجرى الكثير من فترات تخللها الإلزام وعدم الإلزام بدأت عام 2015م ولم تنته إلى الآن، من ناحية أخرى فإن معظم أعمال البناء تقام على أراضٍ مشاع مقسمة رضائياً في الغالب وهو ما يسبب من الكثير من الإشكاليات القانونية والتنظيمية وفي كثير من الأحوال تقوم البلدية بإعطاء تسهيلات تنظيمية لمن يطلبها بحكم صغر مساحة القسمة عن القيمة التنظيمية والاقتطاعات الطارئة لتوسيعة الطرق الرضائية داخل القطعة وهو ما يمس بالنهاية بمضمون تصنيفات الاستعمالات وخاصة السكنية منها.

#### بلديات ب :

وهي يعبد و عربة وقباطيه واليامون التي تمثل تجمعات سكانية تحوي ما بين 11 ألف إلى 20 ألف نسمة ومن المفترض أنها تتصرف بجدية أكثر من غيرها من البلديات الناشئة ذات التجمعات السكانية الأقل وتستشعر أهمية العمل التخطيطي للسيطرة على التوسيع العمراني المضطرب فيها ، إلا ان التجارب التخطيطية فيها متباعدة فبعضها انشأ في فترة الحكم الأردني مثل يعبد وعربة وجرى عمل مخطط هيكلي لها في تلك الفترة بالإضافة إلى أنظمة البناء الخاصة بها والتي رفعت نسبياً الثقافة التخطيطية فيها .

ولكن المخططات الهيكلاية هذه لم تكن بالقدر اللازم المطلوب لتسهيل تنفيذها فحسب ما رأى السيد احمد عبيد مساح بلدية عربة " ان المخطط الهيكلي الاردني مجرد نسخة ورقية ملونة بالت مع الزمن وكانت تخرج للنور في المناسبات حيث انها لم تقدم الكثير من التصنيفات".

أما بلدية قباطية بحكم تأسيسها فترة الاحتلال الإسرائيلي وكذلك بلدية اليامون التي أُسست في فترة السلطة وكانتا تعملان بمقتضيات مخططات هيكلية جزئية إسرائيلية فكانت الممارسة تنظيمية لكوادرها أقل .

وبأي حال بحكم تباين الحاجات لتعديل المخططات الهيكليه وأولية التعديل لهذه البلديات فبعضها تم تعديل مخططه في الفترة الأولى من قدم السلطة مثل قباطية التي أجز مخططها الهيكلي وصدق عام 2000م وبالتالي لم يخضع للإجراءات المطورة في دليل إجراءات أدوات مخططات هيكلية في الضفة الغربية وقطاع غزة وبالتالي لم يكن مبنيا على خطة تنموية استراتيجية وحتى التعديلات التي عملت مؤخرا والتي صودقت في نهاية 2019م فهي تمثل توسيعة لحدود المخطط الهيكلي ، في المقابل تم انجاز المخطط الهيكلي لبلدية عربة بعد عمل خطة تنموية استراتيجية حيث تم البدا بالعمل به في بداية 2012 حتى صودق نهائيا في نهاية 2015، انظر الملحق(4) التجمعات السكانية في محافظة جنين وحالة المخطط الهيكلي.

وعن سؤاله حول رأيه في المشاركة المجتمعية في اعداد المخطط الهيكلي لبلدة عربة اجاب المهندس اسماعيل جرادات " ان المشاركة تم بجميع اركانها ومحاورها ابتداء من الخطة التنموية وحتى ايداع المخطط للاعتراض ولكن هذه المشاركة عقدت العملية التخطيطية خاصة فيما يتعلق بفتح الطرق وتحديد مساراتها ، فالكل يريد شبكة طرق جديدة وواسعة ولكن ليس على حساب ارضه.

بالرغم من سعي هذه البلديات لتحقيق إلزامية البناء ضمن ترخيص - حيث يقدر المهندس اسماعيل جرادات نسبة المبني المرخصة في بلدة عربة الى 70% من المبني القائم ولم يكن لهذه النسبة ان تتحقق لولا ربط خدمات المياه والكهرباء برخصة البناء ، اذ ان غالبية المبني غير المرخصة هي اضافات لمبني مرخصة وتستمد خدماتها منعا او من مبني مجاور للاقرباء من الدرجة الاولى - إلا أنها تشتراك جميعا بعدم التدقيق على المخالفات للنسبة المئوية والنسبة الطابقية وكذلك المخالفات في صفة الاستخدام أما ما يخص الارتدادات فإنها تعاني من نسب عالية من المخالفات عليها وأحيانا تغض النظر عن هذه المخالفات وقت التنفيذ إلا في حالات اعتداء صريح على حدود الشارع أو وجود شكاوى وخلافات من الجيران حيث ان الإشراف الإلزامي غير مطبق في هذه

البلديات ، ولن تكون أفضل حظا من بلديه جنين حيث ان غالبية قسائم البناء ناتجة عن قسمة رضائيه وحصص ارثية وهو من أهم الأسباب التي تعيق تطبيق الاشتراطات التنظيمية لتعارضها مع حاجات المواطنين ومحددات مساحة الأرض وتكتفي هذه البلديات بالغالب بفرض الغرامات على هذه المخالفات في وقت لاحق.

## بلديات ج

وجميعها مجالس قروية تم ترقيتها إلى بلديات في فترة السلطة الفلسطينية وهي تمثل تجمعات سكنيه تعداداً أكثر من 5آلاف نسمة وعدها عشر بلديات .

بشكل عام تعاني هذه البلديات من قلة الخبرة بالعمل التنظيمي حيث ان معظمها باستثناء بلدية كفراعي وميثلون والزبادة لم يجري مخطط هيكلي له إلا بعد 2010 حيث كانت تعمل بموجب المخططات الهيكلية الجزئية التي نفذها الاحتلال الإسرائيلي في بداية التسعينيات، انظر الملحق(4) التجمعات السكانية في محافظة جنين وحالة المخطط الهيكلي.

فقد افاد المهندس عمر الجمل عن سؤاله عن تجربة اعداد المخطط الهيكلي لسلطة الظهر " ان المخرج النهائي للمخطط يعاني من خلل في مسارات الطرق وميل الارض الطبيعية بالإضافة الى الفجوة في تحديد استخدامات الاراضي مع واقع الحال والذي قد يكون سببه في ان النواحي الفنية لم تدرس بشكل جيد حيث ان هيئة محلية حديثة الخبرة في هذا المجال توقعت ان تقوم وزارة الحكم المحلي بتدقيقها ومعالجتها من الطرف الثالث وهو المكتب الهندسي المصمم، وبالتالي فانه لزم عمل حوالي خمس مخططات تفصيلية الى الان لاجراء تعديلات على المخطط الهيكلي، ومن ناحية اخرى فان توجيه التوسعة للمخطط الهيكلي لم توافق الدراسة وتصوبياتها بسبب محددات تصنيف الارضي A,B,C" من ناحية التطبيق فان تحول هذه البلديات من مجالس قروية إلى بلديات وتحملها أعباء متابعة الترخيص والبناء فإنها عانت من إشكاليات اكبر من سابقاتها من البلديات فبعدما كانت تلزم المواطنين بعمل ترخيص قبل البناء قبل مد اشتراكات الماء والكهرباء حسب تعليمات الوزارة ومديريه الحكم المحلي فإنها أصبحت تكتفي بفتح معاملة الترخيص ودفع ودية عن قيمة الرسوم وذلك بسبب ازدياد تأثير المحسوبية العائلية داخل هذه التجمعات، فكثير

من الأبنية المبنية أو قيد الإنشاء بدون ترخيص فعلى ما زال بعض المواطنين يعتقدون أنهم بدفع قيمة الرسوم أنهم نظاميون فيما هم قانونيا لم يقوموا بأي خطوة فعلية من إجراءات الترخيص؛ حيث ان طلب الموقع والرسيم إجراء عام يمكن ان يكون لغرض الترخيص أو غيره بقصد الحصول على المعلومات التنظيمية لا غير .

### **المجالس القروية**

وهي تمثل غالبية التجمعات المتبقية حتى الصغيرة منها ومعظمها لا تزال تعمل بموجب المخططات الجزئية الإسرائيلية إلا ان قسما لا باس به تم البداء بعمل مخططات وانجازها بالفترة الأخيرة وقسم آخر ضمن قائمة المشاريع المقترحة، انظر الملحق(4) التجمعات السكانية في محافظة جنين وحالة المخطط الهيكلي.

معظم هذه المجالس تتبع تنظيميا لمديرية الحكم المحلي عدا تلك التي تحوي لجنة تنظيم محلية وهي ست تجمعات (ربا، الطيبة، عنزة، تلفيت، الجديدة، (الحكم المحلي، 2020).

### **البلديات المشتركة**

هناك تجربتان للبلديات المشتركة في محافظة جنين أولاًهما البلدية المتحدة والتي ضمت مياثون والجديدة وسيريس وصير وكانت هذه التجمعات بالأصل ضمن مجلس خدمات مشترك لإدارة مياه الشرب وهي تجمعات متجاورة وجرى العمل على إعداد مخطط هيكلي مشترك لجميع التجمعات صودق بشكل مؤقت لسنة واحدة عام 2017 إلا ان التجربة لم تنجح وذلك لرفض المجتمع المحلي لها وعدم التوافق على أولويات التنمية المكانية فغالب التجمعات السكانية في محافظة جنين تكون أهم أولويات خططها الإستراتيجية تقليل النقص في احتياجاتها الأساسية وبالتالي فإن أولوية تتنفيذ هذه الاحتياجات كتعبيد طريق مثلا يلاقي اعترافات للأولوية والأحقية في التجمع السكاني الواحد بما يملكه بتجمعات دمجت حديثا.

أما التجربة الثانية فهي بلدية مرج ابن عامر والتي تضم عشرة تجمعات وتم العمل على إعداد مخططات هيكيلية منفصلة مع طرق رابطة بينها إلا ان هذه المخططات لم تحصل على توافق

عليها وتم إيقاف مصادقته، ورغم ان التجربة تعتبر أفضل من التجربة الأولى إلا أنها تواجه نفس التحدي بالإضافة إلى تحدي جغرافي يتمثل بوجود فاصل من الأراضي الزراعية بين هذه التجمعات وهذه لا يعني عدم جدواها في الوقت الحالي بل على العكس فهي توحد الجهد التنموي وتركت من نسب المشاريع وتمويلها وتسلط الضوء على الاحتياجات التنموية إنما تحدي الانفصال سيزيد مع توسيع التجمعات والبدء بالشعور بالحاجة والمقدرة على الاستقلالية.

ومن الجانب التنفيذي لم يختلف واقع البلديات المتحدة كثيراً عن بلديات ج بل واجهت تحديات وضغوطات بسبب المحسوبية ومحاولة تمرير تسهيلات إضافية للجهات الممثلة للتجمعات المختلفة.

بشكل عام تعدّت المنهجيات المتّبعة في إعداد المخططات الفيزيائية في التجمعات السكانية في المحافظة وذلك تبعاً للفترة التاريخية التي أعد فيها المخطط الهيكلي؛ فالمخططات التي أُنجزت بالفترة المبكرة للسلطة الفلسطينية وخاصة ما قبل إصدار دليل التخطيط الفيزيائي فكانت تُعد بدون خطة تنموية وبدون مرجعيات موحدة وهيكلية واضحة وإنما بالاعتماد على الإطار التشريعي القائم وغالباً ما كانت تقدّم من قبل كوادر وزارة الحكم المحلي مع عدم وجود الموارد المالية والفنية الكافية. على عكس تلك التي أُعدت في الفترات اللاحقة والتي حاولت تطبيق محتوى الدليل ونتج عنها تجارب جديدة للتخطيط المشترك.

مع بدء العمل بدليل التخطيط الفيزيائي عام 2010 أصبح عمل الخطة التنموية الإستراتيجية هي الخطوة الأولى في العمل التخططي، بل وان وجود خطة تنموية محدثة أصبح معياراً لتصنيف البلديات لدى صندوق إقراض البلديات ولذلك سعت معظم الجهات - حتى المجالس القروية - لعمل وتحديث خططها التنموية.

عند مراجعة الخطط التنموية للتجمعات الفلسطينية بشكل عام وتجمعات محافظة جنين بشكل خاص يلاحظ أن الأهداف التنموية تشمل بغالبيتها احتياجات أساسية ملحة تتعلق بشبكة الماء والكهرباء وتوفير شبكة صرف صحي بالإضافة إلى سد النقص في الاحتياجات المتعلقة

بالقطاعات الأخرى كالتعليم والصحة وهي وبالتالي خطة إستراتيجية لتحقيق المتطلبات الأساسية مع رؤية إستراتيجية تنموية.

على المستوى الإقليمي لمحافظة جنين إلا انه لا يوجد تخطيط مكاني إقليمي حيث ان مديرية الحكم المحلي في جنين وخاصة قسم التنظيم يعاني من قلة عدد الكوادر التي تبقى مشغولة بمتابعة مراجعة مشاكل المواطنين اليومية.

من جهة أخرى كان هناك رؤية وطنية لعمل مناطق تخطيط مشترك للجمعيات المجاورة لم ينتج عنها إلا تحديد هذه المواقع والتي ب Mogibha قسمت محافظة جنين إلى 13 منطقة تخطيط مشترك.

#### 4.5 بعد المجتمع

لابد ان يكون المجتمع هو هدف التنمية وهو أيضا شريك حيوي فيها ممثلا بأفراد ومؤسسات المجتمع المدني وبتأثير عناصر المجتمع وخصائصه، وخاصة في مجتمعنا الفلسطيني ومحافظة جنين بشكل خاص؛ دور المجتمع وتأثيره يتعاظم بمقدار تأثيره على الجوانب السياسية والاقتصادية في منطقته. لقد تم مناقشة الخصائص الاجتماعية العامة - كونها احد محددات ومدخلات التخطيط - في هذا المقام لسنا بصدور الاستفاضة في تحليل صفات مجتمع محافظة جنين وإنما سنتطرق إلى أهم المزايا المجتمعية التي تعكس وتؤثر على العملية التخطيطية من حيث الإعداد والتنفيذ.

- المجتمع الحضري في محافظة جنين لا يزال في مراحله الأولى ففي القرن الماضي كان مجتمع محافظة جنين يرمته مجتمع زراعي ولا تزال الزراعة والأراضي الزراعية عنصر أساسي من عناصر اقتصاد المحافظة، وبالتالي فإن أي خطة عمرانية لابد وان تراعي الواقع الحضري للتجمع السكاني وتعزيز الثقافة الحضرية فيها، خاصة وان الصورة الذهنية التاريخية لأعمال التخطيط تعتبر معوقا في هذا الخصوص.

- يعتبر مجتمع محافظة جنين مجتمع متجانس إلى حد كبير مع وجود بعض الاختلافات الهرمية الخفيفة والمرتبطة بحجم التجمعات ونسبة تحضرها وهذه الاختلافات آخذة بالاضمحلال بسبب

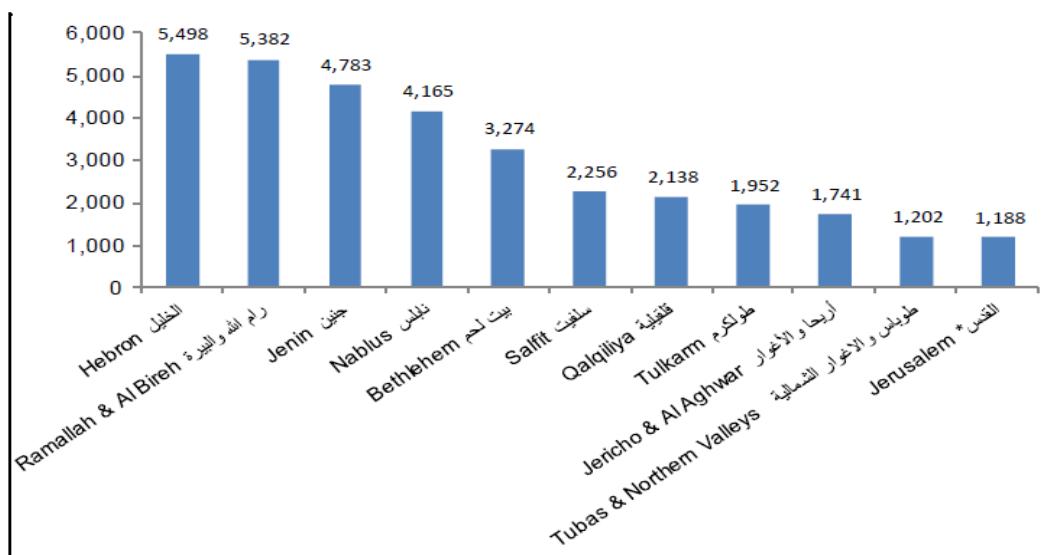
التغيرات المعاصرة والتي أدت إلى حدوث متغيرات تكنولوجية واقتصادية عامة وهو ما جعل التجمعات السكانية تتضرر إلى بعضها بالتنافسية والندية وهو ما قد يعتبر من محفزات التنمية فيما بينها خاصة في التجمعات ذات المجالس المحلية المتماثلة في التصنيف، ومن ناحية أخرى يمكن القول انه أيضا كان من تحديات دمج الهيئات المحلية مع بعضها البعض؛ فهناك فرص حقيقة لدمج بعض الهيئات ذات الارتباط التاريخي والجغرافي بمقابل تحديات تتطلب تغيير الإستراتيجية التخطيطية كتجربة مناطق التخطيط المشتركة أو عمل تخييط مكاني إقليمي للخدمات. رغم ذلك لا يمكن إنكار الفوارق التاريخية بين بعض التجمعات وخاصة ان هناك تجمعات مستحدثة اعتمدت بالأساس على تجمع آخر في الغالب أما ان تكون تكونت منه أو تكونت على أراضيه. أما داخل التجمعات فان الفوارق تقل ويزداد التجانس وهو ما يزيد الترابط والتضامن داخل المجتمع، وهذا الأمر لابد ان يأخذ جيدا بعين الاعتبار في آلية تصنيف المناطق السكنية.

- بالإضافة إلى كونها مجتمعات حضرية ناشئة كانت في الماضي القريب ما يزال قسم منها مجرد تجمعات ريفية فان الثقافة والوعي الحضري تأثر بالعوامل التاريخية والسياسية لارتباطه بإجراءات تخطيطية من قبل سلطات الاحتلال لخلق هذه المجتمعات. كما وان القصور في التخطيط الحديث في تلبية الاحتياجات المجتمعية أدى أيضا لتشويه هذه الثقافة ويعتبر تحديا لأى عملية تخطيطية، ناهيك عن القوانين والتشريعات القديمة والتي لا تلبي منهج المجتمع الحقيقي والتي غالبا ما يتم تجاوزها ليس على مستوى الأفراد وإنما المؤسسات أيضا وهو ما يؤثر على احترام سيادة القانون الحضري لدى المجتمع.
- المشاركة المجتمعية: ان تطور العمل التخطيطي وخاصة بعد صدور دليل التخطيط العمراني وإشراك المجتمع في عملية التخطيط يعتبر خطوة مهمة في طريق تعزيز دور المجتمع ورفع الثقافية والوعي المجتمعي، إلا ان هذه التجربة تحتاج المزيد من المتابعة والتعديل لضمان مشاركة فاعلة من خلال تحديد آليات واضحة تضمن تمثيل حقيقي للمجتمع؛ فاغلب التجمعات في محافظة جنين تكون المشاركة الجماهيرية هي الغالبة في العملية التخطيطية.

- السلم المجتمعي: يعتبر السلم الأهلي والامن المجتمعي هدف وطني ولابد ان ينعكس على التخطيط العمراني، حيث ان المعطيات في هذا المجال تؤثر على تفكير المخطط بالدرجة الاولى وبالتالي ينعكس على توزيع استعمالات الاراضي؛ فتحقق السلم المجتمعي لا يفرض مشاكل تستوجب الحلول الناتجة عن عدم تتحققه. كما ان الاثر يستمر على اجراءات تنفيذ المخطط ايضا.

تعتبر نسبة الجريمة نسبة مخضبة مقارنة بدول العالم وحسب إحصائية الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2019 م فان عدد الأفعال الإجرامية في محافظة جنين 4783 حالة. انظر الشكل(4-5)؛الذي يوضح إعداد الجريمة المبلغ عنها في الضفة الغربية حسب المحافظة لعام 2018. اذا فقد يعزز التخطيط السلم المجتمعي من خلال إيجاد حلول للمشاكل المجتمعية وخاصة المتعلقة بالمشاكل الارثية وملكيات الأرضي أو مراعاة حساسية وضعها على الأقل بالإضافة إلى تحقيق توزيع استعمالات الأرضي وتنظيمها بطريقة تحقق العدالة المجتمعية في إعداد وتنفيذ المخططات الهيكيلية والعكس بالعكس؛ فقد تم عرض أمثلة سابقة في هذه الدراسة عن توزيع استعمالات الأرضي وأثرها في تحقيق العدالة من عدمه.

**عدد الأفعال الإجرامية المبلغ عنها في الضفة الغربية\* حسب المحافظة، 2018  
Number of Reported Criminal Offenses in the West Bank\* by Governorate, 2018**



\* Data exclude those parts of Jerusalem which were annexed by Israel Occupation in 1967.

\* البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمه

الاحتلال الإسرائيلي إليه عنة بعده احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

**الشكل (4.5) عدد الأفعال الإجرامية المبلغ عنها في الضفة الغربية**  
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019 . كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، 2019 . رقم "20". رام الله - فلسطين.

• المحسوبية والفساد مقابل النزاهة والشفافية: تعاني محافظة جنين من تأثير القبلية والحزبية في المجتمع وما يعزز ذلك في الغالب الفساد الإداري وضعف النزاهة والشفافية، وتبدأ آثار هذه المشكلة من مرحلة إعداد المخطط الهيكلي ومحاولة تغليب المصالح الشخصية والفنوية في مرحلة وضع الخطوط العريضة للتوجه التنموي المكاني مما يؤثر سلباً على المشاركة المجتمعية وتجربتها. وتتضح هذه المشكلة أكثر في فترة التنفيذ والتي يقسم إلى قسمين هما المشاريع الخاصة والمشاريع العامة.

أما ما يخص المشاريع الخاصة فيتمثل في البناء المخالف أو البناء دون ترخيص والذي يأخذ أشكالاً كثيرة في الالتفاف على القوانين وتجاوزها أما بصفة عامة أو خاصة؛ فالجمعيات الصغيرة يتم التجاوز بقرار ضمني من الهيئة المحلية نفسها تسهيلاً على أعضاء الهيئة ومن ثم من باب التسهيل على المواطنين إلا أن نتائجه كارثية قد تتصرف جوهر العملية التخطيطية فيها إضافة إلى تعزيز الفساد الإداري في هذه التجمعات، ناهيك عن التجاوزات التي قد يفرضها رأس المال لتحقيق مكاسبه الخاصة باسم.

أما المشاريع العامة فرغم تحديدها في الخطة التنموية إلا ان ضعف التمويل يحول دون وضع خطة عامة لآلية التنفيذ وبالتالي يبقى الأمر مرهون بتوفير التمويل ويبقى تحديد أولوية والآلية تنفيذ المشروع غير واضحة مما يضعف شفافيته في المجتمع فعدم إشراكه الفعلي في تحديد أولويات التنفيذ يهز ثقة المجتمع بمدى عدالة وفائدة هذه المشاريع.

## **الفصل الخامس**

### **تحليل وتقدير ومقترنات تطوير العملية التخطيطية في محافظة جنين**

## **الفصل الخامس**

### **تحليل وتقدير ومقترنات تطوير العملية التخطيطية في محافظة جنين**

#### **5.1 مقدمة**

يستعرض هذا الفصل استنتاجات تحليلية للفصول السابقة وتقدير لواقع التخطيط في محافظة جنين من خلال عرض المؤشرات الإيجابية والمؤشرات السلبية في العملية التخطيطية من حيث الإعداد والتنفيذ ويختم بالمقترنات والتوصيات التي من شأنها أن تساعد في تطوير العملية التخطيطية حسب رأي الباحث.

#### **5.2 عناصر التحليل**

##### **5.2.1 خصائص عامة (الوضع السياسي، الوضع الجغرافي، ملكيات الأراضي)**

- فرصة نسبة المناطق المصنفة C مقارنة بباقي المحافظات الفلسطينية التواصل النببي لمناطق A وB.
- فرصة التجاورة والتواصل بين التجمعات السكانية والذي يسهل التخطيط المشترك والتنمية الإقليمية.
- فرصة ارتفاع نسبة الأراضي منتهية التسوية في المحافظة ووضوح ملكيتها.
- تحدي الوضع السياسي القائم والمتمثل بتصنيفات الأراضي والتقسيمات الإدارية والأمنية، بالإضافة إلى عدم استقرار الوضع السياسي والأمني و المتمثل بعدم الوصول إلى حل نهائي وهو ما يربك أعمال التخطيط الإقليمي ويعوق التنمية والتخطيط في المناطق المصنفة C.
- تحدي التضاريس ونسبة الميل المرتفعة في اغلب مناطق التوسع للتجمعات السكانية.
- تحدي ارتفاع نسبة الشيوخ في الملكيات والمشاكل الارثية والذي يعطل استفادة المالك من أراضيه لأغراض التنمية.

- تحدي القسمة الرضائية التي في الغالب تتعارض مع التصنيفات التنظيمية بما يتعلق بعرض الشوارع ومساحة القسائم و عرضها على الشارع.

#### **5.2.2 البعد الاجتماعي والثقافي**

- تحدي ارتفاع نسبة البطالة

- تحدي عدم توفر الخدمات الأساسية للتجمعات السكانية

- تحدي توفير أماكن لتوسيع السكاني

#### **5.2.3 البعد الاقتصادي**

- فرصة حيوية المحافظة من الناحية التجارية يجعله بيئة استثمارية جاذبة

- فرصة وجود أراضي زراعية خصبة يمكن استغلالها بشكل أفضل

- تحدي ضعف الخدمات وعدم توفرها بشكل كامل

- صعوبات التنظيم ومخاطر الهدم في مناطق C

- تحدي الاستثمارات غير المدعومة برؤية موحدة قد تضعف الاستثمارات والنشاطات داخل التجمعات

- تحدي ضعف مردود النشاط الزراعي نظراً لارتفاع التكاليف.

#### **5.2.4 البعد العمراني**

- فرصة استثمار المباني التاريخية لأغراض سياحية.

- فرصة التجمعات الصغيرة لتكون الموجودة في أراض منخفضة القيمة الزراعية ولها محيط مناسب للسكن لتكون أنوية لضواحي لامركزية للتجمعات السكانية تحررها من قيود التوسيع الإشعاعي.

- تحدي عدم انضباط توزيع استعمالات الأراضي في اغلب التجمعات السكانية والناتج عند ضعف المتابعة ومجاراة احتياجات المجتمع والاقتصاد.
- تحدي عدم وضوح وانضباط الشكل الحضري بسبب التساهل في تطبيق أنظمة البناء وما يخص الألوان ومواد الأكساء والنمو العضوي شبه العشوائي للتجمعات.
- تحدي إنسائي يتمثل بان غالبية الأبنية المبنية في اغلب تجمعات المحافظة غير مؤهلة إنسانيا لتحقيق عدد الطوابق التنظيمية أما لعدم رغبة المالك في حينه للنطلع لبناء عدد طوابق يزيد عن طابقين أو ثلاثة بالإضافة ان غالبية الأبنية تتقد دون إشراف هندسي.
- تحدي التجمعات السكانية الصغيرة العشوائية والتي لا يمكن التنبؤ باتجاه تطورها خاصة مع تزويدها بالخدمات والذي يشجعها على الاستقطاب والتتوسع حتى على حساب الأراضي الزراعية.

#### **5.2.5 البعد البيئي**

- فرصة المناظرة الطبيعية التي تميز بها المحافظة.
- فرصة توفر مجلس خدمات مشترك لإدارة النفايات الصلبة.
- تحدي استنزاف الأراضي عالية القيمة الزراعية والزحف العمراني عليها.
- تحدي تلوث المياه الجوفية وذلك لعدم توفر شبكات صرف صحي ومحطات التقية اللازمة لغالبية التجمعات السكانية.
- تحدي البناء العشوائي في مجاري سيول الإمطار خاصة المناطق المنخفضة وعدم تجهيز البنية التحتية الالزمة لها.
- تحدي إدارة زهرة الفنجان لعدم تلويث الجو الناجم عن انبعاث الغازات وتسرب العصارة إلى المياه الجوفية.

## 5.2.6 الإطار التشريعي

- وجود أنظمة وقوانين تعطي كامل الجوانب المتعلقة بالعمل التخطيطي والتي من الممكن التعديل عليها وتطويرها لتصبح ملائمة للواقع الحالي.
- إمكانية تعديل بعض البنود الملحة في قانون التخطيط بقرارات رئاسية.
- وجود أنظمة متخصصة لبعض البلديات والتي يمكن البناء على فكرتها لتغطية التمايز بين واقع الهيئات ان وجدت.
- قدم قانون التخطيط و عدم تحييته والمتغيرات الحديثة.
- تعدد القوانين المتعلقة في الأراضي و الإفراز وإجراءاته القانونية وتدخل عمل المحاكم الفلسطينية والإسرائيلية في الأراضي المصنفة C.

## 5.2.7 الإطار المؤسسي

- وجود خطة تنمية إستراتيجية للمحافظة بتطويرها والعمل على مخططات مكانية إقليمية للمحافظة.
- وجود دليل التخطيط الفيزيائي الذي حدد إجراءات التخطيط ضمن هيكلية مؤسساتية واضحة.
- إشراك القطاع الخاص والذي يغطي النقص في الكوادر الفنية عند الحاجة الطارئة لها.
- إشراك المجتمع في إعداد المخططات الهيكيلية الحديثة
- وجود مجالس الخدمات المشتركة
- التعاون ضمن نطاق الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية
- وضوح آلية دمج الهيئات المحلية.
- رغبة وحماس التجمعات السكانية لعمل مخططات هيكيلية أو تطويرها.
- ضعف التخطيط الإقليمي للمحافظة.

- ضعف التشريعات في مواكبة العمل التخطيطي إعداداً وتنفيذًا.
- قلة الكوادر الفنية في مديرية الحكم المحلي في جنين.
- افتقار البلديات محافظة جنين لمهندسي التخطيط أو ذوي الخبرة في المجال التخطيطي ناهيك عن أن اغلب البلديات لا تحوي إلا مهندس واحد بتخصص مدنى أو معماري حسب متطلبات وزارة الحكم المحلي.
- ضعف الثقافة التخطيطية لدى أعضاء المجالس المحلية وهم من يشكل غالبية لجنة التخطيط المحلية والذين تقع على مسؤوليتهم تنفيذ المخطط الهيكلي.
- محدودية وضع موارد غالبية الهيئات المحلية.
- انتشار المسؤولية العائلية والتي في الغالب تتناسب عكسياً مع حجم التجمع وخصائصه الحضرية خاصة في التجمعات الحضرية الناشئة والذي يضعف الجدية والشفافية في إعداد وتنفيذ المخططات الهيكيلية.
- ضعف دور المشاركة المجتمعية في تنفيذ المخططات الهيكيلية وتحديد الأولويات والذي يضعف النزاهة والشفافية.
- العدد الكبير من الهيئات المحلية في المحافظة وخاصة لجماعات متغيرة.

### **5.3 النتائج:**

1. كان لدليل التخطيط الفيزيائي اثر واضح في تسهيل وتوضيح عملية اعداد وتنفيذ المخطط الا انها عانت من خلل في تنفيذ النواحي الفنية والمهنية في حال عدم خبرة وكفاءة كوادر هيئات المحلية المشرفة على العملية التخطيطية.
2. تفاقم مشكلة الشيوخ واستفحال مشكلة القسم الرضائية غير المعلنة والتي تفرض على واقع المخطط الهيكلي بعد انجازه دون الاعتبار للمواصفات التنظيمية والذي يحقق منفعة مادية للمستثمرين في هذا المجال على حساب العملية التخطيطية.

3. ضعف الهيكل التنظيمي لمعظم الهيئات الادارية وتزايد الاعباء عليه وعدم وضع منهجية دقيقة لتحديد مقدار المهارات الالزمة ومحاولة تطويرها قبل حدوث الاشكاليات.
4. عملية تنفيذ المخططات الهيكيلية تتم بناء على توفر التمويل وتحدد اولويات طموحة مما يؤدي الى اعادة المفاضلة بينها حال توفر التمويل.
5. عدم التقيد والالتزام بتصنيف استعمالات الارضي في اغلب الهيئات المحلية وعدم ملائمة هذا التصنيف لواقع النمو الحضري.
6. عدم وجود مراقبة او متابعة لالتزام المواطنين باعمال الانشاء حسب مخططات الترخيص مما يفتح المجال امام المخالفات والتعديات.
7. قدم قانون التنظيم وعدم تعديل بنوده بسبب تعطل المجلس التشريعي مما لا يعزز الناحية القانونية لعملية اعداد وتنفيذ المخططات الهيكيلية.
8. هناك فجوة في الالتزام بنظام الابنية في اغلب التجمعات وبشكل نسبي حسب حجم وتاريخ التجمع.
9. عدم ملائمة نظام الابنية الموحد للتنفيذ في التجمعات السكانية المختلفة والمتباعدة في شكل وحجم النمو الحضري.
10. ارتفاع نسبة الشيوخ وفتت الملكيات ووجود رغبة من بعض الشركاء في تعطيل عملية قسمة الشيوخ مما يفاقم المشكلة.
11. كثير من البيانات التي تقوم عليها عملية اعداد المخطط الهيكلي هي بيانات عامة وربما غير دقيقة ولا تعكس الواقع الاجتماعي والاقتصادي للتجمع السكاني.
12. ارتفاع عدد التجمعات السكانية الصغيرة مما يزيد العبء في توفير الخدمات المناسبة لها ويشتت توجهات النمو الحضري.

## **5.4 التوصيات والمقترنات:**

1. عمل دورات تدريبية والسعى من خلالها لرفع كفاءة كوادر الهيئات المحلية في جوهر اهدف العملية التخطيطية حسب ورودها في دليل التخطيط العمراني.
2. السعي لمكافحة الفساد المتمثل بالاستثمار وبيع الأراضي ضمن ما يعرف بالقسمة الرضائية داخل حدود الهيئات المحلية، من خلال دراسة أسبابها وإجراء التعديلات التشريعية المناسبة لتكون محفز ورداع يشجع على زرع ثقافة القسمات التنظيمية ومن خلال عمل دراسات دقيقة لإلية تصنيف استخدامات الأرضي خاصة السكنية منها.
3. ربط تصنيف الهيئات بتوفير الكوادر، أي ان يكون عدم توفر الكوادر الكافية سبب في نزول فئة التصنيف.
4. وضع دليل وآلية لأولية تنفيذ مشاريع التنمية وتحديد أولوياتها المكانية وعرضها للجمهور.
5. السعي إلى فرض إلزامية التقيد في بالاستعمالات التنظيمية داخل حدود بلديات بحكم كونها تمثل تجمع سكاني حضري ناشئ ويحتاج إلى تهيئة مجتمعية لتنفيذ ذلك تدريجياً بحكم الواقع السياسي والاجتماعي.
6. تفعيل الإشراف الإلزامي على الأعمال الهندسية العامة والخاصة بآلية تتناسب والواقع وذلك بهدف إشراك طرف ثالث (نقابة المهندسين) في متابعة أعمال تنفيذ التخطيط العمراني، بالإضافة إلى التعامل بصرامة مع المخالفات.
7. العمل على تحديث قانون التخطيط ومراجعته أو تعديل البنود والقرارات الملحة بقرار رئاسي ان بقي المجلس التشريعي معطلا
8. ربط إلزامية العمل بأنظمة البناء مع الخطة التنموية ومخرجاتها والرؤية الإستراتيجية للتجمعات.
9. عمل دراسات لإعداد أنظمة بناء خاصة مرتبطة بخصائص التجمعات السكانية.

10. استغلال الإطار القانوني لهيئة تسوية الأراضي بالتعاون مع لجان التنظيم المحلية والإقليمية لعمل إعادة تسوية وإفراز للأراضي ضمن نطاق التوسيع العمراني في المحافظة والسعى لقسمتها لقسائم تنظيمية ما أمكن ذلك حتى لو بقيت هذه القسمات على الشيوخ وذلك بالاستاد إلى المرجعيات القانونية في قانون تنظيم القرى والمدن.

11. الدراسة الإحصائية للخصائص الاجتماعية العامة غير كافية وحدها لعمل مخطط هيكلي للتجمعات السكانية؛ وإنما يجب عمل دراسة تحليلية مستقلة للمجتمع تتخصص في الجوانب الفاعلة التأثير على إعداد وتنفيذ المخطط.

12. تشجيع التوسيع اللامركزي للسيطرة على التوسيع العشوائي من خلال تشجيع التجمعات في المناطق الملائمة وتحجيم الأخرى وذلك ضمن خطة وطنية وإقليمية حتى لا تخرج الأمور عن السيطرة بسبب الفساد الذي غالباً ما يكون سبباً بحرف توجّه التوسيع على حساب الأرضي الزراعي لمصالح خاصة وذلك من خلال وضع خطة إستراتيجية مكانية إقليمية للتوسيع العمراني في المحافظة.

## قائمة المصادر و المراجع

- المدهون، مهند إسماعيل (2017). اتجاهات التخطيط العمراني في مدينة غزة، رسالة ماجستير غير منشورة في الجغرافية، الجامعة الإسلامية، غزة.
- معتوق، أسعد، الملا، محمد زياد، عقيلي، محمد طلال (2014). تطوير التشريعات العمرانية وفق توجهات المخططات التنظيمية: دراسة حالة مدينة دمشق، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق.
- عبد الحميد، علي (2005). إدارة التخطيط العمراني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بين تحديات الواقع وتطورات المستقبل، الملتقى العربي الثاني حول إدارة المدن الكبرى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية الإسكندرية، مصر، (٢٦-٢٢ أيار).
- عبد الحميد، علي (2009). التخطيط العمراني وإدارة الحيز المكاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مجلة سياسات، معهد السياسات العامة، رام الله، عدد ٩.
- عبد الهادي، رامي (2015)، واقع التخطيط المكاني في "دولة فلسطين" وأثره على التنمية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس ورام الله.
- القيق، فريد (2010). مفاهيم الاستدامة كمنهجية شاملة لتقدير المخططات العمرانية: قطاع غزة كحالة دراسية، قسم الهندسة المعمارية، الجامعة الإسلامية، غزة.
- قديد، محمود: التخطيط الحضري ودور التشريعات التخطيط والتوزيع، نهوض بعملية التنمية العمرانية إمارة دبي نموذجاً (رسالة ماجستير غير منشورة)، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، دبي، الإمارات العربية المتحدة 2010.
- الدليمي، خلف(2002). التخطيط الحضري/أسس ومفاهيم، الدار العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن.
- الرويمض، عبد الغني (1995) . تاريخ النظم القانونية (نشأة القانون - مصادره - تطوره - المدونات القانونية ) مطبع العدل ، طرابلس.

- المدينة وحياة المدينة - دراسات في تاريخ العراق وحضارته - إعداد نخبة من أساتذة التاريخ
  - الجزء الثاني - دار الحرية للطباعة - بغداد 1988 .
- وزارة التخطيط والحكم المحلي، مشروع التخطيط والتنمية الريفية بالمشاركة، محافظة جنين، التقرير التشخيصي والتحليل الإستراتيجي لمحافظة جنين، شباط 2008
- وزارة الحكم المحلي (2013)، دليل التخطيط العمراني(دليل إجراءات وأدوات إعداد المخططات الهيكلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، الإدارة العامة للتنظيم والتخطيط العمراني، رام الله، فلسطين).
- قانون تنظيم المدن والقري والأبنية قانون رقم (79) لسنة 1966
- المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم 1952 الصادر بتاريخ 9/25/قانون الهيئات المحلية.
- المجلس التشريعي (1996)،قانون رقم (1) لسنة 2011، قانون الهيئات المحلية الفلسطينية، غزة.
- هيئة تسوية الأراضي والمياه، 2019. التقرير السنوي، 2019. رام الله – فلسطين.
- محمود،هديل (2014)، اثر القوانين والتشريعات العمرانية في إدارة الأراضي وتخطيط المدن مدينة بغداد - حالة دراسية، مقبول للنشر في المجلة العراقية لهندسة العمارة، العراق، بغداد.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017: النتائج النهائية للسكان - التقرير التفصيلي - فلسطين. رام الله – فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017: ملخص النتائج النهائية للتعداد - محافظة جنين. رام الله – فلسطين 2019.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019 . كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، 2019 رقم "20". رام الله – فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017: المؤشرات الأساسية حسب نوع التجمع السكاني. رام الله – فلسطين.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. الفلسطينيون في نهاية عام 2019 . رام الله  
– فلسطين.
- الموقع الالكترونية:  
الموقع الالكتروني لغرفة تجارة وصناعة جنين،  
<https://www.jenincci.org/home/435.html>
- الموقع الالكتروني لمحافظة جنين  
[http://www.jenin.plo.ps/index.php?p=2\\_1](http://www.jenin.plo.ps/index.php?p=2_1)
- الموقع الالكتروني للاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية،  
<https://www.apla.ps/localAuthorities/jenin>
- موقع وزارة الحكم المحلي الالكتروني،  
[http://molg.pna.ps/Join\\_Council\\_arch.aspx](http://molg.pna.ps/Join_Council_arch.aspx)

## **الملاحق**

## ملحق(1): الأمر العسكري رقم 191

<http://muqtafi.birzeit.edu>

جامعة بيرزيت

منظومة القضاء والتشريع في فلسطين "المقتفي" - معهد الحقوق، جامعة بيرزيت

جيش الدفاع الإسرائيلي	النحو الثاني
أمر رقم 191	צ'ו הנוהג בישראל צ'ו מס' 191
أمر بشأن قانون ادارة القرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٤	צ'ו בדבר חוק הנהלת הכפרים מס' 5 לשנת 1954
استناداً إلى الصلاحية المخولة لي بصفتي قائد المنطقة وحيث أني اعتذر بأن الأمر لازم لمقتضى الحكم المنظم والنظام العام ، أصدر الأمر التالي :-	בתווך סמכותי כמפקד האזורה, והואיל ואני סבור כי הדבר דרוש לזרור הממשלה התקין והסדר העיבוד, אני מזוודה בו מהלך :-
تارييف	הנדרות
١- في هذا الأمر :-	א. בצו זה :-
«القانون» - قانون ادارة القرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٤ وجميع الانظمة والمراسيم والأوامر والتعليمات الصادرة بموجبه قبل التاريخ المحدد (بالكسر).	החוק - חוק הנהלת הכפרים מס' 5 לשנת 1954 וכל ה訓נות, צוائم והוראות שנדונו על פיו לפניו היום הקובע.
«المسؤول» - من تعين من قبل لمقتضى هذا الأمر .	הממונה - מי שמונה לעניין צ'ו זה עלייה.
الحالة صلاحيات	העברת סמכויות
٢- تخول للمسؤول الصالحيات التي كانت مخولة للتصرف في النساء (المصرف وـ الحافظ) ولو وزير الداخلية بموجب القانون عشرة عشرة التاريخ المحدد (بالكسر) .	ב. לממונה תהינה הסמכויות שהיו למושל מחוז (מושטראף ו-מושטאפו) ולשר הפנים על פיו החקק ערב היום הקובע.
بـه سريان	הגילת תוכף
٣- يبدأ سريان هذا الأمر اعتباراً من التاريخ المحدد (بالكسر) .	ג. תחילתו של צ'ו זה ביום הקובע.
استمرارية	השנה
٤- يعتبر كل اجراء قام به المسؤول قبل تاريخ التوقيع على هذا الأمر وكان من صلاحية المتصرف او الحافظ او وزير الداخلية بموجب القانون ، يعتبر وكأنه تم بموجب هذا الأمر .	ד. כל פעולה של הממונה שנעשתה לפני תאריך חתימתו של צ'ו זה ואוצר הינה בסמכותם של המושטראף, המושטאפו או שר הפנים על-פי החוק, יראו אותה כאירוע נעשתה לפי צ'ו זה.
الاسم	השם
٥- يطلق على هذا الأمر اسم «أمر بشأن قانون ادارة القرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٤ (منطقة الضفة الغربية) (رقم ١٩١) ، لسنة ٥٧٢٨ - ١٩٦٧ .	צ'ו זה ייקרא "צ'ו בדבר חוק הנהלת הכפרים מס' 5 לשנת 1954 (اور יהודה והשומרון) (מס' 191), תשכ"ה-1967". כ"ג בנסלו תשכ"ח (25 בדצמבר 1967)
٢٣ كسليف ٥٧٢٨ (٢٥ كانون الاول ١٩٦٧)	רפאל ורדי, אל"ם
الوف ميشنه رفائيل فارדי	מפקד איזור יהודה והשומרון
قائد منطقة الضفة الغربية	

القانون الاداري / القضية الاسرائيلية / لسنة

الشغور

No. 0010/000 25021968

## ملحق(2): الأمر العسكري رقم 418

<http://muqtafi.birzeit.edu> منظومة القضاء والتشريع في فلسطين "المقتفي" - معهد الحقوق، جامعة بيرزيت

### جيش الدفاع الإسرائيلي

أمر رقم 418

أمر بشأن قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية

حيث أني أعتقد بأن الأمر لازم لتوفير انتظام إدارة أعمال الأعمار والبناء في المنطقة وضمان تنظيم مسبق وترتيبات ترخيص مناسبة للإعمال المذكورة ، أصدر الأمر التالي:

- نفاسير
- ١ . (أ) في هذا الأمر —
  - و القانون — قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية ، رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ،
  - والمسؤول — من عينه قائد المنطقة مسؤولاً لتفصي هذا الأمر ،
  - (ب) يصرف مدلول كل اصطلاح في هذا الأمر ، مع مراعاة كل شرريع أمن ، الى مدلوله في القانون.

- الحالة الصلحية
- ٢ . إن الصلاحية المخولة بموجب القانون —
  - (١) للوزير — تخول للمسؤول .
  - (٢) للجنة الولائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية — تخول مجلس التخطيط الأعلى .
  - (٣) للجنة المحلية التي تعيّن أمر المرسوم الصادر بموجب المادة ٩ (٤) (د) من القانون — تخول للجنة التخطيط الخاصة .
  - (٤) لبلس قريري — تخول الجان تنظيم القرى .

### اتخاذ قرارات

- ٣ . تتخذه الجان المذكورة في هذا الأمر قراراتها بأغلبية آراء الحاضرين ، يشرط أن يتجاوز عدد الحاضرين نصف عدد الأعضاء الاصوريين على اللجنة .

### جهاز حماية إسرائيل

زو ٤١٨

زو بدربر حوك חכון ערים, כפרים ובניהם

ואילו אובי סבור, כי מדבר חזק לשם גוזלו חקיקן של עבדות הדרמה והבגיה באזרה ולשם הגדת חכון מוקם ו媪ורי רישיון נאותם של עבדות כאמור, גני מצווה בזאת לאמר:

### פרשנות

א. (א) בזאת זה —

ח'חוקי" — חוק חכון ערים, כפרים ובניהם, מס' ٩ לשנה 1966 :

"הטבותה" — מי שהמינה לעצמי מפקד ואזרה להחת מפניה לבניין זו זה :

(ב) כל מנה אזר בזאת זו ייחסו, בכח כל מחktot

בוחן, שפצעתו בחוק.

### הפרות סכירות

ב. ספינות שנימגה בחוק —

(١) לשר — תחיה נתונה למיטונה :

(٢) לזרה מהורה להחן עריהם, כפרים ובניהם —

תחיה נתונה למיטעה התבוננו ועליתן

(٣) לוודה מקומית שנימגה בעקבות זו שניות לפ

ספין (٤) (ד) לחוק — תחיה נתונה לדעתה

תבונן מזיהה

(٤) לטעזה כספית — תחיה נתונה להחת מכתן

הכפרים

### קללה הולופות

ג. הוועדה המבוקשת בזאת קיבלה את הולופותם בראב

זרות של הנוסחים, וב└ידי שפער הנוסחים יוויא למלעל

טבוחית המבוקשת על מזיהה

بيان الأجانب	صلاحيات و POW
٤ - (أ) يعين قائد المنطقة مجلس التنظيم الأعلى وبلان التنظيم القروية .	٤. (א) מונצחים חתיכו תעליתה העומדת כחכץ הפטור זמין לעממי פתקד מוגזם.
(ب) يعين مجلس التنظيم الأعلى بلنة التنظيم المعاشر .	(ב) וועדת הבניין פולחודה תהנכה על-ידי מונצחים חתיכו הליינר,
الصلاحية المستمرة المعمول	סמכות השופטת בתקופת
٥ - تستمر سارية المفعول الصلاحية المطلبة بموجب القانون للجنة التنظيم المحلية في منطقة تعلم بلدية .	٥. סמכות שנהגה בפקד להעודה תבחן מוקטמת באזורי הanine צירזין ווסוף לאפוד בתקופת
أحكام العائلة	הורות מעד
٦ - تتقل سارية المفعول النصائح التي صرحت عليها والشخص الذي أصدرت قبل بدء سريان هذا الأمر .	٦. תבנית שאלות ורשימות שתחזק למכן תחולת וועקה של חזז הוות יסירה לאפוד בתקופת
صلاحيات خاصة	סמכות פולחודה
٧ - يجوز لبلن التنظيم الأعلى ، بالرغم مما ورد في المادة ٥ وفي القانون ، أن :	٧. על אף ואמור בסוף ٥ וочек רשות מונצחים חתיכו העלינון: (١) לחקור לבכל או להגלהopsis קפק של כל חכית או רשיין ; (٢) ליטול לפוגה כל סמכות הנוגעת לועודה מן המוחזק הונכחות בעקבות ٢ ו.٥. (٣) ליתן כל רשיין שולחן מן מונצחים והונכחות בעקבות ٢ ו.٥ מסכמת להוות, להקן רשיין כה או לבטלו. (٤) לפטור כל גזם מונצחים רשיין שבודח על פ. וועק.
(١) يعدل او يلغي او يعطل لمنه معينة مفعول كل تصنيف او رخصة .	
(٢) ان يتقلد اي صلاحية خالية للجنة من اللجان المذكورة في المادتين ٢ و.٥ .	
(٣) ان يصدر اي رخصة خالية باصدارها بلئنة من اللجان المذكورة في المادتين ٢ و.٥ , او ان يعدل مثل هذه الرخصة او ان يلغيها .	
(٤) ان يعني اي شخص من واجب الحصول على رخصة ينعم الحصول عليها بموجب القانون .	
بلنه سريان	תחולת וועקו
٨ - يبدأ سريان هذا الأمر اعتباراً من ٦ نيسان ١٩٧٣ (١ نيسان ١٩٧١) .	٨. תחולות של נז דה ביזט ד' ביזט חיליא ( ١ נובמבר ١٩٧١).
الأسم	שם
٩ - يطلق على هذا الأمر اسم "أمر بشأن تنظيم المدن والقرى والأحياء" (الصفحة الفريدة) رقم (٤١٨) لسنة ١٩٧٣ .	٩. זו היא יקראה יוז בדף חתיכו סימן כביסם ובוינט הוועדה הנטעננות ( ٤١٨ ), מצל-א- ١٩٧٣ .
٢٦ ادار ١٩٧٣ (٢٣ آذار ١٩٧١) نات التوف رفائيل طاردي قائد منطقة الصفحة الغربية	כ"י בצד חיליא ( ٢٣ בפץ ١٩٧١ ) רפאל טרדי, סמי' גרא וועדה הנטעננות

١٠٠١

١٠٠١

### ملحق(3): التجمعات السكانية في محافظة جنين حسب نوع التجمع وبعض المؤشرات المختارة،

2017

جدول 2: التجمعات السكانية في محافظة جنين حسب نوع التجمع وبعض المؤشرات المختارة، 2017  
Table 2: Localities in Jenin Governorate by Type of Locality and Selected Indicators, 2017

Locality	عدد الوحدات السكنية No. of Housing Units	عدد المباني No. of Buildings	عدد المنشآت** No. of Establishments**	متوسط حجم الأسرة Average Household Size	عدد الأسر الخاصة No. of Private Households	الإناث* Females*	ذكور* Males*	لا الجنسين* Both Sexes*	نوع التجمع Locality Type	رمز التجمع Locality	اسم التجمع
Jenin Governorate	65,431	59,284	12,671	4.7	65,455	154,635	160,231	314,866			محافظة جنين
Urban	52,895	34,212	9,253	4.7	40,262	94,702	98,110	192,812	1		الحضر
Rural	29,025	23,763	3,352	4.7	23,024	54,634	56,843	111,637	2		الريف
Camps	2,711	1,289	266	4.6	2,209	5,239	5,178	10,417	3		المخيمات
Zububa	601	488	40	4.7	489	1,180	1,142	2,322	2	10005	زوبعة
Rummana	970	790	79	4.5	799	1,810	1,827	3,637	2	10010	رمانة
Tl'milk	311	266	17	4.5	282	658	640	1,298	2	10015	تلمسك
Al Tayba	606	513	24	4.4	499	1,080	1,135	2,215	2	10020	الطيبة
Arabouna	286	205	10	4.7	214	503	522	1,025	2	10025	عرابونا
Al Jalama	644	421	74	4.7	471	1,125	1,143	2,268	2	10030	الجلامة
Slat al Harthiya	2,686	2,029	236	4.8	2,342	5,526	5,923	11,449	1	10035	سلة الحارثية
As Sa'ida	32	19	0	4.3	20	43	44	87	2	10040	السيدة
Anin	1,115	701	94	4.8	854	1,970	2,246	4,216	2	10045	عين
Arrana	657	491	49	4.7	508	1,171	1,247	2,418	2	10050	عران
Deir Ghazala	324	243	27	4.6	239	550	579	1,129	2	10055	دير غازالة
Faqura	1,289	965	116	4.3	1,006	2,154	2,256	4,410	2	10060	قرفة
Khirbet Surj	8	8	0	4.3	8	16	19	35	2	10070	خيربة سرج
Al Yamun	5,550	3,755	500	4.7	4,328	10,140	10,634	20,774	1	10080	اليامون
Umm ar Rihan	131	115	34	4.6	96	200	247	447	2	10085	أم الريان
Kafr Dan	1,673	1,286	182	4.6	1,409	3,198	3,393	6,591	1	10095	قرف دان
Khirbet 'Abdallah al Yunis	55	43	2	3.6	45	75	92	167	2	10105	خيربة عبد الله يونس
Mashru' Belt Qad (Ash Shamali)	109	84	5	4.7	90	219	208	427	2	10110	مشروع بيت القاد (الشمالي)
Daher al Malh	64	47	3	4.1	47	99	96	195	2	10115	ظهر الملح
Barta'a ash Sharqya	1,545	1,407	796	4.6	1,023	2,325	2,467	4,792	2	10120	برطاوة الشرقية
Al Arqa	648	565	46	4.8	540	1,254	1,413	2,667	2	10125	الارقا
Al Jameelat	15	10	0	4.2	12	29	22	51	2	10135	الجاملات
Belt Qad (Al Janubi)	430	343	27	4.9	308	755	783	1,538	2	10140	بيت القاد (الجنوبي)
Tura al Gharbiya	345	280	19	4.2	247	503	550	1,053	2	10145	طورة الغربية

جدول 2 (تابع): التجمعات السكانية في محافظة جنين حسب نوع التجمع وبعض المؤشرات المختارة، 2017  
Table 2 (Cont.): Localities in Jenin Governorate by Type of Locality and Selected Indicators, 2017

Locality	عدد الوحدات السكنية No. of Housing Units	عدد المباني No. of Buildings	عدد المنشآت** No. of Establishments**	متوسط حجم الأسرة Average Household Size	عدد الأسر الخاصة No. of Private Households	الإناث* Females*	ذكور* Males*	لا الجنسين* Both Sexes*	نوع التجمع Locality Type	رمز التجمع Locality	اسم التجمع
Tura ash Sharqya	57	44	2	4.6	50	120	113	233	2	10150	طورة الشرقية
Al Hashimiyah	322	284	18	4.7	273	635	670	1,305	2	10155	الحشيمية
Nazlat ash Sheikh Zeld	259	186	14	4.7	177	401	442	843	2	10165	نبلة الشيخ زيد
Al Tarem	168	113	4	4.2	116	242	254	496	2	10170	تلر
Khirbet al Muntar al Sharqya	8	5	0	4.1	9	24	14	38	2	10175	خيربة المطار الشرقي
Jenin	14,166	7,399	4,627	4.6	10,525	24,639	25,269	49,908	1	10180	Jenin
Jenin Camp	2,711	1,289	266	4.6	2,209	5,239	5,178	10,417	3	10185	مخيم جنين
Jalbun	768	685	60	4.5	617	1,366	1,447	2,813	2	10190	جلبون
Aba (Al Gharbiya)	84	56	2	4.6	69	160	165	325	2	10195	عبد (الغربي)
Khirbet al Muntar al Sharqya	8	7	2	8.0	4	19	14	33	2	10205	خيربة المطار الشرقي
Kafr Qud	364	316	21	4.8	317	786	767	1,553	2	10210	كفر قود
Deir Abu Daff	1,735	1,531	176	4.9	1,424	3,515	3,530	7,045	2	10215	دير أبو دافع
Birqin	1,850	1,391	201	4.6	1,518	3,539	3,587	7,126	1	10220	برقين
Umm Dar	213	168	9	4.3	149	315	339	654	2	10225	أم در
Al Khujan	189	135	7	4.9	123	314	302	616	2	10230	الخجان
Wad ad Dabir ('Aba ash Sharqya)	136	110	7	5.4	104	285	286	571	2	10235	وادي دبیر (عبد الشرقي)
Daher al Abed	116	97	2	4.9	94	202	255	467	2	10240	ظهر العبد
Zabda	374	246	22	4.8	258	610	641	1,251	2	10245	زبدة
Yab'ad	4,722	2,954	617	4.6	3,391	7,988	8,024	16,012	1	10255	يلاد
Kufuritt	863	594	80	4.7	643	1,455	1,613	3,068	2	10275	كفررت
Imreha	89	79	1	4.7	69	171	158	329	2	10285	إمرحة
Firash	6	6	0	5.2	5	15	12	27	2	10286	قرش
Kherbet Al Hamam	9	8	0	6.7	3	11	9	20	2	10287	خيربة الحمام
Umm at Tut	313	243	19	5.0	235	587	607	1,194	2	10295	أم التوت
Ash Shuhada (Mothalith Ash Shuhada)	567	455	90	4.9	464	1,122	1,177	2,299	2	10300	المهدى (مثلكم)
Jalqamus	689	513	44	5.1	501	1,302	1,322	2,624	2	10305	جلقموس

جدول 2 (تابع): التجمعات السكانية في محافظة جنين حسب نوع التجمع وبعض المؤشرات المختارة 2017  
Table 2 (Cont.): Localities in Jenin Governorate by Type of Locality and Selected Indicators, 2017

البلدة	عدد المساكن No. of Housing Units	عدد المباني No. of Buildings	عدد المنشآت** No. of Establishments**	متوسط حجم الأسرة Average Household Size	عدد الأسر الخاصة No. of Private Households	الإناث* Females*	ذكور* Males*	كلا الجنسين* Both Sexes*	نوع التجمع Locality Type	رمز التجمع Locality	اسم التجمع
Al Mughayir	854	632	70	5.0	638	1,591	1,658	3,249	2	10310	المنجور
Al Mutilla	87	65	2	4.4	71	161	159	320	2	10315	الظاهر
Bir al Basha	405	340	36	5.4	314	822	903	1,725	2	10320	بير الباشا
Tannin	107	98	54	4.6	9	125	39	164	2	10325	تنين
Al Hafrat (Hafrat Arraba)	31	32	4	4.8	18	40	48	88	2	10335	(الحفرة (حفرة عربان))
Qabatiya	6,411	4,504	842	4.8	5,040	12,059	12,380	24,439	1	10340	قباطية
Ad Damayra	69	57	9	4.7	52	127	120	247	2	10365	الدمير
Arraba	3,081	2,002	358	4.7	2,383	5,677	5,802	11,479	1	10370	أربابة
Teift	105	97	112	5.0	36	329	110	439	2	10385	طيف
Mirkha	576	410	43	4.5	477	1,083	1,120	2,203	2	10395	ميرخا
Wadi Du'eq	41	35	1	4.9	34	83	87	170	2	10400	وادي دعوق
Fahma al Jadida	75	77	4	5.6	68	184	204	388	2	10401	فتحة الجديدة
Raba	914	710	86	5.1	753	1,931	1,984	3,915	2	10405	رها
Al Mansura	49	46	1	4.7	46	109	113	222	2	10410	المصورة
Misliya	791	622	104	4.7	596	1,418	1,466	2,884	2	10415	مبليا
Al Jarba	26	21	4	4.1	15	30	33	63	2	10430	الجربا
AZ Zababda	2,061	987	261	4.1	1,014	2,090	2,171	4,261	1	10435	الزبدة
Fahma	802	633	59	5.0	621	1,552	1,641	3,193	2	10445	فتحة
AZ Zawiya	271	241	9	5.0	199	490	516	1,006	2	10460	الزاوية
Kafri Ra'i	2,172	1,640	179	4.8	1,741	4,169	4,302	8,471	1	10465	غفر رعي
Al Kufel	15	15	4	4.7	12	23	34	57	2	10485	القفيل
Sir	250	232	12	4.9	171	424	433	857	2	10495	سر
Ajl'a	1,520	1,156	141	5.0	1,215	3,033	3,129	6,162	1	10500	سلعة
Anza	551	499	49	4.4	433	969	969	1,938	2	10505	أنزا
Sanur	1,286	998	142	4.7	1,043	2,456	2,580	5,036	2	10510	سانور
Ar Rama	308	257	15	4.8	248	605	617	1,222	2	10515	ار راما
Melthalun	2,201	1,656	300	4.7	1,746	4,019	4,302	8,321	1	10520	ملحون
Al Judeida	1,564	1,446	163	4.5	1,287	2,880	3,070	5,950	2	10565	الجديدة

جدول 2 (تابع): التجمعات السكانية في محافظة جنين حسب نوع التجمع وبعض المؤشرات المختارة 2017  
Table 2 (Cont.): Localities in Jenin Governorate by Type of Locality and Selected Indicators, 2017

البلدة	عدد المساكن No. of Housing Units	عدد المباني No. of Buildings	عدد المنشآت** No. of Establishments**	متوسط حجم الأسرة Average Household Size	عدد الأسر الخاصة No. of Private Households	الإناث* Females*	ذكور* Males*	كلا الجنسين* Both Sexes*	نوع التجمع Locality Type	رمز التجمع Locality	اسم التجمع
Al A'sa'asa	110	90	25	5.7	98	295	276	571	2	10585	القصبة
Al Attara	336	287	20	5.0	243	602	642	1,244	2	10590	الظاهر
Sils	1,470	1,195	132	5.1	1,166	2,891	3,129	6,020	2	10600	ميرس
Jaba'	2,731	2,085	357	4.8	2,141	5,043	5,370	10,413	1	10605	خلنج
Al Fandaqumya	1,089	763	150	4.8	875	2,098	2,167	4,265	2	10615	الفندقية
Silat adh Dahr	1,871	1,368	252	4.9	1,469	3,582	3,824	7,406	1	10625	سلة الدحر

\*ملاحظة: يشمل السكان الذين تم حدهم شهادة في فلسطين، ويشير عدد السكان الذين لم يتم حدهم على ذوي تخلف الدراسة البصرية.

\*\* Includes actually counted population in Palestine, In addition to the uncounted population estimates based on post enumeration survey results.

\*\*Includes Number of Operating Establishments in the Private Sector, Non Governmental Organization Sector and Government Companies

\*\* يشمل عدد المنشآت действية في القطاع الخاص والقطاع الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني.

\*\* يشمل عدد المنشآت المسجلة في القطاع الخاص والقطاع الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017: المؤشرات

الأساسية حسب نوع التجمع السكاني. رام الله - فلسطين.

#### الملحق(4): التجمعات السكانية في محافظة جنين وحالة المخطط الهيكلي

الرقم	اسم التجمع	الصنف	مساحة المخطط الوركي بال دونم	تاريخ البدء بإعداد المخطط بالوركم	تاريخ رفع المخطط للمجتمع الأوروبية للدراسات	تاريخ قرار المخطط لمجلس التنظيم الأعلى	ملاحظات (مكان توقيت الاجراء والسبب)
1	الرامة	قرى	664.6	31/10/2011	23/03/2016	16/07/2018	تمت دراستها لاقتراح اضطرابات في الاقليمية وسبتم
2	عزة	قرى	1152	31/10/2011	03/04/2016	27/02/2018	رفعها المجلس للتخطي على قرار مجلس التخطي تتفق الترسيد بذلك على قرار مجلس
3	ربا	قرى	2649	05/12/2012	31/05/2016	14/01/2019	مرحلة تتفق الترسيد بذلك على قرار مجلس التخطي على قرار مجلس التخطي
4	مركة	قرى	1453	31/10/2011	23/03/2016	01/04/2018	مرحلة تتفق الترسيد بذلك على قرار مجلس التخطي على قرار مجلس التخطي
5	الطلعة	قرى	1501	05/12/2012	31/05/2016	11/02/2019	مرحلة تتفق الترسيد بذلك على قرار مجلس التخطي على قرار مجلس التخطي
6	بلدية الحارثية	بلديات	3899	31/10/2011	24/11/2015	06/08/2018	مرحلة تتفق الترسيد بذلك على قرار مجلس التخطي على قرار مجلس التخطي
7	الريون	بلديات	7844	3/2013	13/01/2015	25/04/2018	مرحلة تتفق الترسيد بذلك على قرار مجلس التخطي على قرار مجلس التخطي
8	الأخضر	قرى	71	*	08/05/2017	05/10/2017	مرحلة تراسة الاعتر اضطرابات في المحطة الاقليمية
9	كتورن	قرى	7	*	27/11/2017 *		مرحلة تراسة الاعتر اضطرابات في المحطة الاقليمية
10	صلبور	قرى	2894	27/11/2017	12/05/2018		مرحلة تراسة الاعتر اضطرابات في المحطة الاقليمية
11	بلدية ع	بلديات	2644	31/10/2011	23/03/2016		تم رفعها المجلس للتخطي على
12	برقين	بلديات	12				مرحلة تراسة الاعتر اضطرابات في المحطة الاقليمية
13	الرياندة	بلديات	2586	18/08/2011	10/05/2017		مرحلة تراسة الاعتر اضطرابات في المحطة الجديدة
							يوجد هركيبي ملقم مصدق 2004/9/4

جاء راصد  
١٢٠٢٠١

المحمولات الهريلكية\جذن  
Shared: Branches\

مدة الترسيم بناء على قرار مجلس التخطي الإعلى	16/02/2020	16/07/2018	15/02/2017	1341	برق	صلوة	14	
مصدق مؤقت بتاريخ 10-5-2017			24/02/2017	18/08/2011	4785	بلطون تغرس	15	
مرحلة الدراسة لدى مجلس التعليم الأعلى لم يتم متابعة المخطط بعد إيداعه للاعتماد		04/06/2018	23/03/2016	31/10/2011	717	الازدية	16	
عاليٌ بسبت وجرد اعمال شرعيه				27/01/2017		عاليٌ	17	
عاليٌ بسبت مستكمله رفع الحسابية				27/01/2017		كفر دان	18	
تصديق مؤقت 16/10/2017						ببورس	19	
تصديق مؤقت 16/10/2017						صقر	20	
تصديق مؤقت 16/10/2017						الجديدة	21	
تصديق مؤقت 01/06/2010	10/02/2014			2140	بلدوة	بلدوة	22	
مصدق مؤقت				5879	بلدوة	بلدوة	23	
مرحلة الترسيم بناء على قرار مجلس التخطي الإعلى								
يرجع مخطط سابق مصدق مؤقت من								
2000\2126	08/09/2019		15/02/2017	18/08/2011	9258	بلدوة ب	فاطمة	24
مرحلة الترسيم بناء على قرار مجلس التخطي الإعلى			15/02/2017	18/08/2011		الشحادة (بلدوة) (الشجاع)	برق	25
08/09/2019	28/12/2017		15/02/2017	18/08/2011		بلدوة ب	عزالدة	26
مصدق مؤقت			22/03/2012		5287	بلدوة ب		
تمكين في مناطق ح						برطعة الشرقيه بلدوة ح		27
يرجع مخطط خارجي						كره راصي		28
مصدق مؤقت						بلدوة ح		
يرجع مخطط مصدق مؤقت بتاريخ						بلدوة		
04/09/2004						بلدوة		
مصدق مؤقت								
يرجع مخطط مصدق مؤقت بتاريخ								
2017/10/16	02/04/2008					بلدوة ح	بلدوة	29
مصدق مؤقت						بلدوة ح	بلدوة	30
07/09/2010					4087	بلدوة ح	بلدوة	31
مصدق مؤقت						بلدوة	بلدوة	
15/06/2015					2356	بلدوة	بلدوة	
ضمن قائمه المشاريع المقرر تجتنب بدلاً منها								
تسوية جوي منطقه								
ضمن قائمه المشاريع المقترن به تجتنب بدلاً منها								
تسوية جوي مراجعة الى تحديد في ح								

امانه رئيسيه

الملحقات الملكية | جزء Shared: Branches

المخطوطات الملكية / جنين

卷之二

المخططات (الهيكلية) (احتياط) Shared: Branches

يوجد مخطط في منافق ح	لا يوجد (أتابعه لزينة الجديدة)	خريطة معمور	73
يوجد مخطط في منافق ح	لا يوجد (أتابعه لزينة)	امربيبة	74
يوجد مخطط في منافق ح	لا يوجد (أتابعه لزينة)	خريطة الاربعين (الصلبان)	75
يوجد مخطط في منافق ح	لا يوجد (أتابعه لزينة اللذيبة جبلين)	خاراب العريبة	76
يوجد مخطط في منافق ح	لا يوجد (أتابعه لزينة الجربا الصغير)	خاراب العريبة	77
تمويل جوي منافق ح	لا يوجد (أتابعه لزينة الجربا الصغير)	فراسين	78
تمويل لائحة المتربيع تحت لند	لا يوجد (أتابعه لزينة اللذيبة جبلين)	خاربة العذير	79
تمويل لائحة المتربيع او ب	لا يوجد (أتابعه لزينة اللذيبة جبلين)	خاربة العذير	80
يوجد مخطط في منافق ح	لا يوجد (أتابعه لزينة الجديدة)	قياعن	81
يوجد مخطط في منافق ح	لا يوجد (أتابعه لزينة الجديدة)	قياعن	81

بيانات  
٢٠٢١/٨/٢١

Shared: Branches\بنوك\الميكلية\بنوك

تم إيقاف إجراءات مصادقة											

التوقيع

اسم صدور التحديث

تاريخ تحديث المحرر

محمد سامي  
٢٠١٨/٣/٢٠

## الملحق (5): تصنیف البلديات

18 Oct 2009 10:59 HP LASERJET FAX

100



Palestinian National Authority  
Ministry of Local Government

السلطة الوطنية الفلسطينية  
وزارة الحكم المحلي

التاريخ : ٢٠١٩/٩/٦

No. ٥٢٨٥ / A / ٢ . الرقم :

الأخ مدیر عام مديرية

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: نصنيف البلديات

لاحقاً لبلاغ اعداد المواريثة للعام 2010 المرسل لكم ولتطبيق نظام الموظفين بشكل صحيح على الجهات المحلية لديك، تعلمكم يان التصنيف المعهول به في الوزارة مازال قائماً وهو :

- ١- تعتبر بلديات الخليل ونابلس بلديات كبيرة يطبق علىها الهيكل الموجود في الصفحة (58) من النظام .
  - ٢- تعتبر البلديات التي تشكل مراكز محافظات بلدية ((أ)) ويطبق عليها الهيكل الموجود صفحة (57) من النظام .
  - ٣- تعتبر البلديات التي كانت تمثل اسم بلدية قبل تخول السلطة والبلديات التي يزيد عدد السكان فيها عن 15000 نسمة بلديات ((ب)) ويطبق عليها الهيكل الموجود في الصفحة (56) من النظام .
  - ٤- تعتبر البلديات المستحدثة والتي يقع عدد سكانها بين 5000 و15000 بلديات ((ج)) ويطبق عليها الهيكل الموجود في الصفحة (55) من النظام .
  - ٥- البلديات التي يقل عدد سكانها عن 5000 تعتبر بلديات ((د)) ويطبق عليها الهيكل التنظيمي الموجود في الصفحة (54) من النظام .
  - ٦- المجالس القروية والهيئات المحلية التي يزيد عدد سكانها عن ألف نسمة يطبق على موظفاتها الهيكل الموجود في الصفحة (54) من النظام .

وَتَقْبِلُوا إِلَيْهِمْ

نسخة الاخ الوكيل المحترم.

نسخة الاشع للوكيل المساعد لشؤون

نسخة الاخ الوكيل المساعد لشؤون المديريات .

T 2401092 Fax: 2401109

Gazza (Tel.) : 08-2820273, Fax: 08-2867509  
Address: Ramallah (Al-Balou) P.O Box : 731

نام اش: س: ۰۲-۲۴۰۱۰۹۲، فاکس:

### Ramallah(Tel)

فکس: 08-2867509 - تلفن: 08-2820273

## ملحق (6): قائمة الاشخاص الذين اجريت معهم المقابلات الخاصة

قائمة الاشخاص الذين اجريت معهم الم مقابلات الخاصة

الرقم	الاسم	الجهة / العنوان	المسمى الوظيفي	التاريخ
1	باسل صوافطة	بلدية جنين	قسم التنظيم والبناء	2020-09-14
2	اسماعيل جرادات	بلدية عرابة	رئيس قسم التنظيم والبناء	2021-05-4
3	احمد لطفي عبيد	بلدية عرابة	مساح	2020-09-16
4	عمر الجمل	بلدية سيلة الظهر	رئيس الدائرة الهندسية	2021-50-4
5	محمود غالب عاهد زكارنة	نقابة المهندسين	مدير فرع جنين	2020-09-13
6	محمود عطااطرة	الحكم المحلي- جنين	قسم المشاريع	2020-09-17
7	حنين السيد	الحكم المحلي- جنين	رئيس قسم التنظيم	2020-09-15
8	جمال خضر رباعية	الحكم المحلي- جنين	قسم التنظيم	2020-09-15
9	عماد ابراهيم حسين صلاح	الحكم المحلي- جنين	رئيس قسم التشكيلات والانتخابات	2020-09-17
10	طاهر عبد الحليم ابو بكر	عرابة	مخمن اراضي / رجل اصلاح	2020-02-5

## **ملحق (7): الاسئلة التي طرحت مع ممثلي الهيئات المحلية**

الاسئلة التي طرحت مع ممثلي الهيئات المحلية في اطار جمع المعلومات والبيانات وتحليلها

الهيئة المحلية: \_\_\_\_\_ تصنيفها: \_\_\_\_\_

1. هل يوجد خطة تنمية وما هو تاريخ انجازها؟

2. وضع المخطط الهيكلي في الحالي / جهة اعداد المخطط / سنة الانجاز؟

3. هل يوجد مخططات هيكلية سابقة؟ لا، نعم وما هي؟

4. هل كان هناك مشاركة مجتمعية في اعداد المخطط ؟ وان كان فما مدى انعكاس اثرها على عملية الاعداد؟

5. هل هناك منهجية خاصة (سواء للقسم الهندسي او مجلس الهيئة) تحدد حجم واتجاه توسيعة المخطط الهيكلي

وتأثير على الخطة التنموية ؟ نعم وهي الموجه الاساسي للاعضاء والخطة التنموية لا الامر متزوك للخطة

التنموية ومعطياتها فقط لا الامر يناقش في اطار الخطة التنموية ورئية وتوافق اعضاء المجلس

6. هل هناك منهجية خاصة (سواء للقسم الهندسي او مجلس الهيئة) تحدد اولويات تنفيذ المخطط الهيكلي؟

7. هل قرارات المجلس المحلي الخاصة بالامور التنظيمية قبلة للنشر ام انه يمكن مشاركتها مع الاطراف ذوي العلاقة

المباشرة للقرار؟

8. هل يرتبط اختلاف تصنيف الاستعمالات السكنية بالحالة الاجتماعية والاقتصادية لسكان المنطقة؟

9. ايهما اثره كان اقوى في تحديد مسار الشوارع ، خطوط الكنتور وانسيابية الطريق ام حدود القطع وشوارع التسوية ؟

10. هل يوجد مباني غير مرخصة ؟ ما هي نسبتها ؟ وما هو المعموق لترخيصها؟

- .11 ما هو مقدار التقييد بالنسبة المئوية والنسبة الطابقية للبناء في المباني المرخصة؟
- .12 هل تعطى تسهيلات على الارتدادات الجانبية، وما مقدارها ومبررها؟
- .13 هل تعطى تسهيلات على الارتدادات الامامية، وما مقدارها ومبررها؟
- .14 هل ظهرت حاجة لتعديل عرض الطريق او تصنيف استعمال بعد انجاز المخطط الهيكلي؟
- .15 هل هناك متابعة للاشغال والتتأكد من التقييد بصفة استعمال المبني؟
- .16 هل توفر مواقف السيارات اجباري والزامي؟
- .17 نسبة الترخيص على قسمية ارض بحدود قسمة رضالية من حصة مشاع؟
- .18 هل تم عمل مخططات تفصيلية للمخطط الهيكلي؟ وما صفتها؟

## **ملحق (8): الاسئلة التي طرحت ونوقشت في مديرية الحكم المحلي**

الاسئلة التي طرحت ونوقشت في مديرية الحكم المحلي في اطار جمع المعلومات والبيانات وتحليلها

1. ما هو عدد الهيئات المحلية في محافظة جنين وتصنيفها وتاريخها؟
2. ما هي الية استحداث المجالس القروية ومن ثم تحويلها الى بلدية ثم تطور تصنيفها؟
3. ما هو وضع مجالس المشتركة مجالس الخدمات المشتركة في محافظة جنين وكيف كانت تجاربها وادائها؟
4. ماهي تجارب محافظة جنين في دمج الهيئات المحلية وكيف كانت نتائجها؟
5. ماهي نسبة التجمعات التي انجزت وحدثت الخطة التنموية الاستراتيجية الخاصة بها؟
6. ماهي نسبة التجمعات التي تحوي مخطط هيكلي محدث وقيد التنفيذ؟
7. كيف كان اثر دليل التخطيط الفيزيائي على تجارب الهيئات التي اعدد مخططها بعد صدوره.
8. هل هناك ضوء اخضر بتسهيلات على نظم البناء يعطى للهيئات المحلية ولماذا؟

**An-Najah National University**  
**Faculty of Graduate Studies**

**Obstacles of Preparing and Implementing Urban  
Master Plans and Ways to Address them in the West  
Bank / Palestine: Jenin Governorate as a Case Study**

**By**  
**Mohammed Khairi Mustafa Assaf**

**Supervisor**  
**Dr. Ali Abdelhamid**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirement for  
Degree of Master in Urban and Regional Planning Engineering,  
Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus,  
Palestine.**

**2021**

**Obstacles of Preparing and Implementing Urban Master Plans and  
Ways to Address them in the West Bank / Palestine: Jenin  
Governorate as a Case Study**

**By**  
**Mohammed Khairi Mustafa Assaf**  
**Supervisor**  
**Dr. Ali Abdelhamid**

**Abstract**

The research attempts to find explanations and directions for planning in Palestine in light of crises and regimes

The political and economic ones that are related to thought and practice in addition to the political factors to know the factors affecting the process of preparing and implementing physical plans for the population centers in Jenin Governorate as a case study.

The process of urban growth, if not accompanied by effective urban planning which cover the needs of communities, transforms the institutional and legislative framework of planning to a tool of managing urban chaos that lacks the desired development and indicates a weakness of legal and institutional framework.

Jenin Governorate represents a model the majority of its land are agricultural lands and has a remarkable urban growth. And reflected in its actual planning contradictions of the political and social impact Which affected the process of preparing and implementing structural plans negatively and reduced their effectiveness, so it was necessary to extrapolate these contradictions and their impact on Planning frameworks

and dimensions, and what the problems and challenges it emerges from. The study tries to shed light on and analyze them by studying the history of planning in Palestine and the relevant legal, institutional, social and political aspects, and trying to extrapolate and analyze them and conclude the challenges facing the preparation and implementation of structural plans on the field at Jenin Governorate.

The study relied on the inductive historical descriptive approach and the deductive analytical method through the use of some scientific research tools such as interviews, field surveys, observations, and relevant maps, and the researcher's practical experience in this field.

The study indicated that there is continuous development in the technical aspect of preparing urban plans, with a failure to make an effective plan and methodology for implementation that consider the determinants of social reality and the reality of land ownership.

The study also revealed the extent of the political, cultural and social challenges that hinder the preparation and the implementation of the structural plans, most of which are attributed to the emergence of a radical ideology towards building systems and structural plans as a result of a bad historical background that negatively affected the mental image of the Palestinian citizen related to the failure of the plans to meet his real needs, as well as the institutions of governance. The local community has directly or indirectly contributed to consolidating this image, which led to the

adoption of negotiation methods rather than dialogue and real-time solutions to address the problems that arise from.

It also found the existence of a large number of local authorities, with many of them lacking the spirit of planning and their direct and indirect contribution to these violations which Attributed to the failure to update laws to as per the current circumstances.

Whereas the role of the planner is to understand and humiliate the true reason of these violations, the study recommended Ministry of Local Government to review the theories that apply to all communities without taking into consideration their various needs and determinants, and activating the law of planning with specialized building systems according to the status of each category of communities avoiding being the plans that they participated its preparation to become as imposed on them and they are seeking to bypass it.